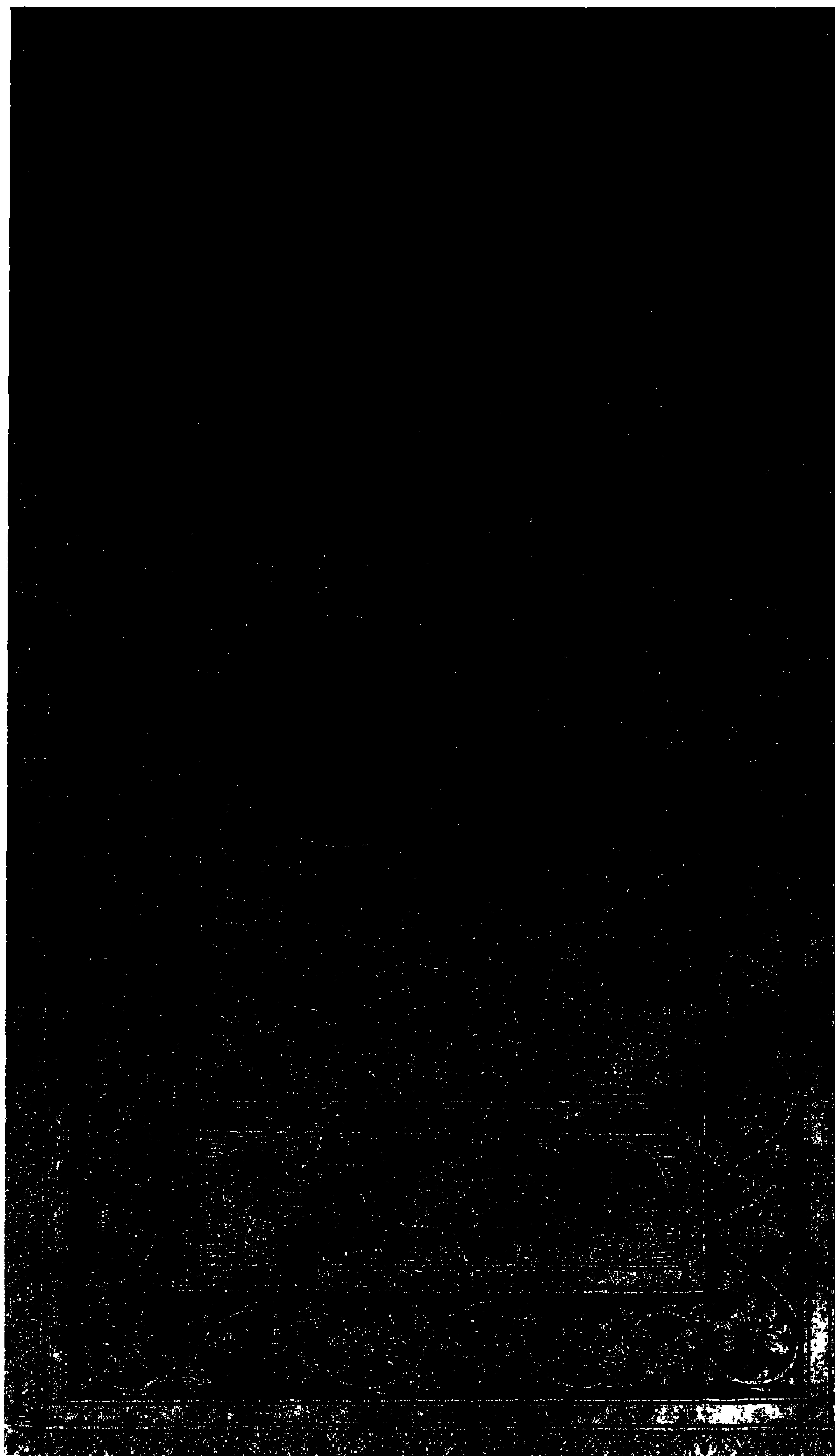


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مخترع العقل الفعال ومبدع النفس الكمال ومعطي الصور
بالمواد ومؤلف النسب بين الأعداد والأبعاد ومحرك الأفلاك
من المركز والسيال عليه ومكون الكائنات من عناصر الأمهات له المجد
والبقاء في البدء والرجعى ومنه الجود والعطاء في الآخرة والأولى
والسلام الذي يصلي على أشرف من نهض بأعباء الرسالة وساس الأمة
بصنوف السياسة محمد وآله المتحلين بالأخلاق المرضية المتخلين عن
الأدناس البشرية عليهم الصلاة والثناء ولهم الحمد والدعاء أما بعد
فيقول العبد الفقير إلى الله الغني محمد بن إبراهيم الشهير بالصدر الشيرازي
عفا الله عنه لما انضبطت القوانين الحكمية والأصول اليقينية على أن

ان اجل الذخائر للسعادة وافضل الوسائل الى المثوبة الحسنى
تكميل القوة النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتقنين القواعد
اليقينية اذ بها منتهى اشتياق النفوس الانسانية وتنقشع بها العقول عن الاوهام
وبها يصير الانسان فائقا على الاشباه والاقران سالكا سبيل العرفان غير
متحير في تيه الحدثان وظلمات العمى والحرمان فقصرت شطرا من عمري على تحصيلها
وبرهة من دهري في البحث عن جملها وتفصيلها وكنت شديد
الاشتغال من سابق الاوان بتحقيق كثير التوجه من بين الكتب
المصنفة فيها حتى ظهر لي ما عسى من تقدمني من علماء الاعصار ووصلت
الى غاية ما وصل اليه فكر من سبقني من حكماء الادوار فرقمت ما سمحت به قريحتي
القريحة ثم التقطت منها من الرد والاحكام وجادت به فكرتي الجريحة
حين الاشتغال بمباحثها من النقض والابرام اوراقا متشتتة في اوراق
متفرقة ولم يتيسر لي النظم والترصيف والجمع والتاليف لتشتت
الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة اهل الدوران
ولما كثر التماس بعض المترددين الي والمشتغلين بقراءة الهداية
الحكيم الكامل والنحرير الفاضل اثير الدين مفضل الابهري الذي

٣

[illegible]

الحكماء الاسلام ومستنبطا من لطائف الالفاظ [illegible]

مصفى [illegible] اهل النظر [illegible]

في [illegible] ما يحتاج اليه [illegible] لكشف المطالب

والمعاني جاء هذا التوضيح للمقاصد والتبيان حاملا على طريق البيان

محتويا على ظواهر الالفاظ وكنوز بواطن الغوامض [illegible] عن عقال

من وقف العقلاء وسبيل التقليد المتمسك بالتعمق في هذا الكتاب الى

طريق الرشاد ومنهج الصواب ويرى لطائف الافكار لا تكاد توجد في مطاوي

الكتب الكبار وتعاليق اساتيذ الحكماء في الامصار والبلدان

جاءت سريرته على العدالة والاتصال الموجب [illegible] العزيزة

[illegible] ولا عهدنا ان اصحح مواضع الخطأ والخلل واصلح مواقع الفصول

والزلل بشريطة المهارة والتفطن الفائق مع الامعان والتفحص اللائق

ولنبدأ قبل ان نشرع في المقصود بتعريف الحكمة وبيان اقسامها

بواهب العقل ومفيض الجود فاعلم ان الحكمة صناعة نظرية

يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفسه وما

[illegible]

والعملية لو لم يحصل اكتساب النظريات واقتناء الملكات التي تستكمل
النفس بتصورها وتصديقها بالمعقولات الحقيقية فيستعد
بذلك للسعادة القصوى بحسب الطاقة البشرية فهي تنقسم على
قسمين لان ما هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بان العالم محدث وان له صانعا
قديما قادرا عالما وان السماء متحركة وان النفس باقية والثاني هو الحكمة
العملية ومثاله العلم بانه كيف يمكن اكتساب الملكات الفاضلة النفسانية
وازالة الملكات الرديئة النفسانية وكيف يمكن ازالة المرض وتحصيل
الصحة فكل واحد من هذين علم الا ان الاول علم بشيء لا تأثير
لنا البتة فيه بل المقصود من معرفته نفس تلك المعرفة فقط
والثاني علم بشيء يكون المطلوب من تحصيل العلم به ادخاله في الوجود
او منعه من الوجود والحكمة النظرية اشرف من الحكمة العملية لانه كلما
يعلم انهما كان العلم فيه وسيلة والعمل مقصودا والوسيلة في
كل شيء اخس من المقصود فالعلم بالاعمال يكون ادون منزلة
من تلك الاعمال والاشتغال بالاعمال ادون منزلة من المعارف
الالهية والجلائل القدسية فلذلك قيل على ان الحكمة العملية ادون منزلة

من الحكمة النظرية بكثير وايضا فان ما به تستكمل القوة النظرية وهو الحكمة النظرية
ينبغي ان يكون اشرف مما به تستكمل القوة العملية وهو الحكمة العملية لانها
هي الجنبة العالية من النفس ولذلك تفيد الاولى بيد وامها بخلاف الثانية
فانها اقل نفعا واعمها بالكلية وهذه هي الجنبة السافلة منها والكلام
الالهي ناطق بحصول الكمالات الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى
حكاية عن الخليل صلوات الله على نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني
بالصالحين المراد من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من
قوله والحقني بالصالحين تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابا
لموسى على نبينا وعليه السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله
الا انا فاعبدني فقوله لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية
وقوله فاعبدني اشارة الى كمال القوة العملية وقوله تعالى
حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام قال اني عبد الله اتاني
الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت كل ذلك اشارة
الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة والزكوة
ما دمت حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية وقال

وقوله تعالى خطابا مع الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم فاعلم
انه لا اله الا الله اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله واستغفر لذنبك
وللمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال القوة العملية وقوله تعالى امنوا
وعملوا الصلحت فيما وقع اشارة الى كمال هاتين القوتين فقد ظهر بنور
الوحى وبنور الحكمة ان كمال الانسان محصور في العلم والعمل وبهما يحصل
الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات ثم لما قسمت الامور الى
ما لا يتعلق باعمالنا وسمي العلم المتعلق به الحكمة النظرية التي غايتها
استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العلم التصوري والتصديقي
بامور ليست متعلقة بكيفية عمل وكيفية سبب عمل من حيث هو مبدء اعمال
لحصول العقل بالفعل والى ما يتعلق باعمالنا وسمي العلم المتعلق به الحكمة
العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بالاخلاق وبعد ان تستكمل القوة النظرية
بالعلم التصوري والتصديقي بامور يتعلق بكيفية عمل وكيفية مبدء اعمال
من حيث هو كذلك قسم الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها ما يتعلق بامور غير
مادية مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط المادة
كالله والعقول الفعالة والاقسام الاولية للموجود كالوجوب والممكن والواحد والكثير

والعام التام والعموم الكلي والجزئي وغير ذلك فان خالطها شيء منها
المواد الجسمانية فلا يكون على سبيل الافتقار والوجوب وسمي هذا القسم العلم
الالهي فيقال العلم الكلي المشتمل على تقاسيم الوجود المسمى بالفلسفة الاولى
اي التشبه بالاله علما وعملا ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجبا لهذا التشبه
اطلق عليه الفلسفة ووجه كونه اولى تقدمه على سائر العلوم رتبة وشرفا لانه
الذي هو فن المفارقات المسمى باثولوجيا اي معرفة الربوبية وموضوع
هذين الفنين اعم الاشياء وهو الموجود المطلق من حيث هو هو ومنها
ما يتعلق بمواد وان كان الوهم يجردها تجريدا ولا يحتاج في تجردها
في وجوده الى مخصوص مادة واستعداد ويسمى الحكمة الوسطى والعلم الرياضي
والتعليمي كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية والمخروطية و
العدد وخواصه فانها امور تفتقر الى المادة في وجودها لا في حدودها
وانما سمي بالرياضي والحكمة الوسطى لان النفس تتراض به من حيث ينتقل
عما يدركه الحس الى ما يجرده الذهن عن المحسوس بالكلية فهو واسطة
الى ما ليس بمحسوس اصلا وهو العلم الالهي وعلوم التعاليم اربعة لان
موضوعها الكم وهو اما متصل او منفصل والمتصل اما متحرك او ساكن

ساكن فالمتحرك هو الهيأة والساكن هو الهندسة والمنفصل اما
ان يكون له نسبة تأليفية او لا يكون فالاول هو الموسيقى والثاني هو
الحساب ومنها ما يتعلق بالمواد كالهيئة بمجرد تنوع عدم تجردها لا
في فرض وجودها عن التغير مخصوص لاستعداد الانسان مثلا لا
يمكن ان يفهم او يتصور الا في لحم وعظم والفطوسة الا في الانف
بخلاف التقعير وهذا هو العلم الطبيعي وموضوعه جسم العالم
حيث له مبدأ حركة وسكون وهذا هو التقسيم المشهور وقد فرق
الشيخ الالهي صاحب الاشراق قدس سره بين الحساب والهندسة بان موضوع
الحساب العدد وهو من قسم الاولية الوجود لان الموجود بما هو
موجود صالح لان يوصف بوحدة او كثرة من غير ان يصير رياضيا
او طبيعيا فيكون الموجود ذا عدد ولا يحتاج الى المادة من حيث هو ذو عدد
لا في الوهم ولا في العين فبالفارق تكون ذوات اعداد وموضوع الهندسة المقدار
ولا يتقوم في الاعيان الا في مادة فعلى هذا الفارق الحساب الهندسة بما ذكره فوق
بناء على التقسيم المشهور ودخوله في ضابطة العلم الكلي مع انه من اقسام
الرياضي فلو اشترط في العلم الالهي عدم المخالطة بالكلية خرج منه كثير

من قابلية الوجود بما يترتب على صحة التجريد وخروج موضوع الحساب فيه بتغيير التقسيم

المشهور كما يجوز تقسيم العلوم الحكمية الى ما موضوعه نفس الوجود والى ما ليس موضوعه

نفس الوجود فالاول العلم الكلي والذي ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في

وجود موضوعه مادة مخصوصة لاستعداده ام لا الاول هو الطبيعي

والثاني هو الرياضي وطريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي

واما الحكمة العملية التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق

والملكات فهي ايضا ثلثة اقسام لان التدابير البشرية والسياسات الانسانية

لا تخلو اما ان تختص بشخص واحد او لا الاول هي الحكمة التي بها يكون

للانسان معيشة دنيوية فاضلة وحياة اخروية كاملة وتسمى علم الاخلاق

والتي لا تختص بشخص واحد بل لا بد فيها من شركة بها الاجتماع

الاجتماع اما ان يكون بحسب منزل او بحسب مدينة والاول يسمى حكمة

منزلية والثاني حكمة مدنية ومن جعلها باعتبار القسم الثاني قسمين لان المدنية

تنقسم الى ما يتعلق بالملك والسلطنة والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة

ويسمى الاول علم السياسة والثاني علم النواميس وقد وقع

في الحكمة النظرية مثل هذا ولا تناقض فيه لدخول الحد

احد القسمين الاخيرين عند من اثبت القسمة ولافلاطون كتاب في غاية
الجودة واللطافة فيما يتعلق بالشرع والنبوة يسمى بالنواميس ولارسطو
كتاب في ذلك ولكل منهما كتاب في سياسة المدينة وصنف المعلم
الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق وصنف من المتاخرين ابو علي مسكويه
كتابا جيدا فيه سماه بكتاب الطهارة ولخصه المحقق الطوسي وهذه هي
اقسام الحكمة الاصلية والحق ادخال المنطق في الحكمة وجعله من
اقسام النظري كما فعله الشيخ الرئيس كيف ولو اختص موضوع الحكمة
بالموجودات العينية لخرج منه العلم باقسام الوجود من الامور العامة
ومما يجعل عنه من الامور العامة التي ليست موضوعة بل
محمولة بحسب الاعيان والتخلو عن تكلف مستغنى عنه وكذا
في جعلها مشتقا دون المبادي اذ لا فرق بين الموجود
بما هو موجود والوجود والممكن بما هو ممكن والامكان كما
نص عليه الشيخ في الشفاء وهذا الكتاب مشتمل على امور ثلثة المنطق
والطبيعي والالهي تقديم الاول لكونه علما آليا وتاخير الثالث
لكونه علما بما وراء المحسوسات وداب التعليم

التدرج من المحسوس الى المعقول ومن الاسهل الى الاقرب لكن الاصعب
الابعد اقتفاء بالعلم الاول فيما اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية
لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث
عنها في الهيأة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة
المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل
ذلك بان كون الامور التي تبتني عليها مسائل علم الهيأة موهومة
فرضية غير متحققة الوقوع في نفس الامر غير مسلم سيما الدوائر
والخطوط والنقاط التي تتعين بالحركة كالمناطق والمحاور
والاقطاب وكلام الشيخ الرئيس في عدة مواضع من كتبه
صريح في ان هذه الامور كما توجد في الجسم بسبب القطع كذلك
توجد بالحركة ايضا وكون ادراكها مما يتعلق بآلة الوهم
ولها مدخل شديد فيها لا يوجب كونها غير متحققة في نفس
الامر وايضا يقتضي رفض العلم الذي يبتني عليها مع انه
يشتمل على كثير من المنافع منها الاعانة على غيره من العلوم
كالالهي والطبعي والخلقي على ما ذكره بطليموس في صدر كتاب

١٣

كتاب المجسطي بل العقل بمعزل عن هذا العلم الشريف الذي يطلع
الانسان على بدائع صنعة ناظم الوجود ولطائف حكمة خالق الكبير
ولكون نقصه عظيم وافتقار شديد لطالب الحكمة والسعادة وقد تنازع
قدماء الفلاسفة في ترجيح احد من الرياضي والطبعي على الآخر في الشرف والفضل
فكل قد مال الى طرف بحجج مذكورة في اسفارهم والحق ان الحكم الجزم
بفضيلة احدهما مطلقا على الآخر غير سديد بل لكل واحد افضل
من وجه اما الطبعي فلوجوه الاول انه يبحث عن مبدأ الحركة
والسكون وهو امر جوهري والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهو امر
عرضي والجوهر اشرف من العرض والثاني ان القوى الحالة في
الاجسام لها التأثير والغلبة في الكيفية ولوازمها معلولة تابعة للقوى
الجسمانية والمتبوع افضل من التابع والثالث ان الطبعي الاكثر يعطي اللم والرياضي
يعطي الان ومعطي اللم افضل والرابع هو ما ذكر من ان الطبعي موضوعه
والنحو موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والحساب والهندسة اكثرهما مبني
على التوهم والامر المحقق الذي له وجود في نفسه اشرف من الاوهام
والخامس ان الطبعي يشتمل على علم النفس وهو ام الحكمة واصل

الفضائل والنفس فهي العائدة الى السعادة وهي ام الصناعة وهي
اشرف المباحث بعد اثبات المبدأ الاعلى ووحدانيته والجاهل بها
لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان اتقن سائر العلوم فالعلم
المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي فهو اشرف
من الطبعي بوجوه اخر منها انه اقرب الى الامور المجردة عن
المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل ومنها ان الاحوال
الوهمية والخيالية غير متناهية والقسمة هناك لا تقف عند حد
فهو افضل مما هو محصور بين الحاصر ومنها ان الامور الرياضية اصفى والطف
والذ واتم من الامور المكدرة بالجسمانية ومنها قلة التشويش والغلط
في البراهين العددية او الهندسية بخلاف الطبعي بل الالهي
ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبعي من جهة ما هو الشبيه
والاحرى باليقين اما الاول فلكونه ماورآء مدركات الحواس
بالكلية واستعلائه عن احاطتها به واما الاخير فلتغير حال
العنصر وخفاء حال المغشو بالاغشية الجسمانية على
العقل لتسلط الحواس على ادراكها ولو ذهب الى

الى احصاء فضائل تلك العلوم وما فيه من العجائب والغرائب يحتاج

ذلك الى تطويل واما ما ذكره شيخ الاشراق من انه كان في الزمان

القديم من شان الصبيان الاشتغال بالعلوم الرياضية واستدل

بكلام الحكيم سقراط لما اراد الاشتغال بالعلوم الرياضية في اخر

عمره ولم يتيسر له ذلك لهجوم الواقعة التي قتل فيها فعلله

لتاخير النظر الى كونه مشتغلا بافضل العلوم واشرف الصناعات

وهي الفلسفة ولم اتفرغ للنظر الرياضي لشدة استغراقه الفكر

لا يدل على مفضولية العلوم الرياضية مطلقا الا عن العلوم

الالهية والدليل عليه قوله اذا اطلقت الفلسفة لا يراد بها

الا معرفة المفارقات والمبادي والابحاث المتعلقة بها والاشتغال

في افضلية هذه العلوم على الرياضي وسائر العلوم وكون الصبيان

كانوا ينظرون فيه في قديم الايام لا يدل على خساسته بل هو علم عقلي

والخيال فيه معاون اشد معاونة ولكون الخيال فيه معاونا والمستولي

على الصبيان هو الخيال والوهم فلاجرم كانوا ينظرون فيه ليتمرن

اذهانهم ويتدرب عقولهم على قبول الحق وفهم الصدق

١٥

ولنقتصر وفاقا لمن سبقنا على شرح ما سوى المنطق وهو
القسم الاخير من هذا الكتاب مستعينين بمفيض الخير ملهم
الصواب القسم الثاني في الطبيعيات التي هي احد اقسام الحكمة النظرية
وموضوعها الجسم الطبعي من حيث اشتماله على قوة التغير
وعرفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة على
زوايا قوائم ومعنى الجوهر الذي صيّروه جنسا ليس هو الموجود
بما هو موجود مسلوبا عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنسا
معناه مسلوبا عنه الكون في الموضوع ١٢
لكان فصله المقسم مقوما لحقيقته ومقررا لماهيته من حيث
هي بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في
تقومه من حيث هو ولا انه خاصة للجنس كان الجنس عرض عام له
بل في ان يتقوم ويتحصل بالفعل فانه كالعلة المفيدة لوجود
الجنس لا لتقومه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية التي
للعقل فاذا كان ماهية الجنس هو الموجود بما هو موجود مع
قيد عدمي هو سلب الموضوع لكان فصله الذي يحصّل
وجوده مقوما لماهيته اذ ماهيته الوجود لا غير وايضا يلزم

يلزم من تعقل امر من افراد هذا المعنى انقلاب الحقيقة ولكانت

افراد الجوهر كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

ولا ينتقض ايضا الشيء الموجود بالفعل يصلح لان يكون عنوانا للحقيقة الجنسية

ثم عدم صدقه على الواجب تعالى لتخصيص الشيء بالممكن كما في

الحواشي الفخرية والا لكان كل من علم ان شيئا هو في نفسه جوهر علم

موجود ولما امكن تعقل شيء من الانواع الجوهرية فان العلم هو

المكتسب من صورة شيء مجردة عن مادته فصورة الجوهر جوهر كما ان

صور الاعراض اعراض بناء على انحفاظ الماهيات في انحاء الوجودات

وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة بل موجودة فيه

بحيثية فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية هو ما يعبر عنه بانه

شيء والماهية اذا صارت ماهية موجودة بالفعل في الخارج كان وجودها

في الخارج لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء وجد في العقل او في الاعيان

ولئن اذا كان في العقل فقد بطل ان يكون ماهية في الاعيان ليست في

موضوع بل المعقول من الجوهر جوهر لانه موجود لا في موضوع بالمعنى الذي

اي اذا وجد في الخارج يكون لا في موضوع كالمغناطيس الذي في الكف

لا يقدح عدم جذب الحديد بالفعل في كونه جذاباً للحديد اذا صادف
الحديد في قوة جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج الكف
وحمل الجوهر بهذا المعنى على الانواع التي تندرج تحته يكون لبيان ما
لا لعلية كما هو شان الذاتيات من انها لا تعلل واما حمل كونها موجودة
بالفعل الذي هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا في موضوع عليها
فلا محالة يكون بسبب لان حقائقها الامكانية لا تكون موجودة الا بسبب
كيف واذا لم يمكن حمل الموجود بالفعل على ما تحته من الاجناس العوالي
التي هي المقولات العشر الا بسبب لا يحمل الجنس الذي لا يعلل فلم يصير
باضافة معنى سلبي اليه جنسا للشيء ولا الصار باضافة معنى
ايجابي اليه وهو قولنا في الموضوع جنسا للاعراض بل هذا اولى وهو
خلاف ما تقرر في مدارك الحكماء وقد علم بما ذكرنا ان مفهوم العرض
اعم من مقولة الجوهر باعتبار الوجود الذهني لان الجوهر الذهني
يصدق عليه انه موجود بالفعل في موضوع ويصدق عليه ان وجوده
العيني لا يكون في موضوع فهو جوهر بحسب ماهيته وعرض باعتبار وجوده
في الذهن ولا منافاة بينهما انما المنافاة بين مقولات العرض و

١٩

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقهما بالذات على شيء وعموم
العرض انما يعرض لجميع المقولات في الذهن ولتسع منها في الخارج واما
ما اورد من انه على تقدير كون الصورة العقلية جوهرًا او عرضًا يلزم كونها
جوهرًا كيفًا فيندرج تحت مقولتين لصدقهما وعدم اقتضاء القسمة والنسبة
عليها فمندفع بانه ان اريد بالكيف ماهية حقها ان تكون في حقيقتها
بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع وغير مقتضية للقسمة
والنسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى المحقق
له جنس عالٍ فهما باعتبار هذين المعنيين جنسان متباينان لا يصدقان
على شيء في شيء من الظروف وهكذا قياس باقي المقولات وان اريد منه
عرض لا يكون بالفعل مقتضيًا للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى
عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها في الذهن على نحو ما مر في معنى
العرض فلا تمانع بهذا الاعتبار بينها وبين الجوهر فلا يلزم اندراج
الصورة العقلية تحت مقولتين هذا تقرير كلامهم على وجه
يطابق مرامهم واعلم انه ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر جواهر ان
الكلي من الجواهر الذي في الذهن وله محل مستغنٍ عنه

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر وتتعلق اليه بكونه بحيث

توجد تارة في الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في موضوع

كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب الحديد

تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذبه اخرى كما اذا كان

فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات والاعتبارات

واخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي ذاته في العقل يستحيل

وقوعها في الاعيان واستغناؤها عن موضوع والمغناطيس

الذي في الكف يجوز عليه الخروج منه وجذب الحديد

بل المراد بالكلي الكلي الطبعي اى الماهية بلا شرط والمعقول

من الجوهر وان كان عرضا بحسب خصوص وجوده الذهني

وكونه كليا لكنه جوهر بحسب ماهيته فان ماهيته

ماهية شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع

اى انها معقولة عن امر من شرط وجوده في الاعيان ان لا

يكون في موضوع والتمثيل بالمغناطيس انما يكون باعتبار ان ماهيته

تتصف بجذب الحديد مع قطع النظر عن نحو وجودها فافا

٣٠

فاذا وجد مقارنا لكف الانسان ولم يجذب له و وجد مقارنا
لجسم حديد يجذبه لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف
وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه جوهر من شانه
جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات الشفا بان فصول
الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها وان صدق عليها
الجوهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية الملزوم وما تحقق
لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى ما لا نهاية فاذا المندرج تحت
مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها تحت شيء من بواقي المقولات
التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينافي
قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلت لا
يلزم من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة الجوهر
بالذات اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق عليها
مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة لا جنس
لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح به الشيخ
في قاطيغورياس الشفاء هذا هو الموضوع لكل شيء على ما يؤول اليه

٢٢

محصّل كلام المحصّلين من المشائين هو الذي اذا قيس الى ذلك

الشيء لا يكون متقوّما به اى من حيث ماهيته فالهيولى بالقياس

بمعنى ان لا يكون محتاجا فى وجوده وماهيته ذلك الشيء ١٢ امجد

الى الصورة الجسمية الشخصية لم تكن موضوعا بل مادة لاحتياجها فى

تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون موضوعا بالقياس الى

الجسم التعليمى وسائر الاعراض القائمة بها لعدم تقومها بها

مطلقا والمراد من الامكان فى تعريف الجسم الامكان بحسب نفس الامر

والمقصود من الكلام توجيه العبارة بحيث يكون فوائد القيود ظاهرة ١٢ امجد

فزيادة قيد الفرض لادخال الفلك وهو يغنى عن قيد الامكان

اذ يمكن فيه الابعاد بالفعل ... ١٢ امجد

اذ ربما لا يتحقق بالفعل وقيل انما ولم يرد المراد منه الفرض التقدير

جوابا ... شارح التجريد بخروج ... عن التعريف ١٢

ليختل طرده بالجواهر المجردة بل المراد التجويز العقلى الذى يستعمل

فى الرياضيات وقال الامام الرازى المراد من الامكان المعتبر فى تعريف

الجسم هو الامكان العام لا الاستعدادى لئلا يخرج ما يكون الابعاد

حاصلة فيه على طريق الوجوب كما فى الافلاك المتحركة فانها تكون

حاصلة لا على طريق الوجوب كما فى الاجسام المضلعة وقال

ان الكرة المتحركة يتحقق فيها قطر بالفعل انتهى اقول

الحق المتبع ان الجسم بما هو جسم لم يكن من شرطه ان

ان يتحرك ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل انما يجب فيه
ذلك من التناهي وحيثية التناهي بعينها هي حيثية ذي الجسم
وحقيقته ولا يحتاج الجسم في ان يكون جسماً الى ان يكون متناهياً
بل الحكم عليه بذلك بضرب من البرهان فجسمية الكرة كما
صرح به الشيخ في الشفاء ليست بواسطة السطح او خط المحور وكذا
المكعبات ليست بواسطة الابعاد السطحية او الخطية لانها متأخرة عن هيئة
الجسم و وجوده بل الجسم مرتبة ماهيته صالح لان ينتزع
منه ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركاً او ساكناً
متناهياً او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او الحد هي
الابعاد المتقاطعة المفروضة في نفس الجسم لا الابعاد السطحية لاطراف
التي تكون في المكعبات وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق
التعريف على كل سطحين متلاقيين على خط واحد من
سطوح المكعب لا يقال يخرج مثلها من قيد الجوهر لانا نقول فعلى هذا
ان يوخذ في التعريف تعلقاً فذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه
المذكور لما احترز عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

٢٣

٢٤

ويجوز السطح الجوهري ولما انتفاء لتمام الحد والاشعار بان المعتبر
في الجسم قبوله للابعاد على هذا الوجه وان كان قابلا للابعاد
كثيرة لا على هذا النحو والثاني اولى واعترض صاحب المباحث
بهذا الايراد وارد على التعريف المذكور ايضا
المشرقية على تعريف الجسم بانه قابل للابعاد الثلاثة المتقاطعة
بانه منقوض بالهيولى الاولى اذ يصدق عليها انها قابل لفرض الابعاد
الثلاثة فيها والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو القابل
بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلاثة ليست بالذات
بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها لا يقال الجسم عبارة
عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل
في قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الامكان
والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية و
الحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلا او جزءا من القابل
فاذا القابل للابعاد الثلاثة هو الهيولى بالذات غاية ما في
الباب ان يكون قابليتها للابعاد تتوقف على تلبسها بالصورة
لانا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد بل

بل مطلق الاتصال وهذا المعنى قد يجامع الفعلية بل الوجود

والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو من خصائص

الهيولى لا المعنى الثاني وتوهم الابعاد وفرضها في الجسم لا

يتوقف على الهيولى بل حدوث الابعاد في الخارج يتوقف على وجودها

كما ستعلم والمعتبر في تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا

التحقيق ايضا علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد

الحاصلة فيه في الخارج واعترض ايضا بان الامكان والقابلية امور

لا ثبوت لها في الخارج والتعريف بالامور العدمية ان جاز فانما

يجوز في الماهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا فصل والجسم

ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل ايضا ولتركبه

من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون في الحدود

عن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول في حد المتصل انه الذي

يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحدود المشتركة وفي

حد الرطب انه القابل للاشكال بسهولة وكقولهم في حد الانسان

المدرك للكليات وفي حد الهيولى الجوهر المستعد فقد عبر بهذه الامور

او الاضافية عن مباديها التي هي الفصول الحقيقية فليكن
القبول او الصحة او الامكان المذكور في تحديد الجسم ايضا من هذا
القبيل وهو مرتب على ثلثة فنون لاختصاص الجسم الطبعي في الفلكي
والعنصري فالبحث عنه اما على وجه يعم بقسميه او يختص بواحد
منهما والاحوال العامة انسب وبالتقديم لكونها مبادي
للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوع
الفن الثاني اقدم طبعا واكرم من موضوع الفن الثالث على زعمهم
وتقديم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من خلافه

الفن الاول فيما يعم الاجسام الطبعية ويقال له السماع الطبعي
وسمع الكيان لكونه اول ما يسمع في الطبعيات ولاخذ سماعها في
سائرها وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل** في ابطال الجزء
الذي لا يتجزى الجسم اما مفرد لم يتالف من اجسام او مركب
يتالف من اجسام متشابهة كالسرير او مختلفة كالحيوان والجسم
المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة وكل
منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة شقوق والى كل واحد

ولحد منها ذهب ذاهب وذهب المصنف وفاقا لجمهور
الحكماء الى اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية
فاراد ابطال الشقوق الباقية وهو انما ياتي بابطال وجود ما لا
يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالاستقلال الذي يقال له
الجوهر الفرد كما صدر الفصل به وفي التعبير عنه بالجزء الذي
لا يتجزى ايماء الى ان المقصود في هذا الفصل نفي تركب الجسم عنه
لا ابطاله في نفسه كما هو في الحواشي الفخرية ولما كانت مسئلة
ابطال الجزء من مبادي مباحث الهيولى والصورة والتلازم بينهما
من العلم الاعلى التي ذكرها المصنف لتحقيق ماهية الجسم
الذي هو موضوع العلم الطبعي وجب ايرادها في صدر هذا
الفن واما انها من اي علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها
من الطبعي اوقها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات
الغير المتناهية فان بطلان الجزء في قوة قبول الجسم انقسامات
لا الى نهاية لكنه لا يلزم عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون
اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له او

نوع ماسنه كما بين في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس كذلك
وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في نفس الامر و
الجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو وجود الاشياء
او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى بدون غيره من العلوم الجزئية
ولكن يرد عليه شئ آخر وهو ان الاتصال لما كان مبدأ الفصل
الجسم الطبعي على ما ذهب اليه المحققون وهو يساوق قبول
الانقسام لا الى نهاية وموضوع العلم وما بجوهر عنه يجب
ان يكون من المسلمات ذلك العلم للفروع عنها فيه فعلى
هذا قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا يكون من مسائل
الفن الطبعي بل انما يكون من مباحث العلم الالهي فمسئلة الجزء
على اي تقدير يجب ان تذكر في اوائل الطبعيات على سبيل المبدئية
لا على انها من المطالب فيها اللهم الا ان يستدل بها على اتصال الجسم
بالبيانات الطبعية من جهة حركاته وقواه وافعاله وقد ذكر
المصنف على ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزي دليلين
احدهما قوله لانا لو فرضنا جزءين فلا يخلو اما ان يكون

يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل

الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة والتداخل

وهو اتحاد الجوهرين كلا او بعضا في الوضع والاشارة محال

والا لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة وتداخل الوسط في احد

الطرفين اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما ينفذ وبما لا ينفذ

احدهما او كلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد التاليف حجما وايضا فلا

يكون وسطا وطرفا ولو فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت

كونه مانعا من تلاقيهما فما يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما يلاقي

الاخر فينقسم واعترض عليها بان ما به الملاقاة هو الطرف الخارج

فيلزم التعدد في اطرافه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام واجيب عنه بان

في احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الاخر والا لكانت الاشارة

الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال بالضرورة فلا

من ان يعرض في ذاته شيء غير شيء فيكون منقسما ولو وهما ورد

هذا بوجهين الاول انه ان اريد ان المحلين متغايران بالذات

تغايرا في الخارج او في الوهم فذلك باطل اما الاول فظ

واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها
حلولا سريانيا كما لا يخفى وان اريد انهما متغايران ولو بالاعتبار
فلا نسلم استلزامه ان يفرض فيه شئ دون شئ ولم لا يجوز ان
يكون الاعتبار الذي يتعدد بسببه المحل عند العقل امرا غير
مستلزم للامتداد اصلا ليفرض فيه شئ دون شئ والثاني
ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعا لاحد الطرفين من كله
والحلول السرياني اذا لم يجز في ممتد لم يجز في جزئه لان جزءه ايضا
ممتد فلا يكون بعض من المحل مختصا بمحلية احد الطرفين وبعض
اخر بمحلية الطرف الاخر واذا كان حال الممتد كذلك من عدم
الامتياز فحال ما فرض غير ممتد بالطريق الاولى فالاولى
في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين في الاشارة مستلزمة
لجواز فرض شئ دون شئ بديهة والمنع مكابرة والثاني
من الدليلين قوله ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى الجزئين فاما
ان يلاقي واحدا منهما فقط او مجموعهما بالاسر او من كل
واحد منهما شيئا والاول محال والا لم يكن على الملتقى متعين

فتعين احد القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام وفي المواقف
الفخرية ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة واشار بعض الشراح
الى بعضها وترك البواقي فعليك باستنباط الجميع اوبالرجوع
اليها ان اشتهيت واعلم ان لاصحاب اتصال الجسم حججا قوية
على اثباته سوى ما ذكره المصنف الا انه اختار منها حجتين خفيفتين
المؤنة حيث لا يبتني شيء منهما على اثبات الدائرة والمثلث وامثالهما
ولا على حركة الجزء او شيء اخر ولا باس بذكر بعض منها تشحيذا للاذهان
الناظرين وتحريكا لخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتني منها على الاصول
الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل واحد
من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر مائتين
بشكل العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتره
القائمة مساو لمربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسر يوجب القسمة
بل التحقيق ان ليس للكسر مجذور ولا مربع صحيح اصلا فلا يكون للعدد
الاصم جذر في الواقع فيلزم على اصل الجزء ان لا يوجد
لمثل تلك القاعدة قدر في الواقع وبرهان ذلك انه

يستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل عدد يساوي مربعي
قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الآخر اذا تمهد هذا
فنقول اذا افرضنا ثلثة وكسرا مثلا فمربع الثلثة عدد صحيح
ومربع ذلك الكسر يكون اقل منه البتة لان ما يحصل من
ضرب الكسر في الكسر كان اقل من كل منهما ثم اذا ضرب
الستة في الكسر حصل كسور ستة من نوع كسر
الاصل فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر
الاول امتنع ان يحصل منهما عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا
القياس كل عدد ذي كسر والبيان في مجرد الكسر واضح
فان قيل الحجة تبتني على امكان وجود المثلث القائم
الزاوية ومثبتوا الجزء ينكرونه بل يقولون ان المبصر في
امر الدائرة والمثلث ونظائرهما من الاشكال وانما الشكل المضرسة
بحسب الواقع كما نقل عنهم قلت هم مع ذلك لا ينكرون المربع
القائم الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكره الشيخ في طبيعيات
الشفاء من مذهبهم فنقول ان ذلك المربع ينقسم بقطر



بقطره الى مثلثين قائمي الزاويتين فلزمهم الاعتراف بالمثلث
القائم الزاوية ولا يمكنهم دفعه والثانية ان مربع قطر المربع
بحكم العروس ضعف مربع ضلعه فيكون القطر الى الضلع
نسبة اذا ثنيت بالتكرير صار ضعفا لانا بينا في الاصول ان نسبة
المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ولما لم يكن بين
الواحد والاثنين عدد لم توجد في الاعداد نسبة يكون مثناها
هو الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي
تختص بالمقادير دون الاعداد اذ هي انما تتحقق بين مقدارين لا
يوجد لهما عاد مشترك اي مقدار يفنيهما باسقاطه عنهما مرة
بعد اخرى ولا يتصور نحو ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد العاد
للجميع فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل على انقسامها
والثالثة ان لو قطعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة
يكون كل واحد من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذر
خمسين بحكم العروس واذا جزي طرف الوتر لجذر الخا
جزء واحد اتفقوا ان يتجزأ الطرف الاخر اقل من واحد اذ لو كان واحدا صار

احد الضلعين ستة والآخر اربعة فنصف الوتر جذر اثنين و
خمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فثبت لا نقسام والرابعة
ان الحاصل على القائمة اذا كان ثلثة والآخر اثنين كان الوتر اكثر من الثلثة
بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل الحماري والخامسة ان
اقليدس برهن في عاشر اولى الاصول ان كل خط يمكن تنصيفه فلو تركب
الخط من اجزاء وتر عدد لزم انقسام الجزء الوسطاني والسادسة انه
باين في ثاني كتاب اقليدس انه يمكن ان نقسم كل خط بحيث يكون
ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الآخر فلو فرض تركب
الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه اثنين والآخر
واحدا والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين
اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة التفتازاني في شرح
المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال على ما بينه اقليدس مما
يبتني على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة لكن لا
الى ثبات الدائرة على القائلين بالجزء لان طريقه ان يتخيل خط مستقيم
متناه يثبت احد طرفيه ويدار حول طرفه الثابت الى ان يعود الى

الى موضعه الاول فيحصل سطح يحيط به خط مستدير حاصل
من حركة الطرف المتحرك وباطنه نقطة هي الطرف الثابت وجميع
الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية لكون
كل منها بقدر ذلك الخط الذي اديرو لا نعني بالدائرة الا ذلك السطح
او ذلك الخط وهذا البيان لا ينتهض حجة على مثبتي الجزء لانه انما
ذكر محض توهم لا يفيد امكان المفروض فضلا عن تحققه
ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط والسطح من اجزاء لا تتجزى
اذ مع ذلك تمتنع الحركة على الوجه الموصوف لتاديها
الى المحال وعلى هذا القياس اثبات الكرة انتهى قلنا نعم اثبات
الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة انما يبتني على اصل
الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره ومع ذلك لما عليه في العرف
من امر الفرجار لا يثبت به الا الدائرة العرفية ولكن لا ينحصر طرق
اثباتها في الحركة بل للفلاسفة طريقان آخران لا يتوقف شيء
منهما على نفي الجزء فان الشيخ في الشفاء والنجاة بعد ان اثبت
الكرة اولا بطريق التي مبناه على اثبات الطبيعة

الاجسام وان يقتضيها في البسائط من الاشكال الا الاستدارة
لتشابهها بل الكروية على الخصوص لان شابها لا زاوية له من الاشكال
البيضية والمفرطحية ان يكون فيها اختلاف استداد عن المركز و
في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافا
ثم اثبت وجود الدائرة بسبب قطع يحدث او يتوهم في الكرة قال
واصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود الدائرة فانه اذا فرض الشكل
المربع مستديرا مضرسا كان موضع منه اخفض من موضع
حتى اذا انطبق طرفا خط مستقيم على نقطة تفرض وسطا
وعلى نقطة في المحيط استوى عليه موضع كان اطول ثم اذا انطبق
على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي ينخفض من المحيط كان اقصر
ان يتمم قصره بجزء واحد من الاجزاء فان كان زيادة الجزء لا
تسويه بل تزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان
لا يتصل به بل يبقى فرجة قليلة فليدبر في الفرجة هذا التدبير
بعينه فاذا ذهب الا تنفرج الى غير النهاية ففي الفرجة تقسيم بلا
نهاية وهذا كلامه انتهى كلامه ولاصحاب الاتصال في ابطال را

رأى من ذهب الى تناهى الاجزاء براهين اخرى كثيرة من جهة تركيب
المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع المركب
من خطوط اربعة ذات اجزاء وكذلك يكون قطره اربعة
اجزاء فان تلاقت كان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء فساوا
وهو مخ بالبداهة اولا فانقسم ومن جهة الحركات كما احتجوا
بحركة جزئين احدهما فوق احد طرفي اربعة اجزاء والاخر
تحت طرفه الاخر او كلاهما فوق طرفي ثلثة اجزاء فانهما
يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع ومن جهة المسامتة و
المحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان للشمس سمتا بواسطة
ذى الظل مع الحد المشترك بين الظل والضوء وحركة الظل
اقل من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا تحرك اقل والا لكان لمقياس
الشمس دائرة مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم انه لو
فرض سطح من اجزاء لا تتجزى لكان الوجه الذى يحاذينا ونراه
غير الوجه الاخر الذى لا نراه فان الواحد لا يكون مرئيا وغير مرئي في حالة
واحدة ولكانت الشمس اذا حاذت احد وجهيه استنار هذا الوجه

٣٧

دون الوجه الآخر ومبنى خيال القائلين بالجواهر الفردة على
الجسم ان لم يتناه القسمة فيه فيتساوى الجسم الاصغر كالخردلة
والاكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في عدم نهاية القسمة
ويلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناه ضرورة ان مجموع المقادير
الغير المتناهية غير متناه ولم يعلموا ان الجسم المفرد لا جزء
جواب عن الاستحالة الثانية ١٢
له بالفعل بل بالقوة وعدم النهاية بالقوة يمكن فيه التفاوت
جواب عن الاستحالة الاولى ١٢
كالمئات والالوف الغير المتناهية وبينهما من التفاوت
ما لا يخفى والحاصل ان ليس لاحدهما اقسام ما لم يفرقهما واذا
ناظر الى الجواب الاول ١٢ اعلى رح
فرقتهما فساوى كل منهما صاحبه في العدد فكل واحد من
ناظر الى الجواب الثاني ١٢ اعلى رح
الاقسام التي للخردلة اصغر والتي للجبل اعظم وهكذا
الى النهاية ولما قال بعض المحققين في هذا المقام من ان
هو العلامة الدواني ١٢
المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزائدة كان
مجموعها غير متناه بالضرورة واما اذا كانت متناقصة فلا
الا ترى ان انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية بمعنى
نصفه ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل

يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء غير
متناهية متناقصة ثم مدفوع بما قيل من انه اذا كان هناك اقسام
متناهية بالعدد فاذا انضم بعض متناه منها الى بعض متناه
آخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما فهكذا اذا انضم بعض
ببعض مرات غير متناهية يحصل المقدار الغير المتناهي قطعا
واما ان الانصاف للذراع المتداخلة الغير المتناهية لم يحصل
منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك الانصاف بالقوة
على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب يكون متزايدة
من الجانب الآخر فيكون المجموع غير متناه مع ان تلك الاجزاء
مما يبطله برهان التطبيق والتضائف وغيرهما لكونها
مترتبة على ما صوّره واضعف الدلائل على ابطال الجزء ما
يبتني على اشكال غير المربع والمثلث لقائم الزاوية مما ينكره
المتكلمون فان وجودها في قوة اتصال الجسم كبعض الوجوه
التي ذكرها المحقق الخفري في شرحه لهذا الكتاب من فرض
مثلث تساوي الساقين الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء

كل من ساقيه وانه لا انفراج بين الساقين يتصاغر الى ان يصير
بقدر جزء واحد وبعده يصير اصغر وكما في الحواشي الفخرية
من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر فلك
الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا يتجزى بيان اللزوم ان نفرض
ثلثة خطوط متماسة يكون كل منها مركبا من الجواهر الفردة
يكون الوسطاني قطر المحدد واحد جانبيه خط اب والاخر
فاذا وصلنا بين نقطتي ا ء بخط ا ء لكان مارا بالمركز وملاقيا
من الجانبين مع انه مار بثلث خطوط متصلات فيكون مركبا
من ثلثة اجزاء وهو المط قال السيد المحشي اصل هذا الوجه
ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة والهيات الشفا حيث
استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم ان يكون
قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا للضلع وانه مح ثم نقل
منها وجها آخر على نفي الجزء والعجب ان مبحث الجزء غير مذكور
في الهيات الشفا راسا فضلا عن ذلك الدليل وغيره وما ظهر
لمراجعة كتب الشيخ كطبعيات الشفاء وغيرها ليس الا

الا انه لو فرضنا سطحا مستويا من اربعة خطوط جوهرية
كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع
بمثل ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتماس الخطوط الجوهرية
لا يمكن وقوع خط جوهر قطر المربع سطحي الا اذا كانت
الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من
المعتزلة موافق الحكماء في قبول الجسم الانقسامات الغير المتناهية
الا انه لا يفرق بين القوة والفعل فيلزمه ان تكون تلك الانقسامات حاصلة بالفعل
فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد استدل على ابطال
مذهبه اولا بالنقض بوجود الجسم المؤلف من اجزاء متناهية
ولو فرض من جسم آخر اذ لا كثرة الا والواحد فيها موجود فاذا اخذ
منها احاد متناهية وامكن ان يتركب فيحصل منها حجم لانها اجزاء مقدارية
متباينة في الوضع ثم بتعميم تناهي الاجزاء في جميع الاجسام
اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام وحجمه الى حجمها اذ
ازدياد الاجزاء يزداد الحجم فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء
ولما كانت الاجسام والابعاد متناهية كما سيجيء فلو لم يكن اجزاء كل

متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي
الى غير المتناهي وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد
النظم التاليفي لا يوجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف
كنسبة الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان يكون ازدياد الحجم بحسب
ازدياد الاجزاء مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازدياد
الزاوية على الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع
ان النسبة ليست محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي
الساقين القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليس نسبة
وترها الى وتر القائمة كذلك بيانه بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة
الجسمين من النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا
يوجد مثلها في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا واجيب عن الاول
بان مجرد ازدياد الزاوية بالانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا
يخفى بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها
وعند هذين الامرين فازدياد الوتر يكون على النسبة المذكورة وهذا
وان كان مبنيا على المسئلة الا ان الغرض التنبيه على فساد ما صوره المعترض

وعن الثاني بانه لما كان الجسمان عنده مركبين من الاجزاء التي لا
تتجزى فقد وجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة
بينهما عددية فلا تكون صحيحا وفان الفرق بين الاعداد والمقادير انما
هو بوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا كانت
المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى
الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الواحد في احدهما ذات وضع
وفي الآخر غير ذي وضع هو ونقل انه الزم اصحاب تناهي الاجزاء اصحاب النظام
عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية
في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه
لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر و
انتقال الجزء الى غير حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان
القطع غير متناه فارتكبوا القول بالطفرة ثم الزموهم ايضا بان كون
الجسم المشتمل على ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناه فالتزموا
تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزموا اصحاب تناهي الاجزاء بتجزية الجزء
القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد وقطعه جزءا واحدا

٤٣

لكون القريب ابطأ من البعيد فالتزموا ان البطي يسكن في بعض
ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء الرحى عند
حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة والتفكيك
ومما يلزم هؤلاء سكون المتحرك في لحوق السريع البطي اذا تحركا
لان السريع اذا قطع جزءا فالبطي اما ان يقطع جزءا او اقل او يسكن
لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم عدم اللحوق او الانقسام فتعين
سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك الرحى وقالوا
لطافة ازمنة التفكك في الرحى والسكون في المتحرك لا
يشعر بهما الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة زمان التفكك والسكون
الى زمان اللحوق والحركة كنسبة فضل اجزاء دائرة الطوق على
اجزاء دائرة القطب وكنسبة فضل مسافة السريع على مسافة
البطي يلزم ان يكون زمان اللحوق والحركة الطف بكثير
من زمان التفكك والسكون بحكم الاربعة المتناسبة
فينبغي ان لا يحس باللحوق والحركة اصلا او لا اقل من ان يكون
تارة كذا وتارة بخلافه ثم اعلم ان في اصل اتصال الجسم و

وقوله الانقسامات الغير المتناهية تشكو كا منها ما ذكرنا

من مساواة الخردلة للجبل وكون كل منهما غير متناهي المقدار و

لزوم تغشية وجه الارض بحبة ولا يخفى وهنه وسخافته ومنها

انه لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المتحرك المسافة يحتاج

الى قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا فلا يقطع

المسافة ابدا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصاف الغير

المتناهية غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بالانقسامات

وهما او فرضا لا وجودا او فصلا ومثلها الزمان الذي هو مقدار الحركة

الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة جدا بطيئها

جدا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان البطيء اسبق

بيان اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما ووصل

الى نقطة كان البطيء فيها والا قطع البطيء في ذلك الزمان بعدا

اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع السريع

هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى

نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا ينتصف في اثناء

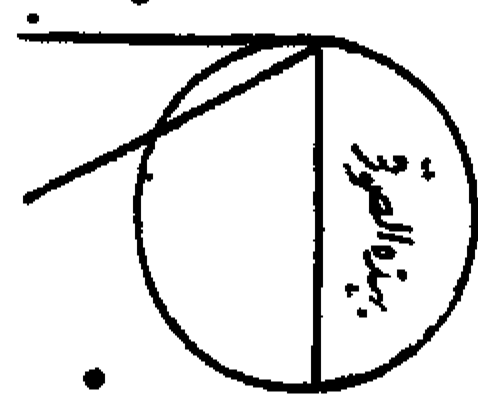
الحركة بفرد آني من افرادما فيه الحركة في الخارج قطعا كما سنحقق
ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول الى
حد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في زمان الحركة
اصلا فتدبر ومنها انه اذا دحرجت الكرة على بسيط مستو
يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم منه بنقطة بعد
نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط منها ودفعه
بان يقال مماسة الكرة للبسيط في حال الثبات والسكون وان
كانت بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط غير قار
متدرج الاجزاء وفي كل آن من الآنات وان كان تماسها بنقطة ولكن
الآنات كالنقطة وجودها بالوهم والفرض لا بالفصل والقطع
فالاستدلال بتجاور الآنات على تجاور النقطة من قبيل المصادرة
على المطلوب الاول اذ النزاع فيها كالنزاع في النقطة فان الحركات
والازمنة كالاجرام والابعاد غير مؤلفة مما لا يتجزى وان سبيل
الآن من الزمان بعينه سبيل النقطة الموهومة من الخط وانا
لم نقع في الحواشي الفخرية لدفع هذه الشبهة تارة

تارة بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تدريجية لا آنية
فلزوم تتالي الآنات والنقاط ثم اذ زوال الانطباق في زمان كما ذكرنا
وحصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بعدهما زمان ولما استحال
الجزء الذي لا يتجزى لا يكون لزوال الانطباق اول فلم يلزم محذور
وتارة بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم تتالي النقاط ثم بان ينعدم
نقطة ويتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم في منع تتالي الآنات فكلاهما
ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه بان الانطباق الاول في
آن والثاني في آن آخر بينهما زمان فيتوجه السؤال بانه كيف يكون الحال
في ذلك الزمان بين الكرة والسطح أبينهما تلاق ام بينهما تفارق
والتفارق بين البطلان وان شئت فافرض الكرة من حديد
او جسم في غاية الثقل لا يرتفع عن السطح الا بعائق فرض
عدمه واما التلاقي فهو اما بنقطة او بخط فان كان الثاني
لزم الانطباق بين الخط المستدير والمستقيم وان كان
بنقطة والتلاقي النقطي لا يكون الا في آن فينتقل
الكلام بين آن وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا

الان ويعود الشقوق بعينها من رأس والكل ... وكذا القول
بتجاور الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يبق منع الا بالاطلاع على
الحق الذي ذكرناه في الجواب واما الثاني فلان تجاور النقاط واجتماعها
في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يمكن اجتماعها في آن
واحد فذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار
الى ما لا ينقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه محمد بن عبد الكريم
الشهرستاني واما ثانيا فمن حيث انه يقام عليه البرهان من ان المتجددات
بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعة في وعاء الدهر
المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقاط التي كان شأنها
ان مجتمعة في الواقع على نعت التجاور ولان تجاور الآنات اللازمة
لها على اي وجه امر مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة
المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل الوحداني لا بد ان
يكون متصلا وحدانيا فاذا كان احد المتطابقين مركبا من
الافراد المتشافعة الغير المتجزئة اصلا لزم ان يكون الآخر ايضا
مركبا منها وقد ثبت اتصال الجسم وعدم تالفه

تالفه من الجواهر الفردة فكذلك الحكم ما طابقه من الزمان
والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات ان كان
متناهيا فتقف القسمة وان كان غير متناه فيرد ما يرد على النظام
وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا بالوقوف
عند حد لا يتجاوزه فيصح اتصاف ذلك باللاتناهي اللاتقفي لا باللاتناهي الكمي
فهناك مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود الاطراف يستدعي
محلا غير منقسم كالجزء او ما في حكمه والجواب بمنع استلزام انقسام
المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكونها حالة من حيث القطع
والتناهي ومنها شبهة يتوقف انحلالها على تحقيق ماهية الحركة كما
سيجيء ان شاء الله تعالى فانتظره ومنها استلزام حصول شيء
غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من المسافة
وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم مع انعدامه
عما مضى وما سيأتي لعدمهما او امتناع اتصال الموجود بالمعدوم فاذا
انعدم آن وجد آن آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر وايجاب حركة
النقطة بحركة ما هي فيه كمخروط تتالي احيازا غير منقسمة واقتضاء

عدم الآن في آن يليه بتتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة من غير
المنقسمات وكذا حدوث اللاوصول في آن يلي آن الوصول كاللاانطباق
واللامحاذاة وكون الحركة لا أول لحدوثها لعدم حدوثها في
آن هو المبدأ ولا في آن آخر بينهما زمان والا لم يكن ما فرض مبدأ
مبدأ وعدم التفاوت في شيء من الحركتين سرعة وبطوءا اذا
اتفقتا في الأخذ والترك لكون كل منهما في كل آن يفرض من زمانهما
في اين فأيون كل منهما متساوية لأيون الآخر ومنها اشكال الطفرة
الزاوية وهو من أعضل الشبه في هذا المقام وهو ان الزاوية
الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف قطر من أقطارها
أحد من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما برهن عليه صاحب كتاب
اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة الثالثة منه فاذا
فرضنا خطا منطبقا على ذلك الخط المماس وتحرك الى جهة الدائرة مع
ثبات نقطة التماس حركة ما ففي أي قدر يتحرك يحصل زاوية
مستقيمة الخطين أعظم من الزاوية المذكورة من دون أن يصير
أولا مثلها وهذا هو الطفرة بعينها وبوجه آخر ان الزاوية



ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل حادة
مستقيمة الخطين كما في ثالث المقالة ايضا فبتحرك القطر اذ كر
مع ثبات حد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة بدون
ان تصير قائمة لازدياد ما هو ازيد مما نقصت به عن القائمة
عليها وبوجه آخر ان الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة
على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة
الخطين فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس
حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من
زاوية القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا
اذا فرضنا رجوع ذلك الى موضع التماس مما كان اولا تمر بجميع مراتب تلك
الزاوية الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى على
الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في التفصي عنه وجوها غير
سديدة وذكر الاستاذ سيد الحكماء وسند العلماء ما يشفي العليل
ويروي الغليل من وجهين تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات كثيرة
طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليها فليطلب من بعض كتبه

دام افضا الدوائر دونها الآخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين لها

اعتباران اعتبار انها سطح واعتبار انها محيطة بمستقيم ومستدير

وهي انما تقع في طرفي نهايات الحركة باعتبار الاول فقط دون الثاني لان شيئا من الزوايا

المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية مختلفة الضلعين وكذلك

بالعكس فانه اذا انطبق الضلع المستقيم من المستقيمة الضلعين على المستقيم

من مختلفهما فاما ان يقع المستقيم الآخر بين المختلفين او خارجا عنهما

اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير فلا تنطبق المستقيمة الضلعين

على ما هي مختلفهما الضلعين وبالجملة تختلف حقيقة الزاوية من جهة اختلاف

باستقامتهما معا وكون احدهما مستقيما والآخر مستديرا لكون المستقيم

والمستدير مختلفين بالماهية النوعية وشيء من افراد احد المقدارين

المختلفين بالماهية لا يقع في طرفي الحركة في الآخر والمتزايد بحسب

المقدار الخطي بالحركة مثلا لا يساوي في شيء من المراتب مقدارا ما

سطحيا وبالعكس وكذلك المتزايد في السطح بالحركة لا يبلغ

في شيء من حدود الحركة الى مساواة جسم ما وبالعكس

فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا تحرك ضلعه و

وصار اكبر انما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد النوع
في القدر بين المبدأ والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون واقعة
في مسافات تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة شيء من افراد
النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في مسافات تلك
الحركة ولا متوسطة بين المبدأ والمنتهى انتهى اقول الازدياد و
الانتقاص يتوقف على الاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز على ما
يتحقق بين مقدارين متشاركين اي مقدارين يوجد لهما عاد مشترك
والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية يعبر عنها بانه احدهما من
الآخر بان يقال هذا المقدار مثل ذلك المقدار وثلثه او ربعه او جزء
من الف جزء منه الى غير ذلك وهذه هي التي تقتضي التجانس
بين المتناسبين ويكون احدهما مشتملا على الآخر مع شيء زائد وعلى ما
يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان يقال الواحد منهما اي هو من صاحبه وهو
لا يقتضي كون الزيادة لا نقصان الوحدة المذكورة من نوع واحد بل
قد يتحقق بين مقدارين مختلفين بالماهية ولهذا عرف ارشميدس
الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين مع اختلاف

٥٣

الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المنوعة عندهم واذا تمهد

هذا فليس لقائل ان يقول اذا اتصف كل واحدة من قطعة الضلعين

مختلفهما بانها ازيد وانقص من الاخرى فلا بد ان تكون بحيث يمكن

ان تتصف بالمساواة معها اذ الزيادة عبارة عن كون احد الشيئين

مشتملا على مثل الآخر وشيء به يزيد عليه لانا نقول لقد ظهر انه

يمكن ان يصير مقدارا ما اعظم من الاعظم بدون ان يصير مساويا له كما

اذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة تتحرك بحركة الفرجار الى ان

تبلغ نصف الدور فتصير اعظم من القطر مع انها كانت اصغر

منه بدون ان تصير في الوصول الى الشيء من حدود الحركة مساوية له

فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم ان ما ذكرناه وان كان مخالفا

لما عليه المحدثون من ان بين الخط المستقيم والخط المستدير وكذا

بين الخطوط المستديرة التي ليست تحديباتها على نسق واحد

لا توجد نسبة اصلا لا الصمية ولا العددية ولكن القدماء ومنهم

ارشميدس على ان بينهما يتحقق النسبة ولكن لا تضبط بل الصمية

توجد فيتصف بالمفاوتة متفاوتة صمية دون المساواة وسائر

سائر النسب العددية وما يقال من ان النسبة فرع الاتفاق والتجانس
فيكون المراد منها العددية فقط دون الصمية

فصل

في اثبات الهيولى اي جوهر ليس في نفسه واحدا بالاتصال ولا منفصلا
بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري فانه
لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولى
وسماها اي لم يقبل الاتصال والانفصال اللذين يطرآن في الحس على
انواع الاجسام المحسوسة حين هي اجسام ويقبل الهيئات النطفية و
الحيوانية والطينية والرمادية وغير ذلك وذلك الامر هو المسمى بالمادة
او الهيولى والسنخ على اختلاف العبارات ووجودها على حسب
هذا المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين او خلق الانسان
من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطين باقيا طينا او النطفة باقية نطفة
وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا او
نطفة وجسد انسان فهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها
حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان او حيوان فح
ما صار النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل ذلك شيء

آخر بطل بكليته وهذا شيء آخر حصل جديدا لجميع اجزائه وامّا ان
يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيأة النطفية او الطينية بطلت
عنه تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة انسان او هيأة حيوان
والقسمان الاولان باطلان لا يعتقدهما الكافة لان كل من زرع
بذرا فنبت منه شيء او تزوج ليكون له ولد يحكم على الزرع
بانه من بذره ويفرق بين ولده وغيره بانه من مائه وان عاند كلا
يلتفت اليه ويكذبه بالحدس الصائب فظهر ان الهيولى بحسب المفهوم
المذكور مما وقع فيها خلاف انما النزاع في ان ذلك الامر اجزاء
لا تتجزى اصلا او ما في حكمها مما ينقسم في جهة او في جهتين
متناهية او غير متناهية كما ذهب اليه المتكلمون او اجسام صغار
صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما هو مذهب ذي مقراطيس
او نفس الجسم بما هو جسم كما هو رأي جماعة من الاقدمين او امر
ابسط من الجسم كما عليه المعتبرون من المشائين فمادة الاجسام عند
اصحاب المذاهب الثلثة الاول واحدة بالشخص كثيرة بالانفصال
والحكماء لما اقاموا الحجج على ابطال هذه الآراء

الآراء اتفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال في الاجسام
شيء واحد بالشخص لا كثرة له في ذاته بحسب نفس الامر محفوظ
الوجود في حالتي الانفصال والاتصال وهو الهيولى الاولى ثم
واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم الذي هو جنس
الانواع الطبيعية نوع ماهية مركبة من جنس هو الجوهر وفصل
هو مفهوم قولنا ممتد في الجهات الثلث فانما وقع الاختلاف في ان
الجسم بالمعنى المذكور هل هو بسيط في الخارج او مركب فيه من
مادة وصورة تحاذيان جنسه وفصله وعلى تقدير تركبه هل
هو مركب من جوهر وعرض او من جوهرين فالاول ما ذهب
اليه افلاطون الالهي على ما هو المشهور ومن سبقه وتبعهم الشيخ
المقتول في حكمة الاشراق والثاني اختاره في التلويحات والثالث
مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر وابي علي وبازاء
هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم بما هو جسم اذا
طرء عليه الانفصال الخارجي هل ينعدم عن اصل حقيقته شيء او
لا ينعدم وعلى تقدير الانعدام هو عرض او جوهر فهذه ثلثة احتمالات

٥٧

الفلاسفة واختار المص مذهب المشائين فقال كل جسم فهو مركب
من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر يعني حلول الشيء في
الشيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه هو بعينه
وجوده لذلك الشيء وهذا اجود مما قيل في تعريفه حيث لا يرد عليه
شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث
يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون الاعراض
والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض ايضا
بكثير من الصور طردا او عكسا وقيل حلول الشيء في الشيء عبارة عن
كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول الاطراف في
محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم ويختل طرده
بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بنفي وجود الاطراف
وتارة بتخصيص العرف بالحلول السرياني وتارة بان الاشارة الى الطرف
اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى النقطة مثلا
اشارة الى الخط الذي هي طرفه واكتفى باتحاد

بإتحاد الاشارة من غير حاجة الى السريان ويلزم على هذا ان يكون
المكان حالاً في المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارة الى طرف المتمكن
لاتحادهما وضعاً والاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف كذا
هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس
للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما اذا كان البعد المجرد عن
المادة فالنقض وارد على اي تقدير اللهم الا ان يقال المراد بكون
الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ان يكونا متحدين في
الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تباينهما فيها وبهذا يخرج
الجواب عن النقض بالاطراف المتداخلة ومنهم من فسر الحال
بالاختصاص الناعت واعترض عليه بانه ان اريد بالناعت ما يصح
بسببه حمل الناعت على المنعوت به مواطاة فلا يصدق على شيء من
افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل على المحل فيرد عليه
اختصاص الكوكب بفلكه وبالعكس وكذا المال بصاحبه
والجسم بمكانه بل للعروض بمعارضة وما اجاب به عنه
بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي و

59

غيره محال بل وقد يقال المراد بالناعت ما يمكن ان يشتق منه اسم
يحمل على المحل ولا نسلم ان المتمكن مشتق من المكان بل من التمكن
والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في اشباه ذلك اقول
فعلى هذا يلزم ان لا يكون السواد مثلا حالا في الجسم بل الاسود
وفساده ظاهر ثم لا خفاء في ان تصور الاختصاص الذي هو النعت
بالنسبة الى المنعوت بوجه يمتاز عن غيره بديهي وهو كاف في المقصود
وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه يتعلق به وقد
عرف الحلول بتعريفات اخر ليس شيء منها خاليا عن الخلل ودفع بعض
منها بالتزام امور مخالفة لظاهر الامر والتطويل في ذلك لا يؤدي
الى كثير طائل ويسمى المحل الهيولى الاولى والحال الصورة الجسمية
وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب
ان يكون في نفسه متصلا واحدا لان انحاء قسمة الجسم الى الاجزاء
المقدارية ثلث انفكاكية تحدث كثرة بالفعل في الخارج لا تخرج
جزئياتها فيه الى الفعل لا متناهية العدد منقسمة بالامكان
لا الى نهاية على ما يراه جمهور الحكماء وهي

وهي منقسمة الى الكسر والقطع ووهمية جزئية تحدث اثره
في الوهم كذلك وعقلية كلية تستوعب جملة الاجزاء الممكنة
الانفراض بلا تناه في ملاحظة العقل بملاحظة اجمالية بسيطة
واما القسمة التي هي بسبب عروض عرضين مختلفين
سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين كما في حصول شيئين
او محاذاتين في جسم واحد فبعضهم الحقها بالضرب
الاول منهما وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل والحق ان
اختلاف العرضين ليس مبدأ الانفصال الخارجي بل يستلزم حكم
العقل بالاثنينية لمعروضهما بحسب حالة خارجية هي عروضهما في
الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا باس بعدها نحوا آخر من
القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بانحائها انما تطرء على
الجسم بعد عروض المقدار اي الجسمية التعليمية التي بحسبها
يصير الجسم ذا مساحة متناهية او غير متناهية الا ان القسمة
الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجتمع معها
وليس لنفس المقدار التعليمي تهيؤ لقبولها بل تمنعه

واعداد له فهي بالحقيقة من عوارض المادة سواء كانت
البسط من الجسم او نفسه كما اشير اليه سابقا من ان يصدق
عليه مفهوم المادة مما لا نزاع فيه لاحد واما الوهمية الجزئية
تلحقه لكونه ذا كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس
ذاته وان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة مطلقا لا في كونه
منقسما واما الفرضية العقلية فانها وان لحقت المقدار التعليمي
لكن مصحح عروضها له كونه ممتدا مطلق الامتداد مع قطع
النظر عن مراتب تعيناتها المقدارية فهي بالحقيقة تعرض
الجوهر الجسمي لذاته والاجسام بما هي اجسام لا تتفاوت
في صحة قبولها لانحاء الاقسام اللهم الا لمانع خارج عن كونها
جسما مطلقا كما سياتي بيانه ولفظ القبول يطلق بالاشتراك
الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف بامر سواء كان
وجود الموصوف مقدما على وجود الصفة بالزمان او لا
والثاني الانفعال التجددي ويقال له القوة والاستعداد
ايضا وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم يحصل له بعد

بعد مع وجود حال تحصل بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى لا
يجامع الفعلية والحصول في شيء بل اذا طرء عليه تلك الصفة
بطل هذا المعنى والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان عرض لهما
تقابل التضايف باعتبار بخلاف المعنى الاول وما يقال من ان القابل يجب
وجوده مع المقبول لا ينافي ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل وقت كونه
قابلا او من حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول بل المدعى ان ذات القابل بعد
حصول المقبول فيها يجب ان يكون محلا له والا لم يكن القابل قابلا و بعبارة
وكما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما متقابلين كذلك
القابل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما ايضا متقابلين غاية
الامر ان التقابل هنا حقيقي وهناك مشهوري والامكان الذاتي له نوع شباهة
بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل ولهذا يطلق عليه اسم
القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود او العدم سلبا
تحصيليا حين تحصل احدهما من جانب العلة بالنظر الى جوهر
الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب الملاحظة الذهنية
الى ماهية ووجود يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

من حيث هي هي بل يثبتها في مرتبة متأخرة عن تلك المرتبة نحواً من
التأخر وان كانت محفوفة بالوجود في نفس الامر كالابداعيات فانها
ليس يسبقها الامكان بمعنى القوة الاستعدادية التي لا تجتمع مع
وجود الشيء والامكان الذي يعرضها ولغيرها من الفاسدات
وهو قسيم ضرورة الوجود والعدم غير منفك عنها حين
وجوداتها لكن كل واحد من مفهومي القوة والامكان اي
الذاتي والاستعدادي مع الفعلية التي بازائه يوجب
اختلاف جهتين سواء كانتا بحسب التحليل الذهني او
بحسب الانقسام الخارجي وسيأتي زيادة تفصيل ولفظ
الاتصال يقال بالاشتراك على معان بعضها صفة الشيء لا بقياس
الى غيره وبعضها صفة الشيء بقياس الى غيره اما ما هو
صفة حقيقية فهو اثنان احدهما كون الشيء في حد ذاته
ومرتبة ماهيته صالحا لان ينتزع منه الامتدادات
الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل الجوهر وثابت للجسم في
حد نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق لحمل المتصل والممتد مع

مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله وامتداده نفس
متصليته وممتديته لا امر يقوم به فيصير منشأ لصدق
المتصل عليه ومصداقا له سواء كان الجسم مجرد الصورة
الجوهرية او مولفا منها ومن جوهر آخر على اختلاف رأي افلاطون
وارسطاطاليس والدليل على ان الاسم المتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة
الجوهرية كلام الشيخ في فصل من فصول الهيات الشفاء معقودا لبيان ان المقادير
اعراض بهذه العبارة واما الكميات المتصلة فهي مقادير الابعاد واما
الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة
لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لامكن فيه فرض شيء
دون شيء ولكان قابلا للقسمة الى الاجزاء المقدارية فيكون نوعا
من الكم لان هذا المعنى يعرض للكم المتصل لذاته ولغيره بواسطته
لانا نقول لا نم ان مجرد امتداد الجسم في ذاته يساوق قبول الانقسام
الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما يصح ذلك بعد عروض
المقدار له اذ ما لم يتعين ذهاب امتداده لم يصح فيه فرض
جزء معين دون جزء معين والجسم في مرتبة ذاته ممتد

فى الاعداد من حيث هو من غير اعتبار المادة فهو مقدار الجسم لان الواحد

انما يحصل للجسم في مرتبة متاخرة عنه انه بدلا مما قال الشيخ في التعليقات

الا افلما جزء من جسم فمعناه جزء من مقدار الجسم فان الجسم بما

هو جسم ليس هو جزء فوله كلا ومثاله في المتصل الذي اقول انها

مجموعة خمسة اجسام فمعناه ان الاجسام جملة تحمل خمسة اعداد

عرضت للجسم لان الجسم بما هو جسم ليس بواحد ولا كثير

وثانيهما كون الشيء بحيث يوجد بين اجزائه بعد فرض

حدود مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم و

خواص قبول الانقسام بغير نهاية واما الاخر فهو ايضا معنيان

احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر سواء كانا موجودين

او موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل بالثاني بهذا المعنى

والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال لذلك

الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض الكم

مطلقا ومن جهة ما هو في مادة كاتصال خطي الزاوية واتصال

الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرباطات و

والرباطات بالصفائح والهيولى ثم ما من شيء يكون غير القبول
المقابل له انما تجوز اذا قدرنا ما ذكرناه من شرح الالفاظ الثلثة فقو
لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما
متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك لا يجتمع
المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له من حيث
هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة لا يمكن
كونها مبدأ لهذين الامرين الا بجهتين مختلفتين واذا اعيد
الكلام الى مبدئية تينك الجهتين تنتهي بالاخرة الى جهتين في
حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء به يكون بالقوة ومن جزء
آخر به يكون بالفعل فقصارى امر من اراد ان تكثر ذات الجسم
بما هو جسم ان يثبت له في حد ذاته حيثيتي الفعل والقبول
بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المص ان بعض الاجسام القابلة
للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا يعني ان
الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا قبلية
زمانية والدليل عليه قوله والا اي وان لم يكن شيء مما يقبل

الانقسام من الاجسام التي تلينا كالماء والنار قبل الانفصال
متصلا حقيقيا كما انه متصل حسي لزم الجزء الذي لا يتجزى
او ما في حكمه من الخط والسطح الجوهريين وسيعلم من كلام المص
ابطالهما بمثل ما مر وبيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل يجب انتهاؤه
الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فاقسام الجسم القابل للانفصا
التي كل واحد منها غير مشتمل على كثرة وانقسام بالفعل لو لم تكن
متصلا جسمية في حد ذاتها لزم احد الامور الثلثة وهذه
المتصلات لما كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك التي
تلينا فلم تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة له فثبت
ان بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قبل قبوله متصلا
واحدا فبعض ما يقبل الانفصال قبولا بالمعنى الاول يقبله قبولا
بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه وههنا بحث وهو الذي
ثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلا اما متصل واحد او
مشتمل على متصل واحد لئلا يلزم تركبه من الجزء الذي لا
يتجزى او مما في حكمه مما لا ينقسم الا في جهة او في جهتين قلنا

قلنا ان نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام
الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهما او فرضا وليس شيء
منها قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب ذي مقراطيس
من ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة قابلة
للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي وان كانت متصلة
في انفسها منفصلا كل منها عن الآخر لكنها غير قابلة
لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع ان مدار
اثبات الهيولى بهذا الوجه على طريان شيء منهما على ذات
الجسم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال الاجسام
الذي مقراطيسية بان كلا من القسمة الوهمية او الفرضية
او التي باختلاف عرضين قارين او غير قارين يحدث
كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في الماهية
والافراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب
نفس الماهية فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة
يصح على جميعها وان امتنع عنه لمانع خارجي فهو غير قادح في جواز

وقوعهما نظرا الى نفس الذات من حيث هي هي فاتصاف تلك
الاجسام بالانفصال يستلزم جواز اتصاف اجزائها المتصلة بالانفصال
لماهيتها والتحام اجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف تلك الاجسام
بالالتحام كذلك وان صدهما عن الفصل والوصل صاد لاحق وعاق
عنهما عائق خارج فهو لا يوجب انسلاخ قبول حقيقتها عنهما فاذن اتصال
كل من تلك الاجسام الكاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية و
انفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما
وهذا تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب ومما يجب ان يعلم
ان الحجة المذكورة لا تبتني على كون تلك الاجسام متحدة الماهية
كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب على ما نقل عنه حتى قيل
ان القياس جدلي اذ على تقدير كون الاجسام المذكورة
متخالفة الانواع ليس منشأ تخالفها النوعي هو الصورة الامتدادية
لانها نوع واحد كما سياتي بل صورة اخرى نوعية والمقصود
اثبات ان الطبيعة الامتدادية بما هي هي لا تأبى الانفصال
والاتصال وهو المحوج الى المادة ومع قطع النظر عن

عن هذا النظر في جسم مفرد منها يؤدي الى الخطر ولا حاجة
الى اخذ كونه مماثلا لجسم آخر منها فان اشتراك الاجزاء المقدارية
معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه
وبالعكس فكان الجزئية متصلا بالجزء الآخر ومجموعهما
منفصل عن غيره فكذا يصح انفصال الجزئين واتصالهما
بغيرهما تحقيقا لمعنى اشتراك الكل وجزئه في نوع واحد واعترض
عليه بانه هنا مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله الاجسام
الفيثاغورسية ليس الا انفصالا خلقيا واتصالا فطريا
فالقبول ههنا بمعنى مطلق الموصوفية في بدء الامر ولا يمكن
ان يقاس عليه استعداد طريان الانفصال والاتصال فان مقتضى
كون كل ما صح لفرد من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر
الافراد بحسب نفس الماهية ليس الا امكان الاتصال الفطري لها بدلا عن
الانفصال والانفصال الفطري لها بدلا عن الاتصال امكانا ذاتيا في ابتداء الخلقة
لا امكانا استعداديا لطريان الانفصال والاتصال الخارجي ومساق البرهان
على اثبات الهيولى هذا ودون ذلك في تصحيح ان مادة القسمة الانفكاكية عند

المشائين الى زوال جوهر ممتد وحلول جوهرين ممتدين وهذا

هو المحوج الى الهيولى الاولى كما علمت فى مجرد امكان القسمة امكانا

ذاتيا فطريا لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال اى ما هو متصل

بذاته وكذلك مجرد كون الشى متصلا بنفسه من دون حدوث

هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده حامل سوى ذاته كما ان

امكان العدم وكذلك حصول الوجود فى المجردات لا يقتضيان يكون

لهما قابل سوى ذاتها المجردة بل المحوج الى القابل استعداد العدم او

الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين المعنيين فان امكان الشى

بمعنى الاستعداد له لا يجامع حصوله فله قابل آخر غير ذاته بخلاف

امكان شى بالمعنى الآخر فانه لا ينافى الاجتماع معه واللااجتماع

فلا يحتاج فيه الى قابل لذلك الشى غير ذاته وقد احتج عند بعض الاعاظم

بان قبول القسمة الوهمية مساو لامكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى

نفس طبيعة الامتداد وان منع عنها مانع لازم او غير لازم كالصورة النوعية

للفلك والصلابة والصغر فى بعض الاجسام اذا لم يمنع الانفكاك الخارجى على الجوهر

الامتدادى لذاته لكان فرض انقسامه الى جزئين اوهما الاخر ولم يكن حرق

فرق بين فرض الانقسام فيه وبين فرضه في المجرد ولا شك ان
الانقسام الوهمي من المعاني الانتزاعية خصوصا اذا كان منشأه
انتزاعه عرضين حالين فيه اقول هذا منقوض بالزمان فانه عندهم مقدار
متصل قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام الخارجي وايضا توهم
القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج وتجويز العقل وقوع شيء
لا يساوق امكان وقوعه فربما جوز العقل تحقق شيء في بادي النظر
ثم اقيم البرهان على خلافه واذا لم يكن امتداد قابلا للانفكاك بحسب
الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة في المجرد
فان المجرد لا امتداد له ولا وضع له لا مجال للوهم ان يتوهم فيه شيئا
دون شيء ويمكن ان يقرر في ابطال هذا المذهب ان كل واحد
من تلك الاجسام لو كان بسيطا ان يكون له طبيعة واحدة
كان كريا لما سيجيء من ان الشكل الطبعي للجسم البسيط هو الكرة
ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام لان
الكرات بعضها مع بعض لظواهرها انما هي بالنقطة فيكون
ذلك قولا بالخلاء وهو ممتنع كما ستعرفه وان لم يكن بسيطا

بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا

هف ولما اثبات ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان

يطرء عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا الاثبات الهيولى

في الاجسام كلها وبين الملازمة بقوله لان ذلك المتصل القابل

للانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار

اي الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض ابعاد

ثلثة متقاطعة بالقوائم واتصاله غير اتصال الجوهر الممتد فعلى هذا

يكون هناك متصلان في الذات احدهما جوهر والآخر عرض متحدان في

الوضع والاشارة ولا يخفى سخافته وقيل الصورة الجسمية متصلة بالعرض

بتبعية اتصال الجسم التعليمي وفيه انه قد علمت ان الجسم في مرتبة ماهيته

متصل وفصل الجنس لازم مفهوم قولنا قابل للابعاد الثلثة على الاطلاق

وقيل هو مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق للجسم وفيه ان هذه الابعاد ليست

موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل و

قيل في الجسم اتصال واحد فنسبوا الى الصورة الجسمية بالذات والى المقدار

بالعرض فح اما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين امتداد

استداد الجسم وتحدد انبساطه فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم

واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتدادها الجسمية اى مع

المذكورة فكان له اتصال الا باعتبار امر خارج عنه بل بسبب انضمامه

على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره المحققون ويوافقه

كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلام بهمنيار في التحصيل و

توضيحه ما افاده بعضهم من انه ليس في الجسم الا امتداد واحد

في الجهات فاذا اعتبر ذلك الامتداد في الجهات على الاطلاق بدون تعين

امتداد اله تعينا مقداريا سواء كان مقدارا مطلقا او مقدارا

مخصوصا فكان بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا

اعتبر من حيث هو متعين بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا واذا اعتبر

من حيث هو متعين بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا واورد عليه

انه يلزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من جوهر

هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وما اجاب عنه

بعض المحققين حاصله ان المفهوم المركب من الجوهر عند القائل

والعرض وان لم يكن عرضا اذ لا يكون له محل اصلا ولكن المركب

معطوف على الجوهر ١٢

٧٦

من عظ الجوهر عند مثبتي الهيولى حيث اخذوا الموضوع في تعريفه
بالمحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه تعريف العرض لانه لا خفاء
في ان المجموع المركب من الصورة وحيثيتها العرضية مندرج
تحت تعريف العرض فان الهيولى وان لم تكن بالنسبة الى
الصورة وحدها موضوعا لاحتياجها في التقوم اليها لكنها لم
تكون موضوعا بالنسبة الى المجموع المركب منها ومن العرض لعدم
احتياجها الى المجموع من حيث هو مجموع فاذن شيء لان اصل الاشكال
هو ان الجسم التعليمي لو كان مركبا من جوهر وعرض لم يكن
جوهرا ولا عرضا اذ لا يكون ح موجودا حقيقيا له وحدة
حقيقية بل امرا اعتباريا له وحدة اعتبارية فلا يكون من
اقسام شيء منهما اذ الوحدة في التقسيم معتبرة على ما بين في موضعه
وما ذكره لا يندفع هذا او الصورة المستلزمة للمقدار ومعنى آخر
لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في
حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه يجب وجوده مع القبول
اذ لم يكن سلبا محضا والانفصال اما ان يكون وجوديا ان

ان كان عبارة عن حدوث متصل اين او عدم ملكه ان كان عبارة
عن زوال الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا فتعين ان يكون
القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى اعلم ان لاصحاب
المعلم الاول في اثبات الهيولى التي هي احد جزئي الجسم الجوهرين على
رايهم حججا الاولى ما ذكره المصنف تحريرها انه لا شك ان في الجسم
متصلا في نفسه او مستلزما لامر متصل في نفسه هو المقدار وعلى
من التقديرين لا شك ان في الجسم شيئا يقبل الاتصال والانفصال فنقول
هذان الامران اي الذي هو متصل في ذاته او متصل باتصال لازم
والذي يقبل الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين بحسب
الخارج اذ لو كان المتصل او المستلزم للاتصال الذي هو الجوهر الممتد بعينه
قابلا للاتصال والانفصال لزم ان يقبل الشي نفسه او المثلين احدهما
لازم والآخر عارض وذلك حين طريان الاتصال او يقبل
ضده او عدمه او ضد لازمه او عدم لازمه وذلك حين طريان
الانفصال والتوالي باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للاتصال
والانفصال في الجسم شي غير المقدار الذي هو متصل لذاته وغير

الجوهر المتصل سواء كان متصلا بذاته او بلازم مثل الكم هو المقدار
على اختلاف القولين بل القابل معنى آخر هو المراد من الهيولى الاولى
وتلخيصه بعد تمهيد ان الجسم من حيث هو جسم لا يعقل الا
اي تلخيص الحجة الاولى
بالاتصال على نمط الشكل الثاني ان الجسم قابل للانفصال وليس الاتصال
نفسه بقابل للانفصال فليس الجسم هو الاتصال نفسه واذا لم يكن
الاتصال خارجا عن حقيقة الجسم ولا كل حقيقته فهو جزء الجسم
فله جزء آخر يقبل الانفصال والاتصال وذلك الجزء لا محالة جوهر
محل للجوهر المتصل بذاته فهو الهيولى اما كونه جوهرا فلبقائه
في حالتي الاتصال والانفصال وتوارد الصور عليه ولو كان عرضا
يلزم من بقائه بقاء الجوهر معه وهو موضوعه وعلى التقديرين
يلزم بقاء جوهر سواء بقي معه عرض او لم يبق وهو المطلوب
واما كونه محلا للجوهر الممتد فلاتصافه بالوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية لان الصورة الجسمية تصير واسطة
لاتصافه بذينك المعنيين بل ان اتصافه بالوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية عين اتصافه بالصورة الواحدة و

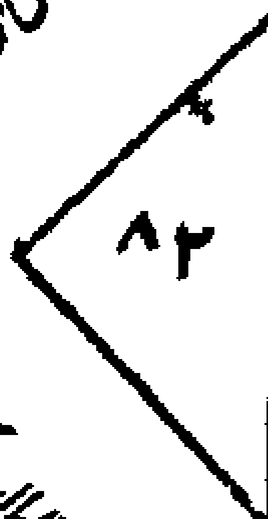
والصور الكثيرة اذ المعني بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية
هو الصورة الواحدة والصور المتعددة لا غير كما سبقت الاشارة
اليه من ان الاتصال عين حقيقة الممتد بذاته فاذا كانت الصورة
الممتدة بنفسها نعتا للجوهر فالجوهر المنعوت يكون محلا
لها وفي هذه الحجة ابحاث البحث الاول ان بناءها على ثبوت
الاتصال الذي هو بمعنى الممتد الجوهري ونحن لا نسلم في الجسم
الا الاتصال الذي قيل انه من فصول الكم وما سواه ممنوع وقول من
ان الشمعة اذا شكلت باشكال مختلفة تغيرت ابعاده مع
بقاء اتصال واحد فغير مسلم فان الشمعة المتبدلة الاشكال
لا تخلو عن تفرق الاتصال وتوصل الافتراق فالمطولة منها اذا جعلت
مستديرة يجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة في المدورة واذا
جعلت مستطيلة يفترق عنها اجزاء كانت متصلة فالاتصال الواحد مستمر مع
تفرق الاتصال وتقطع الامتداد كيف يكون صحيحا البحث الثاني
ان الاتصال الذي يبطل بالانفصال ثم يعود مثله بعد زوال
الانفصال لا شك في عرضيته فان الجسم عند توارد الانفصال

ولا اتصال عليه باق بماهيته ونوعيته لا تغير فيه جوابه بما هو
وكل ما لا يتغير بتغير جوابه بما هو عين شيء فهو عرض فالاتصال
الذي يبطله الانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم
امتدادا جوهريا هو الصورة الجسمية وامتدادا عرضيا هو
المقدار التعليمي والامتداد من حيث ماهية الامتداد حقيقة
واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية والعرضية
فاذا اثبت عرضية بعض افرادها عندكم على ما ذكرتم من تبدل
الاشكال الشمعة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع وهذه
الابحاث الثلثة في الحقيقة ترجع الى نفي الصورة الممتدة الجوهرية
كما هو مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات واجيب
من قبل المشائين اما عن الاول فبان الجسم من حيث هو جسم
لا يتصور بدون قابليته للابعاد الثلثة على نعت الاتصال ولهذا
حد وابها ولو لم يكن متصلا في مرتبة ذاته لم يصح قبوله المقدار
كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية
جسم در حد ذات پيوسته است گر گسسته بودی قابل ابعاد نبودی

٨٠

والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي لو لم تكن متصلة في مرتبة
جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من قبل العارض كانت بحسب الجوهر
اما من المجرد عن الجهات والابعاد واما متالفة من الجواهر الفرد
متناهية او غير متناهية ثم يعرضها التعلق بالاحياز والجهات والحجم
الاتصال وقبول الانقسام الى النهاية في مرتبة ثانية وكلاهما باطلان
فقابلية الابعاد انما تتصور اذا كان متصلا بالذات وبما يثبت
الجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فيثبت الاتصال الجوهري اقول فيه
نظر ولجواب اما النظر فهو ان هذا الكلام انما يتم لو ثبت امتناع
تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تام عند من جوز تركب الجسم من جوهر
وعرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلا في حد حقيقة الجسم
لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه جوهرا لانه نحن بصدد الكلام في الجزء
الجسم عندهم فيلزم كونه ممتدا جوهريا كما لا يخفى على المتامل الا انا نقول
هذا بعينه منقوض بالهيولى التي اثبتم فان الهيولى عندكم وان كانت متصلة
بالاتصال المحض لها من قبل الصورة لكنها في حد ذاتها ليست متصلة
ولا منفصلة فليكن الجسم او جزؤه ايضا كذلك واما قولكم لو

لم يكن الجسم في حد ذاته متصلا يلزم ان يكون من اجزاء لا تتجزى كما
يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد عن
الاحياز فجوابه ان عدم اتصاله في حد ذاته لا يستلزم انفصاله في ذاته
ولا خلوه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع وانما يلزم ذلك
لو لزم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع بل يجوز ان
يكون الجسم دائما اما متصلا باتصال عارض او منفصلا بانفصال
كذلك حتى لا يلزم خلوه عنهما كالهيولى فانها عندكم في ذاتها لا متصلة
ولا منفصلة مع عدم خلوها عن الحالين في الواقع فقد ظهر ان قابلية
الابعاد ووصولها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في ذاته
واما الجواب ثم فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال ولا الانفصال من
قبل نفس ذاتها بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة
او المتعددة لكن لا يلزم شيء من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في
نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم بخلاف
بخلاف الجسم بالقياس الى عارض فان له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال او الانفصال والتعلق بالاحياز و



والابعاد في نفس الامر وان لم يكن منشاء ذلك الحيثية نفس
ذاتها فجوهرية الاتصال وتقوم الهيولى به يوجبان ان لا يكون الهيولى
مرتبة في نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد
وغير ذلك واما لو كان عرضا فالمحال لا يجد ذا فيرها لان تغير
كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة وعن الثاني بان بقاء الجسم بنوعيته
في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي كونه متصلا جوهريا انما
يلزم المنافاة لو بقي بشخصه في تينك الحالتين وليس كذلك والطعن
القول بان كل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو فهو عرض فانما يصح
لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجوهر واما اذا تبدلت الاشخاص بتبدل
ذلك الشيء فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار طبيعة نوعية وحفظها
بتوارد الاشخاص لا ينافي جوهرية تلك الاشخاص وعن
الثالث بانا لا نسلم ان مطلق الامتداد والانبساط مفهوم واحد
وطبيعة واحدة بل ههنا اشتراك لفظي لا غير يطلق تارة على مفهوم
جوهري واخرى على مفهوم عرضي البحث الرابع هو ان
الجسم نح من اتصال الجوهر لكنه هو المقدار لا غير وليس في

الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سميتموه مادة

ولا يخفى ان قولكم انه لا يبقى مع الانفصال ان الذي يبطل بالانفصال

هو الاتصال العارض لا الجوهر وبيانه ان لفظ الاتصال كما مر يطلق

على المعنى الاضافي الذي لا يتصور تعقله الا بين شيئين سواء كانا

متعددين في الخارج ثم يحدث ويتوهم بينهما اتصال او توصف

الجسم المتصل الواحد باجزاء وهمية فيقال عليها انها متصل

بعضها ببعض او يكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او غير

قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الآخر ولا شك في عرضية الاتصال

بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابل الانفصال فلا يصلح ان يكون جزءا

لامر جوهري مقوم وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي ان يكون

بين شيئين وهذا اصطلاح خاص لا يفهم الكافة من لفظ الاتصال وهو

الممتد الجوهري على اصطلاحهم فلقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني

نفس الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابل الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال

بالمعنى الاول وهما يتعاقبان عليه مع بقائه بعينه في الحالين واما قولنا ان الممتد

شيء له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشيء

بشئ فان هذه اطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لا ينبني الحقائق
العلمية عليها وهذا امثال بعيد وخطوط بعيد فان هذه الاطلاقات
لا توجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط واطلاق صيغ
المشتقات بهذا الوجه شائع في باب الامور العامة كالموجود بما هو موجود
بمعنى الوجود فان قيل توارد المقادير المختلفة بالصغر والكبر على الجسم
الواحد اذا تكاثف وتخلخل يوجب عرضية المقادير فكيف
حكمتم بجوهريتها قلنا ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع وجود
الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار ونقصانه
من غير ورود مادة عليه وانفصالها عنه فان زيادة المقدار على هذا
التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها فمرجع التخلخل
والتكاثف الى تخلخل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم وانفصاله
عنها واحتمالهما لا التحقيقيين واثباتهما بالقمقمة الصياحة اذا وقعت
في النار في غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة الممصوصة
اذا اكبت على الماء سيما وقد شوهد عند الكب
الحبابات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل لنا

الى الحكم بان الماء ليس يعطى من الهواء وان يقدر ما اخف منها حتى يلزم التخلخل وقد
ذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق انه قد جرب ترشح بعض الادهان من
الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف من الدهن وكسا
قولهم اشتراك الاجسام في الجسمية وافتراقها في المقادير يوجب
مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة الاشراق بان اشتراكها
في الجسمية هو اشتراكها في نفس المقدارية المشترك بين المقدار الصغير
والكبير واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات
الكبر والصغر وكما ان التفاوت بين المقدار الكبير والصغير ليس بشيء زائد
على المقدار بل بنفس المقدار فكذلك اذا بدل لفظ المقدار بالجسم
والتفاوت بالصغير والكبير بالتفاوت في المقادير يكون الاختلاف في
بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف الى الاختلاف
بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية الشيء على ما
هو رأي الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين فانهم يجوزون
كون جوهر اقوى جوهرا من جوهر اخر كجواهر العالم الاعلى العقلي
وجواهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا يحكمون بان حيوانا يكون

يكون حيوانيته اكثر وتفسر على التحريات انه اقوى كالانسان اشد واتم
في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا
ولا يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في
الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا في
الكيف والكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية وما
ذكرنا ولا يبالون بعد الطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في بعض الصور
على عرف اهل اللسان اذ ليس من داب الحكماء الاقتصار في تصحيح المعاني على
مجاري العرف واقتناص الحقائق من الالفاظ ثم لا يخفى ان بين
كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم و
جوهرية المقدار وفي التلويحات حيث جعله مركبا من جوهر سماه هيولى
وعرض هو المقدار بناء على تجويزه تركيب نوع طبيعي من جوهر وعرض
مخالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم المنافاة بين
الكتابين في المقصد بل الفرق يرجع الى التفاوت في الاصطلاح فيهما وتحقيق
ذلك ان في الشمعة حين تبدل الاشكال عليها مقدارين ثابت هو جوهر لا
يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذهاب المقادير

في الجوانب فهو عرض في المقدار الذي هو جوهر في حكمهما هو الجسم و
الجوهر فهما هيولى على مصطلح المشائين وتجاوز ذلك الامتداد الجوهري
هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى
الهيئات والانواع المحصلة هيولى فلا تناقض بين حكمه ببساطة الجسم
وجوهرية المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار
في الآخر فان ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فوهم التناقض
انما هو من اشتراك اللفظ المقول في كلامه في بعض المواضع من المطارحات
وغير صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض
الكم وفي التلويحات انا اثبتنا شيئا زائدا على الجسم سماه هيولى يكون ممتدا
بذاته او امتدادا لجوهر بما سواء كان مقدارا او غير مقدار واما
التنافي بين تركب الجسم وبساطته بين الكتابين فهو بحاله واعلم ان اتباع
المشائين يفرقون بين معنى الممتد كما اشرنا سابقا احدهما الصورة
الجرمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق والذي بحسبه يصح
فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم والآخر
المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحدود

المحدود في الجسم والاول مقوم للجسم والاخر عرض فيه اي الامتداد المأخوذ

الاول لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا يكون بحسبه شيء من الاجسام

صغيرا او كبيرا ولا جزءا او كلا ولا عادا او لا معدودا او لا مشاركا

ولا مباينا بخلاف الثاني ولذا اشتهر بينهم انهم قائلون بالامتدادين

وليس كذلك بل لا يكون في الجسم على رأيهم الا امتداد واحد

لكنه اذا اخذ بما هو هو اي من دون تعين مقداري فهو

جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعين المقداري متناهيا

كان او غير متناه اي اخذ الجسم بحيث يمسح بكذا او كذا مرة

او لا يتناهى المسح ان توهم غير متناه فهو مقدار غير مقوم

للجسم فيصدق عليه معنى العرض ويظهر الفرق بينهما

عندهم حين تخلخل الجسم وتكاثفه لا حين توارد الاشكال

على الشمعة فان هناك يتبدل نفس المقدار وهيهنا يتبدل عوارضه

التي هي مراتب انبساطه في الطول والعرض والعمق واما

الشيخ الالهي فهو انكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل في

كتبه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم بالوجود

الاعيان باستعداد جوهري لكان في الشيء الاستعداد اما كليا او جزئيا
لا جائز ان يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في
الاعيان فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون جزئيا
لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره لم يكن في
الجسم استعداد جوهري وان كان في الجسم استعداد عرضي واخر
جوهري فذلك ممتنع لان الاستعداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد
لا يختلف فيه جواب ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا او
بعضه عرضا ولما ثبت عرضية البعض ثبت عرضية الباقي
وثانيها انه لو كان في الجسم استعداد جوهري لكان موجودا
في كل الجسم وفي جزئه وما هو في الكل اكبر مما هو في الجزء فيكون
قابلا للتجزية لذاته فيكون كما مقداريا وثالثها انه اذا تخلخل
الجسم ان بقي الاستعداد الجوهري كما كان وهو مقدار الاشكال
فليس في كل الجرم المتخلخل الزائد مقدار والصورة الجرمية وهو
مح وان لم يبق ذلك الاستعداد كما كان فهو اذن صار
ازيد فالاستعداد الجوهري كم لذاته فهو عرض

91

عرض في الجوهر عرض هف قوله تعرض العلامة الخفري على الوجه الاول

بما حاصله ان اريد بالكلي الكلي العقلي اخترنا ان الممتد المقوم للجسم

العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج وان اريد به الكلي الطبيعي

اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اخترنا انه كلي

باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا

لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره آه قلت

ما ثبت عرضيته انما هو امر عارض هو تعين امتداده بالانقطاع

اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا له وهو الممتد

في الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته اقول لما كان تشخص

الشيء عند المحققين اما بذاته كما هو مذهب الشيخ الالهي او بنحو

الوجود كما هو مذهب الفارابي او بارتباطه الى الموجود الحقيقي

كما هو ذوق جماعة فالاعراض القائمة وسائر الاشياء عندهم

ليس لها مدخل في افادة التشخص بل انما هي لوازم وامارات للتشخص فالممتد

المقوم للجسم العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فيجب ان لا يكون

مناط جزئيته الامور العارضة له الا بمعنى كونها من

اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك الممتد جزئيا معينا في الخارج بقطع
النظر عن العوارض فهو اما عين المقدار فقد ثبت عرضيته واما
غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان معينان احدهما جوهر والآخر
عرض متباينان في الوجود وهو خلاف ما تقرر عند اتباع المشائين
من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين والابهام وايضا اذا تعين
الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي فذلك اما مساو
لهذا او زايد او انقص وعلى كل تقدير يلزم محذور الخروج تقدره
بذاته فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول بان الامتداد اي الممتد
بنفس ذاته المقوم للجرم العيني امر متعين الذات مبهم المقادير التي
عبارة عن تعيناته المقدارية فان التعين الذاتي لا ينافي الابهام
المقداري وما ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقداري وهو غير الممتد
المقوم للجرم العيني المحفوظ بذاته والتشخص في مراتب التقدرات و
التشكلات لكن ليس ان هذا الذي ثبت عرضيته ممتد والذي
يقوم الجسم ممتد آخر ليلزم ان يكون في الجسم ممتدان اثنان
جوهري وعرضي بل هذا متحصل منه ومن التعين المقداري ثم اورد

ثم اورد معارضة على كلام الشيخ بقوله اختار في التلويحات ان الجرم العيني
مركب من الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الاتصال والامتداد العيني
فتقوم الامتداد العرضي الذي اختار انه مقوم للجرم العيني اما كل الجزء
وكلاهما باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل اما الاول فظاهر واما
الثاني فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني في الصورتين
اللتين ذكرهما فان كان المقوم هو الامتداد الذي يثبت عرضيته
بالتبدل وليس في الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم
لتبدله مع بقاء الجرمية وان كان للجرم امتداد عرضي باق
وآخر زائل فذلك محال لانه ليس فيه امتدادان عرضيان جزئيان
ثم اجاب عن هذا البحث بمثل جواب عن دليل غاية في الباب
ان المعنى الثاني هو جوهر عند الحكماء وعرض عنده فلا فرق بين
تركب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند المشائين وبين تركبه من
موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات فلقائل ان يقول
بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالآخر
مع تبدل احدهما غير صحيح عند الاولين بخلاف الجسم العيني المتقوم من جوهر

٩٧

وعرض فانه مما يجوز عند العقل بقاؤه العيني ببقاء احد الجزئين بعينه
والجزء الآخر لا بعينه بل بتوارد الامثال فاذكر هذا التحقيق لا يصلح
المعارض لتحقيق الفرق بما ذكره لما تقرر ان الشيخ الالهي اعترف بوجود الامتداد
الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يتمشى منه الاستدلال على نفيه نعم لو تقول
ذلك بمعنى آخر غير الامتداد المقوم للجسم عند المشائين وقد علمت
ان للممتد معنيين احدهما هو الصورة الجسمية عند المشائين والاخر
المقدار والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء كان جوهرا او عرضا
وذهب الى جوهرية المعنى الثاني وكونه عين الجسم في حكمة الاشراق
والى عرضيته وكونه جزء الجسم في التلويحات على ما حققناه
وحاصل الكلام انه لما كانت الصورة الجسمية عند مثبتي الهيولى
علة لها امرا مبهما في الواقع فاورد عليهم انه كيف يتقوم جزء
عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عنده فهو ليس
امرا مبهما في نفس الامر وان عرض له الاطلاق بحسب الذهن فان
العقل ان ياخذ الماهيات على وجه لا تابى عن الحمل على كثيرين
فكما ان الجسم مرتبة اطلاق وتعين بحسب العقل

بحسب العقل فكذلك المقدار فاذا احال العقل الى ذهنيا ولا اعتبار من
يحكم بان المقدار المطلق متقوم بالجسم المطلق بل يكون عينه والمقادير
الخاصة متقومة بالاجسام الخاصة بل يكون عينها كما هو راى بعض ولما
ما ثبت عرضيته عنده في ذلك الكتاب فليس الا مراتب الطول
والعرض والعمق وليس شيء منها مقدار الجسم بل هي عوارض
للمقدار الجرمي وعرضيتها لا توجب عرضيته وقد علمت انه
ممن ينكر التخلخل والتكاثف الحقيقيين فلا يتمشى الاستدلال على
عرضية المقدار الجرمي بتوارد المختلفات من المقادير على الجسم
الواحد اذا تكاثف او تخلخل ولما للجواب عن الوجهين الاخرين
منه على ابطال التمسك بالمعنى المذكور في غاية السهولة بعد تحقيق
ما ذكرنا فيما مر من انه لا يوصف بحسب ذاته بكونه كلا او جزءا
او زائدا او ناقصا او غير ذلك فليكن منك على ذكر البحث
الخامس سلمنا ان في الجسم باعتبار الاستعداد امور ثلثة الاول جوهر
غير خارج عن هيئة الجسم والاخران عرضان فيه زائدان عليه يتبدل
احدهما عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والاخر بتوارد

الاشكال عليه لكن لم قلتم ان الجسم اذا انفصل يجب ان ينعدم

امر جوهري فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمية يجب ان يكون لذاتها

قابلة للاتصالات والانفصالات واما ان القابل يجب ان يكون واحدا

بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم ذلك لو كانت الوحدة الشخصية

مساوقة للوحدة الاتصالية وهو غير لازم فان الانسان الواحد

والسرير الواحد مثلا له وحدة شخصية مع تالفه من متصلات

منضم بعضها الى البعض بل اللازم كون القابل للاتصال و

الانفصال امرا واحدا شخصيا ويجوز ان يكون ذلك الواحد

امرا متصلا بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية يتعدد

اتصاله الذاتي فلاحد ان يقول الانفصال لا ينافي الاتصال

بل انما ينافي وحدة الاتصال فما كان متصلا واحدا بعينه صار متصلا

متعددا فالممتد الجوهري باق في الحالين والزوال انما هو

لعارضه اي الوحدة والكثرة والجواب عنه على ما ذكره بعض

الاذكياء بعد تمهيد ان في وجود كل شئ عبارة عن نفس تحصله

وموجوديته سواء كان في العين او في العقل وانه مساوق

مساوٍ للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد كل من التشخص
والوجود ووحدتها يوجب تعدد الآخر ووحدته هو ان المتصل
الواحد من حيث هو كذلك لم يكن الا موجودا واحدا اذ لا
وحدة وتشخص واحد فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل و
تشخص خاص بحسب نفس الامر كيف وقد بين ان الاجزاء الفر
غير متناهية حسب قبول الجسم الانقسام لا الى نهاية فاما
ان يكون لبعض من اجزائه وجود وتشخص وهو الترجيح من
غير مرجح او لجميعها فتلزم المفاسد التي ترد على اصحاب الاثنا
اجزاء الجسم واذا طرئ عليه الانقسام وحدث وجودان
متشخصان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا موجودين حال الاتصال
مع تعينهما وهو باطل لان اجزاء المتصل الواحد تعينها ليس
الا بحسب الفرض وهذان التعينان بحسب نفس الامر او
بدونهما فاما ان يكون وجودهما حال الانفصال هو
بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا لا سبيل الى
الاول لانه خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين و

٩٧

الوجودي والتعين الحادث بعد الانفصال سابقا في الوجود الحادث بعد الانفصال

ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون شيء واحد يوجد بوجود ثم يزول عنه

هذا الوجود ويوجد بوجود آخر وهو ايضا خلاف المفروض من

ان الوجود نفس الموجودية المصدرية المنتزعة من الذات لا ما به

الموجودية فلا يتصور تعدده مع وحدة الذات كما لا يخفى واما ان لا

يكونا موجودين حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة او

البعيدة فلابد لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين

الاتصال واذا خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من

القوة الى الفعل تصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست

تلك المادة هي ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه

سابقا فيكون القابل له ولهما معا جوهر آخر وهو المطلوب

اقول فيه نظر فان القول بان تعدد الوجود عين تكثر الاشخاص

بناء على العينية بين التشخص والوجود

الموجودة او مستلزم له وتوحده عين توحد الشخصية و

مستلزم له وان الاتصال والانفصال عبارتان عن توحد

بناء على الاستلزام ١٢

الوجود وتكثره وان كان حقا وعندنا نحن نساعدكم

كم في قسمة المتصل راجعة الى تجويز الوحدة الشخصية الى الكثرة
الشخصية وبطلان الموجود الواحد بحدوث الموجودات
المتعددة وعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات
وما بالعرض في الاتصاف بهذه الاوصاف فنقول لا نم ان الموجود
بوجود استعدادة او المتعين بتعينات متكثرة حال الانفصال
بالذات هو حقيقة الجوهر المتصل لم لا يجوز ان يكون المعروض
الوجودات والتعينات هو حقيقة المقدار اولا وبالذات وبواسطة
يصير الجوهر المتصل متصفا بهما ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل
له مقدار واحد وله تشخص واحد فاذا طرء عليه الانفصال انعدم
هذا المقدار المتعين وحدث مقداران اخران وجود كل واحد منهما وتشخصه غير
وجود الآخر وتشخصه فالمتصل بمعنى القابل للابعاد مطلقا لم يتغير
وجوده ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة منحصرة
في شخص واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو ما حواه
السطح الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال واحد او في
اتصالات متعددة حادثة او فطرية وهذا الشخص الممتد

له تعين واحد اذ ليس له ولو ايضا تعينا اخر مستند الى حاصل فيه من
قبل تعينا مقداريا وهذا كما ان هيولى الاسطقسات عندكم شخص واحد
لا يزول وحدته الشخصية في مراتب تعدد الصورة الجسمية ووحدتها عند
توارد الانفصال والاتصال فان قيل الهيولى لما كان امرا مبهما يمكن الحكم
ببقائها اذ انها حين تعدد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم قلنا كون
الهيولى امرا مبهما بالمعنى الذي لا يصح اجزاؤه في ذات الجسم غير بين ولا
مبين بعد فان معنى ابهام الذات في الهيولى ليس كما فهمه بعض
من اهل التدقيق انها في ذاتها لا تعين لها ولا تحصل ولا
كلية ولا جزئية ولا عموم ولا خصوص وانما تتصف بشيء من
تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة اذ قد سبق ان الجوهر لا ينفك
عن التشخص بل يستمر باستمراره ويزول بزواله فبقاء الجوهر مع زوال
التعين والوحدة غير معقول انما المعقول في هيولى العناصر انها
متعينة الذات مبهمة الصورة فلها تعينان تعين مستمر
ذاتي وتعين متبدل عرضي فلنا ان نقول في الجوهر الممتد
انه متعين الذات ومبهم في وحدة الاتصال وكثرته

وهاتعين ذاتي مستمر وتعين مقداري متبدل على طبق ما قالوه في الهيولى
وايضا يمكن ان يقال في الجواب عن الشبهة المذكورة هو انه لا شك
لاحد من العقلاء في انه ينعدم من الجسم حين طريان الانفصال
عليه امر كان موجودا فيه في الخارج وحين وقوع الاتصال يوجد فيه
امر لم يكن موجودا قبله فنقول ان ذلك الامر اما هو الاتصال الحقيقي
او الاضافي كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المطلوب لان المتصل الحقيقي عند
المحققين خصوصا عند صاحب هذا البحث منحصر في الامر الجوهري فاذا
زال عن الجسم فلا بد من اشتماله على امر آخر غير متصل بنفسه قابل
للاتصال وهو الهيولى وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم اتصالات
اضافية غير متناهية مجتمعة في الواقع مترتبة حسب قبول الجسم
للانقسام لا الى نهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها فينعدم
كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم منه المفاسد
الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم التناهي لاجزاء الجسم وهذا ما تيسر لنا
في هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل الصادق والتفطن
الفائق ليظهر لك جلية الحال والله ولي الجود و

الانفصال البحث السادس ان تعدد الجسمية بعد وحدتها لو كان مقتضيا
لا تعددها ومحوجا الى المادة ففي مادة المتعدد ان كانت واحدة لزم كون شيء
واحد في احياز متعددة وجهات مختلفة وان كانت متعددة فتعددها
اما ان يكون حادثا بالانفصال او مفطورا بحسب الذات فان كان
حادثا فحدوثه بعد انعدام مادة الجسم الواحد او مع بقائها
فعلى الثاني يلزم كون ذات واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا
متعددة اخرى وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث
عندهم مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير
المذكور ومع ذلك فهو ينافي ما توهموه من وجود امر يكون باقيا
في حالتي الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية
والوصل ايجادا ولو كان التعدد واقعا في المادة بحسب
الفطرة لكان الجسم المفرد مشتملا على اجزاء غير متناهية
بحسب قبوله للانقسامات الغير المتناهية اذ لو لم يكن
عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا عند حد لوقف
عدد انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد و

ولیس کذلک هٰهنا فان الهیولی وان کانت واحدة في حد ذاتها
وشخصیتها لکن لا تتهیأ لقبول الاشارة الحسیة والابعاد المقداریة
وتخصیص الاحیاز والجهات وحصول الفصل والوصل والوحدة و
التعدد بالذات بل انما تتهیأ لشیء من تلک الاوصاف بالعرض بعد تعینها
المستفاد من قبل الصورة الجسمیة ولا یلزم مما ذکرنا کون الهیولی
من المفارقات في مرتبة ذاتها ومتالفة لذاتها من الجواهر المتفاصلة
الغیر المتجزیة متناهیة او غیر متناهیة کما نبهنا علیه من
تقدم الصورة علیها بالذات فان ذاتها لا تخلو من الاتصاف بشیء
من الاوصاف المذکورة في نفس الامر وان کان بواسطة الصورة فنقول
الهیولی حین الاتصال لها وحدة شخصیة ذاتیة ووحدة اتصالیة
فاذا طرء الانفصال زالت عنها الوحدة الاتصالیة بدون زوال
ذاتها وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان وحدة الاتصال فیه هي
الوحدة الشخصیة او مساوقة لها فلا جرم لم یبق ذاتها حین
الانفصال لها مادة الجرمین الحادثین عند الانفصال واحدة في
ذاتها متعددة بتعدد الجرمین ومحفوظة الوجود في جمیع المراتب

باقية الذات في حالتي الاتصال والانفصال غير واحد بحدوث شيء منهما
ليلزم التسلسل في المواد المتعاددة ولا بتكثر بتكثر الانفصال في ذاتها ليلزم
اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بالقوة بل العكس والوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية انما يعرض للجوهر الممتد بالذات والهيولى لا يقتضي
شيئاً من وحدة الجسم واثنينيته ولا مرية في تغاير الكثرة الجسمية
ولا يضاً تاباها هيولى الجسمين اللذين احدهما في المشرق و
الآخر في المغرب فلها نحو وحدة ذاتية تجامع اثنينيتهما و
حصولهما في الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة عبارة عن
قبولها الاجسام المتعددة الموصوفة بالوقوع في تلك الجهات
والاحياز بالذات فوحدتها الشخصية لا تنافي الكثرة الانفصالية
بخلاف وحدة الاتصال فانها نحو وحدة الهيولى فهو مسلوب من لوازمه
الكثرة بل هو عين نفي الكثرة ووحدة المتصل معنى وجودي
نفي الكثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانية لهم ان الجسم من حيث
هو جسم له صورة اتصالية وهي بالفعل ومن حيث هو مستعد لقبول
السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو

105

هو بالفعل لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى
امر واحد وهو فقد ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة ما
والشيء الواحد من جهة واحدة لا يكون مبدأ للمتباينين فلا
يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او متحركا هو من حيث
هو بالفعل متصل بل بشيء آخر فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة
ومما عنه له الفعل وهما الهيولى والصورة وبيانه على النظم القياسي
هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته وكلما هو بالفعل من
جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة ويجعل هذه النتيجة
كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى بالقوة ولا شيء
من الجسم بالقوة فينتج لا شيء من الجسم بهيولى ولزيادة التوضيح
نقول لاشك ان في الجسم قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة فتلك القوة
لا تخلو اما ان تكون نفس حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة في امر
يقارنه او قائمة بذاتها فلو كان الاتصال المصحح لفرض الابعاد في الجسم
هو نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحدث في الجسم فيلزم ان يكون اذا فهمنا
الاتصال فهمنا انه مستعد لامور كثيرة وما امكننا تعقل الاتصال و

تعقل هذه الاشياء وليكن هذا ايضا لو كان الاتصال هو نفسه بالقوة لكان
كذلك لكان صورة الجسم ولو كان الاتصال حاملا للقوة لا يصح ان يعلم عند
تحرر ما يقوى عليه الى الفعل فوجب ان يبقى مع الانفصال مع انه لا يبقى
ولو كانت القوة قائمة بذاته لكان الامكان جوهرا مع انه عرض كما
ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال وغير المتصل من حيث
هو متصل بل الذي فيه قوة الاتصال والانفصال وغير ذلك من الاشياء
غير متناهية وكمالات غير محصورة وهذا هو الهيولى وهذه الحجة والحجة السابقة
متقاربتا المأخذ ولا اعتراض عليهما من لسان شيعة الاقدمين
بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم او الاتصال نفسه ليس القوة على امر
مسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون القوة موجودة للجوهر الممتد وليس
اذا كانت القوة تابعة لشيء يلزم ان يكون هو هو فان قلت لو
كانت القوة للانفصال موجودة في الاتصال لكان الاتصال باقيا مع
الانفصال قلت هذا عود الى الحجة السابقة وقد مر الكلام فيها
فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شيء متحصل بالفعل
فيلزم ان يكون شيء واحد بالفعل وبالقوة معا وهو محال قلت الحق

التي الصحيح امتناع كون شيء واحد بجهة واحدة بالقوة وبالفعل معا ولا

يلزم منه امتناع ان يكون شيء بالفعل وله قوة شيء آخر فالفعل والقوة

يجوز ان يجتمعا في شيء واحد من جهتين مختلفتين وكثيرا ما يعرض الغلط

في العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات في الجواب ان كل

تكون ثابتة لشيء ما في نفس الامر فلا بد لها من مبدء لانتزاعها ومنشأ

لحصولها والقوة وان كانت عدمية ولكن لا يكون عدما بحتا بل لها حظ

من الثبات فانها عدم شيء عما من شانه ان يكون وجود ذلك

الشيء له او لنوعه او لجنسه ولكن ليس بالفعل حاصلا كما بين في

قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدء والمبادي للاشياء الطبيعية

تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل وغاية والثلثة الاخيرة

انما هي مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن ان يكون شيء

من الثلثة مبدء للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر من تعريفات

العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من قوام الشيء

به ما هو هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشيء بها ما هو هو بالقوة

والفاعل بالعلة التي تفيد وجودا مباينا لذاتها من حيث هو مباين والغاية

بالعلة التي يفاد لاجلها او حق فاذا لم تكن حيثية القوة مستفادة الامر
المادة فحيثية الفعل لا تستفاد منها والا لكان شيء واحد مبدأ
لحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا حصلت لشيء واحد حيثيتا
القوة والفعل معا فلا بد له من مبدأين هما منشأن لتينك الحيثيتين
فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون لاتصاله بالقوة
وهو الهيولى ومن امر يكون هو به بالفعل وهو الصورة فالجسم مركب
منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية لانها من حيث
ماهيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات فكبرى القياس الاول وهو
قولهم كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون منقوضا بقياس من
الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل من جهة ذاتها
وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فينتج بعض ما هو بالفعل يكون
له قوة امر ما والجواب ان النفس الانسانية وان كانت مجردة ذاتا لكنها
مادية فعلا اي كما ان الشيء الواحد يكون جوهرا وعرضا باعتبارين
فكذلك قد يكون مجردا وماديا باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل
انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها

١٠٩

كونها بالقوة انما هي من جهة انفاعيلها الموقوفة على تعقل المادة التي
هي آلة لصدور تلك الانفاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شيء ترجع
الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى جده وبهذا
الاصل تندفع شبهة الثنوية في صدور الشرور الواقعة في العالم
عن المبدأ الاقدس عن قصد الشرور كما سيأتي ان شاء الله تعالى الوجه
الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود بالفعل
وايضا مستعدة فيلزم تركيبها من صورة بها تكون بالفعل و
مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا الى لا
نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان الفعلية في
الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس للجوهرية
جهتان لها متمايزتان باحديهما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة اللهم الا
في اعتبار الذهن وبهذا الاعتبار نسبتها الى هذين المعنيين اشبه بنسبة
البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة والصورة
فاذن الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله انه مستعد لكل
حلية وصفة فهي بما هي بالفعل بالقوة لكل شيء ولا يبعد ان يقال

ان القابلية والاستعداد ليست امورا جوهرية لانها حال الشيء بالقياس
الى الخارجيات اذ الاستعداد انما هو استعداد الشيء لشيء آخر في حد
نفسه وتحصله فينبغي ان يتحصل ذلك الشيء بحسب حقيقته نفسه ثم
يلحقه هذه الاضافة نعم لا مانع من دخول الاضافة في مفهوم الاسم فان
الجوهر الحامل للصورة ربما يسمى الهيولى باعتبار القبول فيكون اضافة
القبول داخلة في مفهوم هذا الاسم كما في النفس ولذلك انما يسميان
نفسا وملكا باعتبار تدبيرهما للبدن والمملكة لا باعتبار
ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزء المفهوم الاسم لا الحقيقة الجوهرية
وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد كيف وجزء الجوهر
المحض لا يصلح ان يكون عرضا لانا ان كان جزء لا يكون الشيء جوهرا محضا بل الجوهر
جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون جامعا لما هو استعداد له لان
استعداد الشيء لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم ان لا تبقى مع الصورة وكلامنا
في حال الصورة فالقوم كثيرا ما يطلقون الفاظا موضوعة لامور عرضية او اضافية
ويعبرون بها عن الامور الذاتية مثل ما يذكرون في عنوانات فصول
الاشياء الجوهرية امور اضافية كالناطق في فصل

الانسان او الحساس او المتحرك في فصل الحيوان بحسب ظنهم ما يترتب عليه

تلك الامور مبادئ تلك الاضافات لا انفسها فمعنى هذا القياس المراد من

الاستعداد او القابلية في تحديد الهيولى كونها بحيث يلزمها لذاتها

القوة للصور والهيآت لا نفس تلك الاضافة واما قول القائل القوة تبطل

عند حصول الفعلية فلا تكون جامعا لما هو قوة له فصحيح ان

اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة المطلقة

والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما تبطل

اذا حصل جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على رأيهم ولا تزال

تناهي مقدورات الله تعالى واما قوله وجزء الجوهر لا يصلح ان يكون

عرضا ان اراد به مفهوم العرض ما يكون من لوازم المقولات التسع اي مفهوم

الموجود في الموضوع فلا نسلم ان فصل الهيولى عرض بهذا المعنى وان

اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان صدق عليه معنى الجوهر

صدقا عرضيا فمسلم ولكن لا نسلم امتناع تقوم الجوهر بالعرض بهذا

المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجواهر البسيطة لا يلزم ان يكون

جوهرا بحسب ذاتها ولا اعراضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر

١١١

عليها والحقائق الغير المتأصلة بحسب الاندراج فيها من المقولات العشر هذا ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام وقد بقي بعد خبايا في الزوايا ومن الله التوفيق والاعتصام البحث الثالث ان الجسم ماهيته مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهر وفصلها مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها جنس وفصل اذا كانت بحيث يمكن انعدام في الخارج فصلها مع بقاء جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها مأخوذين من جزئين خارجيين هما مبدأهما اعني مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو مادة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء وصورة خارجية يستفاد منها الفصل الذي هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء لكن الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن انعدام في الخارج فصلها مع بقاء جنسها فان الجسم المفرد اذا طرء عليه الانفصال يعدم فصله الذي هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم للنعت الاتصالي مع صدق الجوهر عليه فيلزم تركيبه من مادة هي الهيولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب وهذه الحجة ايضا قريبة

قوله ... من الاولى ويرد عليها اكثر المناقشات التي سنذكرها كما يظهر بالتأمل

تركنا الكلام فيهما وعليهما مخافة التطويل والاكثار والله موضح الحق وملهم الصواب

البحث الرابع ما تجشمه بعض المحققين من المتأخرين وسماه بالبرهان الخاص

ونحن نورده بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية والاقوال المخيلة الشعرية

هو ان جميع الممكنات وجدت عن الموجود الحقيقي والواحد الحق الذي ليست

فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه ومن جملة الموجودات الممكنة هي الممتدات

ولا بد لكل معلول ان يكون بينه وبين علته مناسبة مصححة لصدوره عنها دون غيرها

ولايجابها اياه دون غيره وتلك المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية والموجود

الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب وكذا بينها وبين العقول التي لا يمكن فيها فرض

جزء دون جزء فلا بد من ان يتحقق بينهما وبين واحد من العقول امر لمناسبة كل واحد

منهما من حيثية وهو الهيولى التي هي من جهة كونها غير ممتدة بحسب ذاتها مناسب

للمجرد المبدأ الفياض ومن جهة قبولها للامتداد تصير واسطة لصدور

الممتدات عنه الى آخر كلامه وهذا مبني على تقدم الهيولى على الصورة في الوجود وليس

كذلك بل الامر بالعكس كما صرحوا به حيث بينوا كيفية ترتيب الموجودات في سلسلتي البدء

والعود وسيجيء في البحث الثالث زيادة بيان تقدم الصورة على الهيولى

وقد نص الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل مطلقا سبب لخروج ما بالقوة الى الفعل

وانه لا بد من ان تكون الصورة متقدمة على الهيولى واذ كر معنى المناسبة بين

الصورة الجرمية والعقل المفارق وانكان مسلما لكن لا يلزم منه ان تكون

الهيولى واسطة لصدورها فان صدور الجرمية عن المفارق بعد صدور

النفوس والصور النوعية عنه فيجوز ان يكون وساطتهما كافية لصدور الجسمية

عنه بلا ان يكون لهما من الحيثيات والاعتبارات ما بسببهما حصلت

المناسبة بينهما وبين الابعاد والاجرام فيصح صدورها عنهما

بلا توسط شيء اخر البحث الخامسة هي ان جسمية الفلك يلزمها

شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون والفساد على زعمهم فنقول

هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل جسم كذلك لاشتراكها فيها

وليس كذلك او لامر اخر فهو اما حال في جسمية الفلك او محلها او

مباين عنهما فان كان في الفلك الامر حالا فيها فان لم يكن لازما لها لم يكن

سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين وانكان لازما عاد الكلام في

كيفية لزومه بعينه فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية فيعود المحال

المذكور من لزوم تساوي جميع الاجرام في الشكل والمقدار وانكان مباينا فهو

فهو لها الجسم او قوة في جسم او مجرد ليس بجسم ولا جسماني والاول باطل لان
ذلك الجسم لتلك الملازمة لما لجسميته فيجب الاتفاق المذكور وقد بطل
واما القوة المادية فهو الشق الثاني فنقول تلك القوة ان كان من اللوازم عاد
السوال الى محلها وان كان من المفارقات عن محلها فنقول المفارقة عدمت
اى من الاعراض المفارقة دون اللازمة ۱۲ عماد رح
لان وجود الناعت في نفسه هو بعينه وجوده لمحل وعدمه عن
المحل بعينه عدمه في نفسه واذا عدمت وجب ان تزول الملازمة لزوال
ما يقتضيها وذلك محال واما الشق الثالث وهو ان سبب اللزوم
امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات فنقول لما كانت
نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة فلم يكن اقتضاؤها
الصورة في بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها تلك الصورة
في سائر الاجسام فلابد لحصول الاولوية من مخصص مختص بالفلك
لئلا يكون ترجيحا بلا مرجح فيجب ان تكون الفلكية اما لازمة مستندة الى الفلك بسبب شيء
ثابت في الجسمية وحالة الفلكية وما يلزمها فذلك الشيء يقتضي الصورتين معا
فالجسمية والفلكية متقارنتان الفلكية الجسمية متقارنة واجبة فاذن الجسمية
الفلكية محلها هيولى ويجب ان تكون مخالفة لهيولى سائر

الاجسام والا ادت الحجة المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام الفلكية
الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس البحث
بل لزم احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل والوصل مثلا
ويظهر في سائرها بالبرهان الذي سيجيء فثبت احتياج الاجسام كلها
الى الهيولى وهو المطلوب فهذا تحرير الحجة التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية
قال وقد اوردتها على كثير من الاذكياء فما قدحوا في شيء من مقدماتها واقول انها
وحيث انا اولا فلا نتوجه مثل هذا السؤال بعينه في بيان لزوم القطبية والسكون
لبعض مواضع الفلك ولزوم الدائرية والحركة لبعض آخر منها ولا يمكن اسنادهما
الى الهيولى لكونها واحدة فيه فلا توجب الاختلاف فان اسند لزوم القطبية لموضع
من الفلك والدائرية لموضع آخر الى الاسباب الالهية والعنايات التي هي علمه تعالى
بالنظام الاجود فليسند لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها وبالجملة
كلما اعتذر ههنا يعتذر هناك واما ثانيا فلانا نختار من الشقوق التي ذكرها
في ما يقتضي لزوم المقدار والشكل المعينين للفلك ان المقتضي للزوم الذي كون
امر ما ليس في جسمية الفلك لازما لها فان اعيد السؤال في لزومه قلنا الحال اذا كان
مفتقرا الى المحل كالصورة النوعية فهو يتقدم على محله بالذات فمنشأ اللزوم

لزوم ذلك الصار يجوز ان يكون نفس ذات المحل تامة او امر يعود الى المحل في وجود محل
كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون مختصا ولا يوجد فيما يشاركه في ماهيته من سائر
المحال فاذا السؤال في سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك سائر المحال في الماهية
ولم لا يجوز ان يكون لعلل متخالفة بالنوع معلول واحد فتستفيد الملزومات
متخالفة لازما واحدا كجسمية الافلاك فانها تقتضي سائر الاجسام في مفهوم
الجسمية لكن يجوز كونها لازمة لانواعها وان يستند اليها سائر اللوازم
المختصة بافلاك بسبب تلك النوعية المختصة بها فلا يرد شيء من المحالات
المذكورة فاتقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع واذا بلغ كلامنا
الى هذا المقام فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينين بمعونة الحق
والصور فنقول لما فرغ المص من اثبات الهيولى في الاجسام الكائنة الفاسدة اراد
ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية ايضا واذا اثبت ان كل جسم قابل
للانفكاك فهو مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة من
الهيولى والصورة لان الطبيعة الامتدادية اي الصورة الجسمية وطبائع المقادير
عليها شائع عندهم ان لا تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا او لم تكن في
الاولى فهو الاستحالة حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل فاذا

اليه يكون مفتقرا الى ان يكون في المحل وليس كذلك وهذه فيتعين افتقارها اليه وقد يتوهم ورود

النقض على الدليل الجاري في المحل الواحد ليلزم اجتماع المتماثلات في محل واحد

وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون هيولى واحدة محلا

لجميع الصور وكون كل جسم مركبا من جميع الصور وجميع الهيوليات الى غير

ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار حينئذ الترديد ان الطبيعة المطلقة

مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل المخصوص بل

المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص الطبيعة

المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة مطلقة

والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص لا

ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها الى المحل المخصوص بسبب

عروض خصوصيتها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس الى المحل

مطلقا بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرض لها الافتقار بسبب عروض

خصوصيتها له اذ لو كان كذلك لانتفت الطبيعة الجسمية اذا جردنا النظر اليها من حيث هي فان لم

تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول لا يتصور بدون

الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام

119

الاجسام وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشيا عن الامور الخارجية

وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي الا انها ناشية من الغنى والحاجة مبدأ نوع

لا لما قيل من انه لا ادا جوهر يكون لا احتياج وعلمه مستندا الى الامور

الخارجية فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يمكن الحكم بثبوت الاحتياج

ولا بعدمه فيلزم ارتفاع النقيضين فان محالية ارتفاع النقيضين بحسب

بعض ملاحظات العقل وان كانت ثابتة لها لا لاحظ من انحاء وجود الشيء في

الامر لا بحسب العقل منظورا فيه كما هو مذكور في موضعه بل لانا نقول من اول الامر لعدم تمكن

الصور الجسمية او لامر لازم لها لانها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها في

الافراد مستندة الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي هي

يصح لصورة واحدة مقارنة الموضوع ومفارقته فان الصورة المطلقة بالمحل العلة

تخاز اذا لوحظت من حيث هي مع قطع النظر عن افرادها يجوز عند العقل

افتراقهما عنه في الخارج ضرورة ان الوجود الناعتي لا ينفك عنه الا في ان المحل

بديهي وايضا لو انفكت تقدرت بشكل فانفعلت فاحتاجت الى المادة ولما كانت

الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا تختلف افرادها بالفصول الذاتية بل

باللواحق الخارجية وقد تحقق ان اللواحق الخارجية لا تغني الجسمية في وجودها

عن المادة ولا تحوجها في الوجود الى التخلق والفعلية والصحيح ان ما يثبتان للشي
بالقياس الى المحل لا الجزء الا بالاجزاء ونحوه فاذا اثبت افتقار الجسمية الى المادة من حيث
هي جسمية فلا تأثير للخصوصيات في غنائها عن المادة فكل جسم مركب من الهيولى و
الصورة واما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا يختلف افرادها الا بالخارجيات
فبناء على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره من ان جسما اذا خالف جسما آخر في ان احدهما
حار والآخر بارد او في ان احدهما انسان والآخر خشبة فليس الاختلاف بين الجسمين
كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والآخر سطح فان المقدار لا وجود له
ولا قوام له الا بان يكون خطا او سطحا وليس افتراق صورة الانسان وصورة الخشب
بالجسمية كافتراق فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية متصورة
اينما وجدت بالاسباب التي بها توجد وهي جسمية فقط بلا زيادة والمقدار
لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج الى فصول
حتى يوجد شيئا متحصلا او بالفصول ذاتيا له لا يتصور بدونها سوى
المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا آخر بالنوع في صورة
الجسم فانها طبيعة متحصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية مجرد
صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها على

على انه شيء خارج عن طبيعتهما فهي اذن طبيعة واحدة نوعية فقوله حاصل كلامهم هو انا اذا

نظرنا الى الافراد الصورة الجسمية وتعقلناها بماهيتها وجدناها مشتركة في امر محصل

هو هو وقولنا الجوهر القابل للابعاد على النحو المذكور ولا امتياز بينها بحسب هذا

المعنى المحصل الذي جردناها عن اللواحق والعوارض لم يبق الا ذات الحقيقة

المسماة بالصورة الجسمية فعقلنا انها حقيقة نوعية مشتركة بين افرادها اذ لو لم

تكن كذلك لكانت حقائق افرادها بعد التجريد عن الزوائد المخصصة غير

الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية ومباينة لها او مشتملة عليها او على جزء

آخر وليس كذلك انه معترف ممن اقتصر في المباحث العقلية على مجرد ايراد النوع

وابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذه المقالة بل يرجع ويقول ان ماهية

الجسمية معلومة لا باشتراك في قبول الابعاد الذي هو معلول لازم لها

واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزومات فلا يثبت به نوعية الملزوم فيحتمل ان

تكون الجسمية في الاجسام مختلفة وعرضا ما لها فيجوز اختلاف افرادها وجودا

الجوهر القابل وحده فالاولى في جوابه ان يقال لا احتياج الى القابل انما تقتضيه

الامتداد من حيث كونه متصلا لذاته قابلا للانفصال و

المتصل لذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم ومقتضى الحكم وفيه كفاية

فلا حاجة بنا الى الاعلام لا وجه لان هذه الحيثية ثبوت وحدة الاجسام التي هي لها الحيثية

كما لا يخفى والنقض لو صح بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضي في بعض المادة

في الطول والعرض فهما في الممكن مندفع بان الجود لكونه مشككا ليس طبيعة نوعية

والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس ورد في الاشارات برهانين في هذا المطلب

اثبات الهيولى في الاجسام الممتنعة عن قبول الفصل والوصل بسبب خارج عن

الامتداد الجسماني سواء كان لازما كما للفلكيات او زائلا كما في غيره بعد

اثباتها في الاجسام القابلة لهما احدهما ما ذكره المص والثاني ما يبتني على اثبات

امكان القسمة الانفكاكية في جميع الامتدادات من الطبيعة الامتدادية

النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا في ابطال الاجسام الديمقراطيسية بالحداث

الاثنينية او لا في كل جسم نريد اثبات القابل له ولو كان بحسب الوهم ثم

بالحر لو حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين المتصلين وبالعكس من الانفكاك

الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنينية لاجل التوافق في طبيعة الامتداد

المشترك بينهما فيلزم من ذلك اثبات الهيولى لا يجوز الانفكاك بحسب الطبيعة

الامتدادية فيكفي في الاحتياج الى الجوهر القابل وان عاق عن ذلك مانع خارج من

ذات الطبيعة كما تم لو نزلنا وقلنا بعد ذلك ولعل هذا العائق اذا كان لازما

۱۳۲

لا انا طبيعيا كان الاثنينية بالفعل والانفصال او الاشخاص نوع ذلك

الطبيعة تو في شخص آخر لامتناع ان الجوهر الممتد لو لزمه ما يمنع عن

الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاص الجوهر بنوع

ينحصر في شخص اذ لو تعدد اشخاصه لكان كل واحد منهما قابلا للانفكاك

بالبيان السابق مع انه قد فرض خلافه ولما كان الجوهر الامتدادي متعدد الاشخاص

بالبديهة فعلم ان ما من شانه قبول الفصل والوصل لكن بعضها من طبيعة وان كان لا يمانع

بعض افراده كالفلك واذا كان العلوي قبولا بالقياس الى الطبيعة وان كان ممتنعا

بالقياس الى فرد معين فكل فرد من افراده لا يابى عن قبول الانفصال والاتصال من حيث

حقيقته وماهيته وذلك هو الموجب لحاجة القابل الى شيء ثابت وهو الهيولى فيثبت الاحتياج

الى الهيولى في الاجسام وهو المراد ثم ان قوى طبائع الافلاك الصور النوعية

للافلاك بما تمنعه عن قبول الانفصال والانفكاك بمقابلة لاستلزامه

الحركة التي ليست بمبادئ ميلها الموجود في الفلك فلا يحتمل كل نوع من

الفلك ينحصر في شخص واحد على ما هو مذهبهم اذ لو تحقق فلكان

او كوكبان من نوع واحد لصح بينهما من الوصل ما قد حصل بين الجزئين الموهومين من هو

لواحد منهما ولصح بين الجزئين الموهومين ما قد حصل

١٢٣

من الانفكاك بين نسبتي الفلكين والكوكبين فيكون في قوتهما التشي الفصل
والحق ان الوضع التابع ذكرهما فهم في هذه حكموا بامتناع الاثنينية في
حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها ولكن يرد عليهم النقض
بموضع من الفلك فيه الكوكب او التدوير متمايز الجزئين متباينهما فيمكن
على غير الجزئين الذين على جنبي الكوكب مثل التباين ما صح عليهما او يصح
عليهما ما صح على غيرهما فلم لا يجوز الانفكاك الغائر على الفلك من حيث
هو فلك فان اعتذروا باصل الفطرة يعارض بمثله في شخص نوع واحد
من لا مستند اليه وههنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا المقام فصل في ان
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان المقصد في الفصل السابق
لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصد في هذا الفصل فهو لزومها للصورة فيكون
المسئلة تتمة قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه العنوان لو قوله كل جسم
مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة عن الصورة فاين
هذا من ذلك فالقول باتحاد المقصد كما وقع لبعض المحاكمين وغيره غير
مرضي نعم نبينا ان هو لما كون الصورة لذاتها محتاجة الى الهيولى يستلزم امتناع
تجردها عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مقصدا مستقلا بل نسبة

١٢٥

بل يجاب بيانا لما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض اثباتها بدليل التغير
ما ذكر لتضمنه فائدة جليلة هي مسئلة تناهي الابعاد ويستفاد ايضا ان التناهي
والتشكل وامثالهما انما تعرض للجسم بسبب اشتماله على المادة لانها لو وجدت
بدون الابعاد خالية عنها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير متناهية لا سبيل
الى الثاني لان الاجسام بل الابعاد كلها متناهية ولا يمكن ان يخرج من مبدأ
واحد امتدادان على نسق واحد كانهما ساقا مثلث وكلما كان العظم كان
البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا
بين حاصرين هف اعلم انه لما تكلم المص في اثبات الهيولى وبين تركب الجسم
من المادة والصورة اراد ان يبين تحقق التلازم بينهما بان كل واحدة منهما
لا تنفك عن الاخرى لذاتها وكان البرهان الذي يقيم على امتناع انفكاك
الصورة عن المادة متوقفا على اثبات تناهي الابعاد فلا جرم احتاج الى اقامة
البرهان عليه فادرج هذه المسئلة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي
الباحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي من جهة اشتماله
على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم اللذين هما من
الفن الالهي لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقول من قدماء

الحكمة مسلك ثبت بالبرهان السلمي وهو غير البرهان الترسي المبني على
مثلثا متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها ثلثا قائمة يخرج ابدا
الى مقدار طويل جدا فهنالك تقريره بان نقول لو كان امتداد الصورة الجوهرية
غير متناه لامكن ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين تقرير
التالي يستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي
لامكن خروج ساقي مثلث من نقطة واحدة ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين
كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بزيادة الساقين
ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج
كان البعد بين الساقين غير متناه فينحصر غير المتناهي من البعد بين حاصرين
هما الساقان هذا المحال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعد تسليم وجود
بعد غير متناه بين الخطين في ان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير النهاية
لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد زائد غير متناه بل
كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته ومتناه الا بقدر متناه والزائد على
المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهيا لكن الابعاد المتزايدة الى لا نهاية مع
كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ملحقها الا بواحد

١٣٦

ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين
الى غير النهاية من خط واصل بينهما يكون في الزاوية التقاطع متناهي البعد
الاصل وخطوط اخرى غير متناهية على الاصل مع زيادة على نهج واحد
ليحصل زيادات غير متناهية على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ويكون تلك
الزيادات متساوية فيلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات
المتساوية الغير المتناهية على البعد الاول لكون كل زيادة توجد في بعد فهي
موجودة فيما فوق البعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية على البعد الاول
بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف وقد يرد عليه ضا المحاكمات
بمثل ما اورده على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل على تلك
الزيادات الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات لا تزيد على ما تحتها
الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية او متناقصة
لا يتفاوت في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية لكان
ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقصة فلا فائدة في
فرض تساوي الزيادات فانما خارج عن الايراد بان نسبة زيادة البعد الى
البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كل لنظيره

او كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد كذا بحيث في طرف الزيادات متساوية واذا كان
عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه فيلزم وجود بعد
مشتمل على ما لا يتناهى من الزيادات الغير المتناهية بحكم الاربعة المتناسبة النسبة
انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما اذا كانت متناقصة فلا
انحفاظ للنسبة فلم يلزم الخلف ولا يخفى عليك ما اورد على برهان
التناسب المشهور ولابطال مذهب النظام من كون نسبة الزيادة الى الزيادة
كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية التي
يمكن ان يكون صماء والثاني من النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه
حيث فرض الزيادات متساوية ولكل زيادة مقدار فرضنا
الزيادات يزيد مقدار المجموع على نسبة عدد الزيادات فنسبة
الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد الى العدد لا تكون صماء وهذا
ما قيل في تتميم كلام المحاكم اقول وقد بقي بعد في كلامه
نظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي غير صحيح
فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر
كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة في

في ذلك الآخر تحقق بعد يكون نسبة زيادة تم الى زيادة تم بعد آخر كنسبة عدد

الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات متناهية ليلزم الخلف المذكور

اذ يجوز ان يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد او كان بازاء كل عدد

زيادة بعد فان قيل لم لا يحتمل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد يكون

كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بل على كونه في بعد يكون

كل عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الآخر

كنسبة ذلك العدد الى عدد زيادة وجدت فيه مجموع عدد الزيادات

الغير المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فيجب ان يكون في

بعد يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي

قلنا ان اراد بكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي فمسلم ان كل

عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان

يكون العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد

زيادة سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد وكيف

يسلم الكلية مع منع الشخصية ولو تنبهت لهذه المقدمة كفى في ابطال هذا الظن وقد

يقال الاولى ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض اولا ساقا مثلث ذهبا الى غير النهاية

التقرير الاول المنقوض هو برهان التناسب بخلاف ...

ويفرض في الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل زائدة عليه
متزائدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية وابعاد غير متناهية
متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات فهو واقع
في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل
على جملة ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه على المزيد عليه بعد آخر فوقه
فلا جرم هو يكون آخر الابعاد الانفراجية وهذا خلف فاذن كل زيادة
وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد فوقها فمجموع الزيادات
الغير المتناهية في بعد واحد فوقها فقد صار غير المتناهي بالفعل
محصورا بين حاصرين وايضا قد صار الساقان متناهيين عند
ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المطلوب بالاستقامة والخلف جميعا
هذا وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط ولبعض الاعلام نحو آخر
من البيان في تحرير البرهان السلمي وهو ان نفرض من مقطع كل خط
عرضي مع احد الضلعين خطا موازيا بالضلع الآخر فيحدث متوازيات غير متناهية
في منطوٍ غير متناهية في جانب العرض واذا انضم الى ما فرضنا سطح بعينه
سطح متناهي العرض غير متناهي العدد في العرض وجب علينا التناهي في عرض

١٣١

عرض الجملة لكن العرض غير محصور بين حاصرين قال ولا يخفى ان هذا الوجه انما
يتم لو جعلت الزاوية التي بين الخطين المارين الى غير النهاية حادة حتى يكون
كل عمود يقوم على الموازيات مستقطعا بالضلع الآخر فيلزم انحصارها
لا بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة العرضية المذكورة
موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ولا يتم الدليل وفي المنع
اظهر اقول لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض ولو فرض الزاوية
حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين وتر يمر على جميع تلك
السطوح وهو غير ممكن اذ كل وتر يفرض فقد يوجد في جانبه الذي يلي المبدأ
خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق الخط الوتر خطوط غير متناهية من
تلك الموازيات لا يلاقيها شيء منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى
ولما كانت الصورة الجسمية على فرض تجردها عن الهيولى غير خالية عن التناهي واللاتناهي
وبين المص فساد لا تناهيها اراد ان يبين فساد تناهيها حتى يثبت
ما هو المقصود في هذا الفصل من عدم تصور تجردها عن
الهيولى فقال واما بيان انه لا سبيل الى القسم
الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاطها

حد الحد او محدود فتكون شكلا لان الشكل هو الهيأة الحاصلة من
احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار اي السطح اذا كان الشكل
سطحا كالمثلث والمربع وامثالهما او الجسم التعليمي اذا كان الشكل جسما
كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط اي النقط وان تصور
احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود فلا ينتقض التعريف
طردا واما انتقاض عكسه بهيأة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا غير بعضهم
التعريف بالهيأة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا
او محاطا به وعلى هذا يندرج محيط الكرة في التعريف ويخرج محيط الدائرة
بتخصيص المقدار بما سوى الخط مع ان التفرقة بينهما في اطلاق الشكل صعب ولك ان
تبقي المقدار على اطلاقه فيصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجب
تخصيص الاحاطة بالتامة اذ ليس للخط جهة سوى الطول فاحيط بنقطتين
في المحدود وليس له جهة اخرى حتى يتصور احاطة شيء بها كما كان للسطح العرض
والعمق حتى يتصور كونه محاطا فيكون احاطة النقطتين بالخط المحدود
تامة كما ان احاطة الخط الواحد في الدائرة والخطوط الثلاثة في المثلث
تامة والهيأة انما تكون للامور القارة الذات المجتمعة الاجزاء في الوجود

١٣٢

في الوجود والزمان المعين كاليوم ولا حظ به حدان هما الآنان اي
اوله وآخره لكن لا وجود له مستقرا نعم يرد هذا على من عرف الشكل
بما احاط به حد او حدود اللهم الا ان يخصص الموصوف في تعريف المقدار
القار وحيث يكون المراد من الاحاطة ههنا ما يكون تامة فخرج هيأة
الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف بان تكون نفس تلك الهيأة
او من مقولة الكم بان تكون معروضة لها فانها لا تسمى بالشكل
فذلك هو الشكل والثان نعمم الشكل ونريد مطلق الهيأة الحاصلة
بسبب انتهائه اذ الثابت بالبرهان السلمي الدال على تناهي الجسم في بعض الجهات
لا في كلها فان المطلوب لا يتوقف الا على هذا القدر لما ان يكون الجسمية
الذاتية اي الصورة الممتدة هي طبيعة نوعية لا يختلف مقتضاها في
افرادها وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد
سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلا او من جهة كونها قابلا
لكن اللازم من جهة القبول عدم الاختلاف الشخصي ومن جهة الفعل
عدم الاختلاف النوعي لان مقتضى الطبيعة النوعية يجوز ان يتخلف
شخصا لجهة تعدد القابل على انه على تقدير يكون الجسمية حين التجرد فاعلا

١٣٣

لم يكن التعدد الشخصي في الاشكال والهيئات العارضة قابلا لقبول التشخص بالتعدد

لنوع واحد هذا خلاف لما وقع في شرح حكمة العين في فساد كون الشكل

مقتضى الطبيعة الامتدادية لذاتها من لزوم كون شيء واحد فاعلا

وقابلا فهو منظور فيه كما سيأتيك بيانه او بسبب لازم الجسمية وهو

التناهي على الشقين يلزم مماثلة شكل الجزء والكل بل مساواتهما لاشتراكهما في

الطبيعة الامتدادية او لازمها ووجوب التساوي في المعلول عند التساوي في العلة كما

حقق في محله واللازم وهو نفي الكلية والجزئية في الاجسام باطل فالملزوم مثله

واعترض عليه بان شكل الفلك عند الشيخ مقتضى طبيعته وجزء الفلك

وكله متساويان في الطبيعة البسيطة فلو كان التساوي في المقتضي يوجب

التساوي في المقتضى يلزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس كذلك واجيب

عنه بان الآثار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف بحسب اختلاف

القابل والقابل في الاجسام البسيطة اي كل فرد واحد منه انما هو مادة الكل غير مادة

الجزء بعد القسمة وقبل القسمة لا كلية ولا جزئية اصلا فان قيل ان اختلاف الكل و

الجزء لو كان بحسب اختلاف ماديتهما كان اختلاف المادتين بحسب اختلاف مواد

اخر وهلم جرا قلنا الاشكال والصور تختلف بحسب اختلاف المادة واما المادة

١٣٧

واما المادة فهي انما تختلف بالعوارض كما ان التقدم والتاخر يعرضان للزمانيات
بواسطة الزمان وللزمان بحسب نفسه لا باعتبار شيء آخر فكذلك الكلية و
الجزئية انما تعرضان للماديات بواسطة المادة وللمادة بحسب نفسها
لا باعتبار مادة اخرى او بسبب امر عارض لها وهو ايضا محال او
لا يمكن زوالها اي زوال الاتصال الشكل بزوال الامر العارض فامكن ان يتشكل
بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من
الهيولى والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف
وفيه نظر لان الاختلافات المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم من
غير ورود انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات
المختلفة من التدوير والتكعيب فالاولى ان لا يجعل لزوم المحال مقصورا على
لزوم الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال اذ الاختلافات المقدارية
والشكلية وان حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا يحصل
الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من
لواحق المادة كما علم سابقا فمسلك الانفعال من براهين اثبات الهيولى
فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف ولا يتوهم انه لو صح

هذا الكفي اي يقال لو كانت متهيئة لكانت مستعدة لكن الشكل لا يحصل

الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف فلا تم

المقدمات المستدركة لان ما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى الانفعال

التجددي والقوة التي لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق القبول

والاتصاف فان لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شيء واحد

ولا محذور فيه فاجتماع القبول والفعل مطلقا لم يقم دليل على

امتناعهما وكونهما مما يوجب اثنينية الذات الموصوفة بهما الا في القبول

التجددي والفعل القابل له وانما نحصر الاقسام فيما ذكره المص لان لزوم

الشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والامور التي تكتنف

بالحامل لا يخ اما ان تكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما

ان يكون امر مفارقا عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين او يكون

غير مفارق عنها واعترض بعض المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية

الجسمية المطلقة فنختار ان العلة للشكل امر عارض لها واللازم منه ليس الا

امكان ان يتشكل الطبيعة المطلقة بشكل آخر فيلزم امكان تبدل الهيولى

والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف المفروض ولا يلزم منه امكان تشكل

تشكل الصورة المجردة بشكل آخر لان العارض للطبيعة يجوز ان يكون
عين التشخص او ولا اختلاف فيه فلا يمكن زواله وان اريد بالجسمية
المخصوصة فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة او لازمها
ولا يلزم منه شيء من المحذورين لا اتفاق الاجسام في شكل واحد ولا
امكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما افاده السيد
المحشي من ان الشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والشكل المخصوص
معلول للجسمية المخصوصة ولا محذور وفيه تفصيل انه ان اريد بالشكل
الشكل المطلق نختار ان علته الجسمية المطلقة او لازمها واللازم
منه اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه انما المحال
اشتراك الجميع في شكل مخصوص كالكروية مثلا وان اريد به
الشكل المخصوص نختار ان علته الجسمية المخصوصة المفروضة التجرد
فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال فوقوع الكلام في تخصيص الصورة
المفروضة التجرد عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذا نال
الصورة لما انفكت الجسمية المطلقة او لازمها فلزم عدم تعددها او لا من عارض
وهو يستدعي وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص والتعاين

١٣٧

ی الامتداد لا یتصور الا بعد تحقق المادة فالحکم اللازم فی الشق الاول فرض کون
الجسمیة علة انما هو شیء واحد هو نفی التعدد والتغایر فی الاجسام لکن
الصورة علیه الاتفاق فی الشکل تعبیرا عن الشیء بلازمه الشیخ الموضح والفاضل
الحسیان اسقط اسم المادة عن الصورة المفروضة التجرد وحرما
التلفظ به قولا دون ما یتفرع علی معناه من اللواحق والغواشی
فاسمعنا فی ابداء احتمالا عائدة الی العوارض المادیة **فصل فی ان الهیولی**
لا تتجرد عن الصورة یرید ان یثبت فی هذا الفصل ما یکون مبینا لملازمة الهیولی للصورة
لیتم ما هو بصدده من اثبات التلازم بینهما فیقول لانها لو تجردت
عن الصورة فاما ان تکون ذات وضع ای قابلة للاشارة الحسیة فان
الوضع مقول بالاشتراک علی ثلثة معان احدها کون الشیء بحیث یشار
الیه اشارة حسیة والثانی جزء المقولة وهو هیأة عارضة للشیء بحسب
نسبة اجزاءه بعضها الی بعض والثالث المقولة وهی هیأة معلولة
للنسبتین نسبة بعض اجزاءه الی البعض ونسبة بعض اجزاءه الی غیره
والمراد ههنا هو الاول کما لا یخفی او لا تکون لا سبیل الی کل واحد من القسمین
فلا سبیل الی تجردها عن الصورة لانه لا سبیل الی الاول فلانها حینئذ اما ان

اما ان ينقسم اولا سبيل الى الثاني كما مر وضع بالاستقلال وهذا انما

يكون اذا كان جوهرا وقد مر بيان جوهرية الهيولى فهو ينقسم بالفعل او بالقوة

على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا سبيل الى الاول لانها اما ان ينقسم في جهة

واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم انقسامها الا في جهة واحدة

واستقلالها او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا لعدم انقسامها

الا في جهتين واستقلالها او في جهاتها الثلث فتكون جسما قيل لا نسلم ان كل

ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بذات الوضع في ترديد

البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض السارية في الاجسام والهيولى

المجسمة منقسمة في الجهات وليست اجساما وان كان المراد بها ما هو

بالذات فالترديد غير حاصر لجواز ان تكون الهيولى المجردة ذات وضع

ولا يكون لها الوضع في نفسها ولا من قبل الصورة بل من شيء آخر ويمكن ان

يجاب باختيار الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع بالغير لكان

ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون اما جسمية او في جسم فيلزم ورود

انا لو لم يكن ثمه ما له وضع فحينئذ لم تكن الهيولى ذات وضع لا بالذات

ولا بالغير فعلى تقدير انقسامها حينئذ في الجهات كانت الهيولى مجسمة

١٤٠

مع فرض تجردها لما عرفت فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تجردها عن الجسمية كما لا
تكون ذات وضع بالكل لا تكون ذات وضع مطلقا ولا كل واحد منهما اي من كون
الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما باطل اما الاول
فلا يجوز ان تكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال محال لانه اذا
انتهى اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين او مستديرين بنحو
واحد من الاستدارة لئلا يختص الابطال بقسم واحد من الخط الجوهري
فاما ان يحجب ذلك الخط الجوهري تلاقيهما اي تلاقي نهايتي الطرفين او لا يحجب
لا جائز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين يجتمع منهما
اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه فيمكن ان يتعلق الحكم بامتناع
التداخل المحجم عند حصول التالي فيما فرض فيه ذلك والمحجم العظم
والمقدار التالي لزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما منتف ههنا
اما الاول فلان الكلام في وجود خط واحد مستقل على الانفراد لا في
تأليف الجسم منه واما الثاني فلان الخط لا قدر ولا عظم له في العرض
فيلزم حين التداخل اذا فرض خطوط متلاقية في العرض مساواة الكل
والجزء وهذا يجوز وانه تداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط والسطوح

والسطوح العرضية في الجهة التي لا امتداد لها في تلك الجهة واما الحكم

بامتناع تداخل الجوهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورتين

والجوهرين على ما قرره المتأخرون فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل

الجوهرين الجواهر المتحيزة بالذات ويؤيده ان العقل شاهد بان المتحيز بالذات

يمتنع ان يتداخل في مثله بحيث يصير حجمهما حجما واحدا لكن لا الجاء عند العقل

صيرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا اذ لا فرق عنده في الصورتين

في فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل

سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي بعضها

بنفس الماهية والحقيقة لا يقال لو وقع التداخل بين الخط الجوهري واحد

طرفي السطحين المتماسين المتلاقيين لم يلزم الا تداخل جوهر وعرض ولا فساد فيه

لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات لذوي النهايات للاشياء واعدام في

النهايات فاذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين فالتداخل هنا في الجواهر

المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يحجب ولا ان لا ينقسم الخط في

الجهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الآخر وهو محال كما مر في

ابطال الجزء واما انه لا جائز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا

١٢١

انتهى اليهما فى الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد

منهما باطل على ما مر فى الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما فلانه لو كان جسما لكان

مركبا من الهيولى والصورة فى الحكم لما مر ولما ابطل الشق الاول من الترديد لا ولي

اراد ان يشير الى الشق الثانى فقال واما انه لا سبيل الى الثانى فلانها اذا كانت

الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا فاذا اقترنت بها الصورة

الجسمية فلا يخلو اما ان لا تصير ذات وضع وهو محال لان المركب من

الهيولى والصورة جسم وكل جسم فى مكان فهو قابل للاشارة الحسية

واما ان تصير ذات وضع فاما ان لا تحصل فى حيز اصلا او تحصل فى جميع الاحياز

او تحصل فى بعض الاحياز دون بعض والاول والثانى محالان بالبديهة

والثالث ايضا محال لان حصولها فى كل واحد من الاحياز ممكن لتساوي

نسبتها الى جميع الاحياز والامكنة وكذلك الصورة لا تقتضى الاحياز مطلقا

لا معينا فاذا كانت الهيولى وحدها متساوية النسبة الى جميع الاحياز فلو حصلت فى

بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال لان المرجح اما

الفاعل الخارج المفارق فهو لا يؤثر تأثيرا خاصا الا باستعداد ولا

استعداد لها بموضع معين فان نسبتها الى الكل سواء واما

واما المخصصات السماوية من الحركات والاوضاع فانما توثر فيما له جهة او تعلق بذي

وضع كالنفس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها علاقة

بذي وضع وبتلك العلاقة تتاثر بالاحوال السماوية واسباب الحوادث والهيولى

اذا كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا يخصص بها حادث من الامور

الطبيعية والفلكية لا بعد حصولها في عالم الاجرام وتعين حيزها ما ظهر

وكلامنا في نفس التحيز والمظهر فالهيولى لو تخلت عن الصورة ثم فرض تصورها

بصورة لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال واعترض عليه بان استحالة القسم

الثاني بان امتناع لحوق الصورة الجسمية بالهيولى المجردة لا يدل على

امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون الهيولى المجردة عن الجسمية

صورة نوعية وامتنعت عن قبول الصورة الجسمية ابدا او اجيب عنه

اما اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الجسمية فتكون جوهرا

معقولا بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم تكن هيولى اذ حقيقة

الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث من الصور

والاعراض وان لم تكن كذلك بل يكون جوهرها جوهرا قابلا

للحوق الصورة ثم كونها بحسب ذاتها لكن لحوق الصورة اي حادث

١٤٣

كان هو الذي يستلزم تجسمها المستلزم للمحال والممكن لا يستلزم المحال وكذا يقال في هذا
بالنسبة الى عدم العقل الاول وعدم الواجب مع انه اي الاول ممكن والثاني محال كأن استلزم
عدم العقل عدم الواجب تعالى من حيث ان عدم العقل ممتنع بوجود الواجب تعالى
واما بالنظر الى ذاته فعدمه لا يستلزم محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا
ليس كذلك فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من تجرد
الصورة بعد فرض تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام في
هيولى الاجسام هل هي في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم
تجسمت ولهذا قال الشيخ في الشفاء في بحث تقدم الصورة على
المادة في الوجود واما انه هل يوجد هيولى بدون صورة
فذلك بحث آخر لا يهمنا فيما نحن بصدده وفي هذا الوجه
ضعف لجواز تجرد الهيولى عن الصورتين بعد التلبس بهما
ولحوق صورة نوعية بها مانعة من قبول التجسم ثانيا فالتخصيص بهيولى
الاجسام غير مجد واعترض ايضا بان التخصيص لخصوص الهيولى في حيز
معين يجوز ان يكون بسبب اقترانها بصورة نوعية مخصصة
للاجسام باحيازها الطبيعية واجيب بان الصورة النوعية انما

انما عينت مكانا كليا اشترك فيها كل الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء
ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصا للهيولى بجزء معين منها
وقال الفاضل الميبذي والهمان يقولون يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى او
حالة من الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول افساده ظاهر
لان المخصص للجسم بجزء معين من المكان الكلي الواحد من الاجسام البسيطة
لا يكون الا امرا حادثا فيحتاج في حدوثه الى مخصص من الحركات و
الاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقتها الصورة وهي مجردة عن
تلك الصور ثم قال وايضا قد تكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا
حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى لا تخصيص
لها في ذاتها بمقدار دون مقدار او بعنصر دون عنصر بل هي قابلة في
ذاتها الكل على السوية فتصغر فيجوز لها بحسب ذاتها ان يلحقها مع الصورة
الجسمية مقدار كالمقدار المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى مخصص
غير الصورة النوعية ولما استشعر المصنف ورود معارضة على قوله ان
الهيولى المجردة لو لحقتها الصورة لم يكن بد من ان يحصل في موضع معين
مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وهي ان الجزء المائي

١٢٥

اذا افسد الى الهواء حصل في بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبتها الى الجميع ما

على السوية اراد ان يشير اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على هذا

التقدير بان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب اولى بموضع

من اجزاء المكان الكلي لما انقلب اليه مع تساوي نسبته الى الجميع اذ الوجه

في تخصيصه باحدها هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة باحد

الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون

ترجيحا بلا مرجح يعني الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا له قبل الانقلاب

وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنقلب اليه اما محاذاة له طبعا او قسرا اذا لم يكن

في الموضع الطبعي للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا اذا كان فيه

ما استقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضي حصوله في ذلك

الجزء المعين من حيز المنتقل اليه ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى المجردة اذا

تجسمت **فصل** في اثبات الصورة النوعية ولما فرغ من اثبات الهيولى وتلازمها مع الصورة

الجسمية شرع الان في اثبات الصورة النوعية وهي التي يختلف بها

الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع الاجسام

الطبعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع

النوع نوعا ولهذا سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل
وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون الذاتيين
وقوة ايضا باعتبار تأثيرها في الغير وكمالا لصيرورة الجنس بها نوعا
مركبا وقبل الخوض في المقصود يجب ان يعلم ان المقتضي للآثار المختلفة المختصة
كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبعية لابد وان يكون امورا مختلفة
غير خارجة عن ذات الجسم بل هو امر حاصل له في ذاته لانا نعلم
بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا
بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصها بحيز المعين
المتحرك اليه بحسب الذات هذا ظاهر جدا وهو لا ينافي القول بالفاعل المختار
من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة الباري تعالى جل شانه الى جميع
الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حارا وبعضها باردا
وبعضها خفيفا وبعضها ثقيلا الى غير ذلك من اختلاف الآثار
والهيئات لابد له من مخصص نعم انما ينسد باب اثبات الصورة النوعية بل
سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة عند من يجعل نفس
الارادة الباري مرجحا لا وبلا استحقاق وحكمة بل مع القدرة

الاتفاقية الجزافية ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يبقى صحة بحث
ونظر ولا يأمن الانسان ان يخلق فيه جزافا اسود يدفع النظر وبرهانا يخلق فيه
يغير الشيء على خلاف ما هو عليه وهؤلاء في الدولة الاسلامية
بازاء السوفسطائية في عصر الاقدمين فانهم اثبتوا للباري تعالى ارادة
جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الرحى واعادة المعدوم وغير
ذلك ومن هؤلاء من سد باب المصالح لادلتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل التحقيق ان
بظهور مثل هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض وانطمست
العلوم الحقيقية القدسية واذا تمهد ما ذكرناه فنقول لكل نوع من انواع الاجسام
مخصص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحركة اليه عند خروجه
عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضي لاختصاص ذلك النوع
بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى او
صورة اخرى وكلا الاولين باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام في ذلك
الحيز وكذا الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك العناصر في
الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث وعلى هذا الشارح
بقوله الاختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس

الذي لا من خارج عن الجسم ولا هيولى كما قررناه واما ان يكون للجسمية العامة
او لصورة اخرى ولا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك
الحيز المعين فتعين الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات في هذا
المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي اسناد
الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسند اختلاف الصور ايضا
في العنصريات الى اختلاف الاستعدادات في موادها المشروطة بالصور السابقة
وفي الفلكيات الى اختلاف قوابلها في الماهيات فلم لا يجوز اسناد اختلاف
الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة الاعراض
ومباديها من ان كون الجسم يستحق اينا غير حصوله في الكائن
وكونه بحيث يقتضي برودة عند عدم القاسر غير برودته وامتناع تحصل
الجسم منفكا عن تلك المبادي فان السبب المقتضي لسهولة تشكل الماء ولرده
الى شكله الطبيعي ووضعه الطبيعي باق عند جموده او اصعاده بالقسر
او تكعيبه ومنها ان كون تلك الصور مصادر لاعراض مختلفة غير
متناهية بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك في سائر الابواب
لا بان يصدر بعضها بتوسط البعض ينافي قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد

وان استندوها الى الصورة تعدد الة بطل قولهم المادة الواحدة لاتتقوم
بصورتين في درجة واحدة ولانجوز ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد
اذا كانت هناك جهات وشروط مختلفة فهذه الصورة تفعل بحسب ذاتها
وتنفعل بحسب المادة وتقتضي حفظ الاين بشرط الكون في المكان الطبيعي والعود
اليه بشرط الخروج عنه وبهذا السبيل سائر الاعراض واعلم ان اثبات ان في
كل نوع من انواع الاجسام صورة منوعة جوهرية لا يخلو عن صعوبة ولا بد
بنا بسط في الكلام ثم تعيين ما هو الحق في هذا المقام الذي فيه خلاف بين
اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ الرئيس ومن هو في طبقته وبين
الاقدمين من اليونانيين كهرمس وفيثاغورس وافلاطون وحكماء الفرس و
الرواقيين ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول ان للمشائين في اثبات تلك
منسوب الى الرواق بضم الراء المهملة وتخفيف الواو وهو البيت
الصور مناهج ثلثة الاول من جهة كونها مبادي للاثار المختلفة وهو الذي
اوردناه ههنا تقريره ان الاجسام تختلف بالاثار فتلك الاثار
ليست واجبة لذاتها فلا بد ان يكون لها مباد فمباديها اما ان تكون
هي الجسمية او الهيولى وامور اخرى والاولان باطلان كما ذكر
فهي امور مغايرة لهما فاما ان تكون مفارقة عن الاجسام وهو ايضا

ايضا لما كان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا اختلاف اثاره

في الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فلا ان تكون خارجة عن حقائق

تلك الاجسام او داخلة والاول باطل لاعادة الكلام في تخصيصها فهي

اسير داخلة فتكون صور الاعراض او هو المطلوب واعترض عليه بوجوه

الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام على السوية لم لا يجوز ان

يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجساد دون بعض كيف وقد ذهب

افلاطون ومن تبعه وحذا حذوه من المتألهين من حكماء الفرس كما قال

الشيخ الالهي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق وغيرها

الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب وبسائط العناصر ومركباتها

ربا في عالم القدس هو عقل مدبر لذلك النوع ذو عناية به وهو الغاذي

والمنمي والمولد في الاجسام النامية لا امثال الصور وهذه الافعال المختلفة في

النبات عن قوى بسيطة عادمة الشعور فينا على نفسنا والا لكان لنا

شعور بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة في ريش من رياش الطاوس

انما كان لاختلاف امزجة تابعة لريشة من غير قانون مضبوط

ورب نوع حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام

وهيأتها التي في الافلاك او نسب كواكبها وهيئاتها المركبة العجيبة ظلال الاشراقات
نورية ونسب معنوية في تلك الارباب النورية كان الهيئة البسيطة لنوع
كرائحة المسك ظل الهيئة نورية في رب طلسم نوعه قالوا وانتقال
الذهن الى النار لما بينهما ليس لقصوره عن الخلاء على ما ذكر في موضع
ولا بجذب النار بخاصية لها فهو ايضا التدبير متعلق بصنم النوع
الناري الحافظ للصنوبرة ولغيرها وهو الذي سماه الفرس اردي
بهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات ارباب الطلسمات وهرمس
واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها بل ادعوا فيها
المشاهدة والحقة المتكررة المبنية على رياضاتهم ومجاهداتهم و
ابدانهم واذا فعلوا هذا فليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين لا يناظرون بطليموس
وابرخس حتى ان رسطو عول على ارصاد بابل واذا اعتبر رصد شخص واشخاص
من معدودة من صحة الارصاد الجسمانية في الامور الفلكية حتى يعتمد من
تلاهم وبنوا عليه علوما كالهيأة والنجوم فكيف لا يعتبر قول اساطين
الحكمة والتأله في امور شاهدوها بارصادهم الروحانية في
خلواتهم ورياضاتهم باهل الاول وليس للمشائين دليل على حصر العقول

١٥٢

العقول عشرة او عشرين او ما يجمله في السلسلة الطولية ولا يلزم ان ناخذ
الافلاك في الترتيب او انما ناخذ العقول في الترتيب الطولي العقول كما بيّنه شيخ
الاشراق ويحصل منها مبلغ كثير على الترتيب الطولي يحصل من تلك الطبقة
على نسبتها طبقة اخرى عرضية يجري مجرى الفروع يحصل من الفروع الاجسام
الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات الاشرف فالاشرف من الاشرف والاخس
من الاخس عند الفريقين كثير كما في الفرز ولا يعلم جنود ربك الا هو قالوا
وليس هذا النوع لنفس فان النفوس لابدان وانها لم يتالم بتالم البدن انما هو صاحب
النوع لا يتالم بتالم نوعه وللنفس علاقة ببدن واحد ولهذا النوع عناية
بجميع ابدان نوعه والنفس يحصل منها لو من البدن الذي يتصرف فيه
حيوان واحد وهو نوع واحد ورب الطلسم ليس كذلك فانه رب
الطلسم لنوع اذا كان فياض الذات لذلك النوع فلا يكون محتاجا الى الاستكمال
بخلاف النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال بالجسم وعلاقة الاجسام
انما هي لنقص في جواهر النفوس يستكمل بالعلاقة ومن له رتبة الابداع بجسم
لا يقهره علاقة ذلك الجسم كمال الالتفات المحض التشبه بمبدائه
الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانية نقص له والذي بنوع الجوهر

وبحصر او بحو كيف يتفق هو بعد الغرضية وكل هذا ظاهر لمن له اقل
حدس والثاني سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم
منه ان لا يصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن
للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق
الآثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها ولنجيب
عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار انما تصدر من
الاجسام او من المفارق بواسطة مبدأ قريب مقارن لها طبعا فان الاحراق
يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن في الاجسام
الا الهيولى والصورة الجسمية لم تحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد ان
يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار الا ان الاعتراض الثالث للشارح
لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضا كما هو اثر في الاجسام فلا يلزم ان
يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبدأ الحركة وليس بصورة
جوهرية والحرارة في الحديدة الحامية مبدأ الحرق للجسم والحركة
في بعض المواضع سبب الحرارة وليست بصورة جوهرية وهكذا
في اشياء كثيرة لا يدعي انه ليست هذه الاشياء آثار اما ذكرتموه

ذكره فيما هي معدات والواهب غيرها لانا نقول مثل هذا فيما اسميته قوى

صور وايضا قد برهن الشيخ الرئيس في بعض مؤلفاته على ان الطبيعة

لا يجوز ان تكون مبدأ للاشياء المنسوبة اليها لو لا ذاتها على ما هو المشهور

عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبيعية كما يقال ان طبيعة

الحجر مثلا مبدأ الحركة الهابطة وطبيعة النار مبدأ الحركة الصاعدة

وهكذا لما يقال في الكيفيات الاخر مثلا يقال ان طبيعة الماء مبدأ لبرودتها

وطبيعة النار مبدأ لحرارتها والمبدأ ذلك الحيث قال وذلك لان مصدر الفعل

في الجسم قوة موجودة بالجسم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة

وضع بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام

لا يصدر عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا

يصدر عنها فعل بلا واسطة اجسامها لو الفعل الذي بواسطة جسمها اشترك

في تمامه انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح فعلها

في الجسم وشركة ذلك الجسم فانه لا يكون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون الجسم

واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها محال

فمعنى قولنا ان الطبيعة مبدأ لذاتها لهذه الاشياء مثل الحركة والحرارة

مثلا او غير ذلك هو ان الجسم المنطبع بتاثير الطبيعة انما يستعد
بتجدد الطبيعة فاذا تم استعداده لها افاضها واهب الصور عليها باذن
خالقه جلت قدرته الا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام شرطا لقبول
ذلك الفيض قيل ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك وهكذا في غير هذا
اذا تاملت وجدت بعض الهيئات والصفات مقدما وجوده على وجود البعض
ووجوده شرطا لوجود المتاخر وكذلك نسبة النفس الى قواها بعينه نسبة الطبيعة
الى ما قلناه هذا كلامه فيعلم انه لا يخفى ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما
نحن بصدده تاييدا عظيما فانه لما اثبت ان فاعل الحرارة في النار و
البرودة في الماء ليس امرا مغايرا لتلك الاجسام فلينجر مثل ذلك في الحرارة التي
تحصل في غير النار والبرودة التي تحصل في غير الماء وكذلك في ساير
الاثار كالاحالة التي شبيه هي بالمغتذي والانماء والتوليد والتصوير وغير
ذلك مما ينسبونها الى الطبايع لم يثبت الا كونها من الشرائط والمعدات التي لا ينافي
العرضية كالميل والحرارة والبرودة وامثالها والعجب ان القوى كالغاذية
والمصورة عندهم اعراض مع انهم يسمونها فاعلة وينسبون
اليها افادة الصور فاذا كانت هذه الوتيرة القوية عندهم

عند الاعراض فغيرها اولى بالعرضية والمنهج الثاني من جهة كونها مفتقرة

الى المادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام اي غير الهيولى الجسمية

مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك عنه فهو اما ان يكون عرضا

او جوهرا والاول باطل لكونه مقوما للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة

معرى عن الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص

نوعا من انواع الجسم فانا لا نقدر ان نتصور جسما لا يكون فلكا ولا

عنصرا ولا حيوانا ولا شجرا فلا يوجد الجسم المطلق الا بالمخصص

فيتقوم وجود الجسم بذلك المخصص والمقوم للجوهر جوهر وذلك لا من جوهر فهو

الحال في المادة او محل لها والثاني باطل بالوجدان لانتقالها الى غيره مع بقاء

المادة في العالمين كما في العناصر فيكون حالا والجوهر الحال يكون صورة وهو

المطلوب ولا اعتراض عليه من قبل الرواقيين بوجوه اما اولا فبان الاحتجاج

على حاجة الجسم وافتقار المادة الى ذلك المخصص لا يلزمها للجسم

وعدم التصور خلوها عنها غير صحيح لان استحالة الخلو عنها لا يدل على

جوهريتها وافتقار المحل اليها اذ الجسم لا يخلو عن مقدار وشكل

وتحيز مع اعترافكم بعرضيتها ولئن سلمنا ان يقومها يصح تبدلها

مع بقاء محلها فلا يكون جوهر النوع في شيء من ذلك في تبدل الصورة على الهيولى
مع بقائها بعينها واما ما ذكرتم في افتقار المادة الى تلك الصورة
من جهة التصور خلوها عن الصورة فلا يمكنكم دعوى امتناع خلوها
عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك لا يتعرى الجسم عن شكل
وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق غير ممتنع
الوقوع في الاعيان الا بالمخصصات لو اوجب كون تلك المخصصات
مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية كالانسان
مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقوم والتحصيل
ههنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات الجنس صورا فلكم
ان تسموا مقومات الانواع صورا فان قيل الماهية النوعية تامة
التحصل قلنا مثل ذلك في الجسمية فانها بالقياس الى افرادها
مع قطع النظر عن اللواحق التي سميتموها صورا نوع حقيقي تام و
الاحتياج في الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين الجسمية والانسانية
فهذا لا يوجب نقصان احدهما وعدم تامية الاخرى فان قيل مخصصات
النوع تعرض عند تشخصه ولها توارد وتعاقب ولا يتقوم بها حقيقة النوع

١٥٨

النوع قلنا بان فرضه صورا ايضا يحتاج الى الاجسام والهيولى باسباب

خارجية واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرهما فانها قد تلحق الهيولى من جهة

تلك الاسباب وهي ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام في دعوى

كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو والبحث

انه بما ذا تبين لكم تقويمها لوجود حاملها فان استدللتم بكونها مخصصة

للجسم المطلق فكذلك يقول في مخصصات الانواع او بلزومها للاجسام فيجري

الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر على قاعدتكم هو

الموجود لا في موضوع فصور المركبات تقويمها موجود في موضوع فتكون اعراضا

وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محل مستغن عنها لان صور العناصر على

رأيكم كافية في تقويم المادة والا لما صح للعناصر وجود وصور

العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على مذهب التحقيق

وهي في قوامها مستغنية عما يحل فيها فما فرضتموه صورا هي

اعراض فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية القوام عن صورة

اخرى لكن المجموع غير الافراد والمجموع جوهر والصورة مقومة لوجود

المجموع فيكون جوهرا قلنا المجموع اذا نظرنا اليه مفهوما من حيث هو مجموع

المنهج الثالث

وجاز له اشياء مع اجتماع عوارض الاشياء في العناصر الباقية الصور
ولا اجتماع عرض فصور المركبات ان كانت تقوم وجود افليست بمقومة
للعناصر بل تقوم اجتماعها ولا الاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز ان يكون
عرضا المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات الاجسام تقرير وان
الصور اذا تبدلت في الاجسام تغير بتغيرها جواب ما هو بخلاف الاعراض
اذ تبدلها في الجواهر لا يتغير جواب ما هو فليست الصور اعراضا والايراد
عليه بنا على القول بان من الاعراض ما يتغير بتغيره جواب ما هو فان الحديد
قبل ان يحصل فيه هيأة السيف اذا سئل عنه بما هو حسن الجواب بانه
حديد او بحد الحديد ثم اذا حصلت فيه الهيأة السيفية فسئل
عنه بما هو يجاب بانه سيف ولا يحصل فيه الا الاعراض
كالشكل والحرارة وهكذا الطين اذا جعل لبنات في بني بها بيت
لا يجاب بالطين بل بالبيت ولم يحدث فيه الا الاجتماع وهيأة هي اعراض
نقضا لم يتبدل الحدود ولا مدخل له في كون المتبدل له جوهرا او عرضا
كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل ما يتبدل له جواب ما هو ورسم العرض
ما لا يتبدل وكذا التفرقة بين الماهيات الطبيعية كالحيوان

كالحيوان والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير
مفيد بان يقال الجوهر ما يتبدل بتبدله حدود الماهيات الطبيعية الجوهرية
والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس بين الجوهر والعرض في شيء من المواضع
اللهم الا ان يجدد اصطلاح آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح
في الجوهر والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود
في الموضوع وبين جميع الضابطة في العرض الى استغناء المحل عنه وعدم تقومه
به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه به وظاهر ان هذا التقوم تقوم
الوجود لا تقوم الماهية فان المحل الصوري لا يحتاج اليه المحل بحسب
الماهية اذ يعقل المحل بدونه والمتقوم بشيء بحسب الماهية لا يمكن تعقله
بدون ذلك الشيء فافتقار المحل الى ما يحل فيه من الصور في تقوم الوجود
لا في تقوم الماهية الحقيقية فيرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم
ما فيه غاية ما يتاتى للذاب عن الاقدمين ان يبحث مع اصحاب جوهرية
الصور الطبيعية من المشائين واما الذي وضح لك في هذا المبحث هو انه
من علم المتقرر في مدارك المحققين من الحكماء انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة
محصلة نوعية واحدة طبيعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات الطبيعية

١٦١

من مقولتين مختلفتين نعم يمكن في الطف المركبات الاعتبارية والصناعية

التي لها وحدة تجري مجرى الاجتماع والصناعة وقد قالوا ليس كل يقيني

بمعنى يوجب بحمل الذاتيات الحد واقعة تحت جنس فان الكائن الانسان

مع البياض نوعا ومع القلانسوة نوعا اخر فيكون الانسان جنسا ولهذا

حكموا بان مفهوم المشتق كالابيض والاسود لا يخلط لها التي تحصل

النوعي كالبياض لهما من ذاتيات وميل او نسبة لم يكن مجموعهما من مقولة واحدة

ومنعوا عن تجويز كون حقيقة واحدة مندرجة تحت مقولتين

بالذات فان الانسان والجسد وعليه حيوان عالم طويل قائم الى غير ذلك

لكن لا يوجب هذا كونه مندرجا تحت نوع الجوهر والكم والكيف والوضع

وغير ذلك نوع تحت جنس بل انما هو واقع تحت واحد من المقولات العوالي

وهو الجوهر بالذات ولا تحت الاخر الا بالعرض فاذا علمت هذا فنقول لا شك

ان كل واحد من الجسم كالنار والهواء وغير ذلك حقيقة محصلة لها

ما خاطب طبيعة من الجزء الذي هو مشترك بين سائر الاجسام ومن امر

اخر مختص ولم يكن كل الجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر بل يكون من

مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت

تحقق ولا الجوهر ولا شيء من المقولات البواقي بل لا يكون لها حقيقة محصلة
تحدد بها ويكون كالجنس الموضوع بجنب الانسان والنوع خلافا لمذهب فهي بالاتفاق
ان يكون للنار جزء مختص جوهري سوى الجسمية وهو المسمى بالصورة النوعية وايضا
تلك المختصات انما هي مباد للفصول الذاتية لانواع الجسم على
ما هو المفهوم عندنا من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبة ماخوذان من المادة و
الصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة للحقائق في الذهن وفي الخارج
على ما هو رأي المحصلين الذاهبين الى انضباط الماهيات في انحاء الوجود وفي
حصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في الاذهان فاذا كان فصول
الجواهر جواهر بالمعنى الذي مر ذكره وفصول انواع الاجسام متحدة الحقيقة
مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك الصور جواهر ويترتب القياس بنظمه
الطبيعي هكذا الصور الطبيعية فصول الجواهر وفصول الجواهر جواهر فالصور
الطبيعية جواهر فاذا كان في حقائق الاجسام فصول ذاتية مختلفة فهي
الصورة النوعية باعتبار فيجب ان يستند الآثار المختلفة المختصة بنوع
نوع من الاجسام الى تلك الصور لوما لا استناد وان كان لكل نوع منها
ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين تقوم بكلاءة ذلك

١٢٣

النوع باذن مبدع الكل جلت اسماؤه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل
الاجسام انواعا فلا يكون لها مبادي في المواد بل يفيدها مفيد من خارج
فان الاستعداد او اللااستعداد البسيط بطبايع محصلة يتقوم بها
انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة يتخصص بها تخصصا الجسم
اوليا وانما شانهما الاعداد لا الافادة ولاختلاف تلك الصور في
الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة لا الى اختلاف ذوات
الهيوليات او اختلاف استعداداتها فانها متفقة بحسب الذات على الهيوليات
واستعداداتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف الهيوليات
او اختلاف استعداداتها انما يصلح لاختلاف التشخصات وانحاء
الحصول لا الحقائق انفسها بل الجواد المفيد لجميع الحقائق هو الباري
المتعالي او فوق عقبه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية
روابط فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم
الصورة الجسمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلاثة متحصلة بها حقيقة الجسم
بما هو جسم ومتقومة بها حقيقة الهيولى كما سياتي في بحث كيفية التلازم والصورة
الطبيعية متممة لحقائق الانواع الجسمانية ومتقومة بها وجود الجسم

الجسم وهو بسيط جسم والعقل فهو كلي لا بالصورة الجرمية الجسمية ولا بالصورة الطبعية
فالجنس بالصورة الجسمية مقوم لحقيقة الهيولى والطبعية مقوم لحقيقة الجسم فكل
من الصورتين من حيثية تقييدية بشيء وتعليلية لآخر كالفصل بالقياس إلى النوع
وحصة من الجنس وفي التشخص بالقياس إلى الشخص وحصة من النوع ولما كانت
الصورة الجسمية تتبدل بتبدل الصورة الطبعية كما صرح به الشيخ الرئيس في التعليقات
وغيرها من أن كل صورة تخالف الصورة الطبعية تختص بها مقدار وشكل آخر و
امتداد آخر فيختص بها الاتصال فلا ينبغي لأحد أن يتوهم أن الصورة الطبعية
تقوم وجود الجسم البسيط كالهيولى بالقياس إلى الصورة الامتدادية لأن الجسم
جزؤه الاتصال القابل لفرض الأبعاد الثلاثة وإذا تبدل الاتصال الصوري
بتبدل الصورة الطبعية يتبدل الجسم أيضا فيحتاج مع كل صورة طبعية جسم آخر
فالبين الجسم كالهيولى التي تبقى بنفسها وتقبل واحدا وإن اختلفت تقومها على
سبيل البدل والسر في هذا أن كل حال عرضا كان أو صورة يحتاج في تشخصه
إلى المحل والفرق بينهما بأن الصورة بحقيقتها تقوم وجود محلها الذي هو
المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم تشخصه وحيث
كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب

حدود كالامتداد او مقاديرها المختلفة صغرا وكبرا فالهيولى يتحفظ
شخصها بانحفاظ نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى
الصور الطبيعية المختلفة الانواع ومن هٰهنا حكموا بان الشجر اذا قطع و
الحيوان اذا مات فقد عدم الجسم الذي كان موجودا مع النفس وحدث جسم اخر
وهذا ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف متفرع على الخلاف
بين جوهرية الصور وعرضيتها ولقد اشبعنا في هذا الكلام من الجانبين المحيط
الناظر باطراف المقام وقد بقي بعد خبايا في الزوايا والله الهادي الى الصواب
وبه الاعتصام في كتابنا واعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية اثناء مباحث
التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى وكذا الكيفية لا يختص بالصورة
الجسمية بل يتناول الصورتين فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية
وهي لا توجد بدون الصورة النوعية وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية
التي لا توجد بدون الهيولى فالهيولى مع الصورتين متلازمة في الكيفية
كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله هداية يزول بها وهم واشتباه
ربما وقع لاحد في كيفية التلازم الثابت آنفا بين الهيولى
والصورة اذ الوهم والاشتباه نوع ضلال فعبر عن المص

عن ان اثبته بالهداية كما هو عادته في هذا المختصر فتقدم ههنا ما يتوقف
عليه تحقيق الكلام في المطلوب وهو ان التلازم عند التحقيق انما تقتضيه علاقة
توجب ان يكون التلازم بينهما او بين معلوليهما او بين معلول احدهما والاخر اي توجب
كل منهما بايقاع تلك العلاقة ارتباطا ما افتقاريا بينهما على وجه من الوجوه
الثابتة اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالاخر ويمكن فرض انفراد احدهما
عن الاخر وما يظنه الجمهور من ان المتضايفين الذين بينهما تلازم بحسب
الماهية بلا تحقق افتقار بينهما باطل عند التحقيق فان افتقار كل منهما
الى معروض الاخر واما المشهور من افتقار بعض كل منهما وهو اضافته
الى بعض الاخر وهو ذاته او على هذا القبيل تلازم الحقوق وتعاكس القضايا
وتقاوم اللبنتين المتحيزتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الاتحاد المتساوي
الميل نحو الارض الى مركز الكل ولو عدم من الهالازم فانما هو في حفظ الوضع
لا في الوجود فكل منهما يحتاج في ذلك الى الاخر واما المتعادلان بحسب المعلولية
فليس يصح ان يستند في درجة واحدة الى علة واحدة بل بحسب انتهائهما في حقيقة
الى علة واحدة من حيث تعدد الذات متكثرة الحيثية الاعتبارية وكل واحد
منهما يستند اليها من حيثية يصدر عنها باعتبار تلك الحيثية فكل منهما

يستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الآخر بجهة أخرى وبهذا لا يتحقق التلازم
بين المعين لعدم تكرر الوسط اذ تمهد هذا المقدمة فى كيفية التلازم بين الهيولى
والصورة فاعلم ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة لأنها القابل المحض كما
سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون فيه فعلية التحصيل
ولأنها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة فلا قبلية زمانية لها ولا قبلية ذاتية
ولا تتقدم الهيولى المتحصلة فى الوجود بالذات على الصورة والا لزم بطلان كون
الصورة سببا لوجود الهيولى فيلزم الدور والعلة الفاعلية للشئ يجب
ان يكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة ايضا ليست علة للهيولى
سواء كانت علة مطلقة او بواسطة ولان العلة يجب ان يتقدم الفاعل فى
منفعل القوة والواسطة هى معلول القابل الى الاخر طرفين احدهما معلول
مطلق والآخر علة بعيدة والواسطة معلول لاحدهما وعلة
الاخرى ولان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل فانها تحتاج فى تشخصها
الى التناهى والتشكل والاستدلال على تأخر الشكل عن الصورة بتأخره عن الحدود
المتأخرة عن المقدار المتأخر عن الجسم غير صحيح لانه انما يفيد تأخره عن ماهية
الصورة لا عن شخصها والمدعى عليه تأخره عن الصورة الشخصية ولا

٢ عن المقدار المخصوص المتأخر

١٦٩

ولا يبعد احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم الى الأين والوضع

المتأخرين عنه واعترض بعضهم بأن احتياج الجسمية في تشخصها الى التناهي

والتشكل وأمثالهما غير ظاهر لأن الجسمية شخصها متعين مع تبدل تشخص الصورة

كالشمعة المتشكلة بأشكال مختلفة وانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد التشخص

والجواب أن الأعراض المشخصة للمادي كالوضع والأين وغيرهما مما يتبع التشخصات

إلا أنها يحصل بها التميز للجسم عن سائر الأجسام ولأنها لوازم وأمارات

للتشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين وربما تعدد من تعددها الهوية الشخصية

ومن ثم ما علم التشخص المتنوع ما ومن ذكرناه لا ينافي الكلية فاحتياج الجسم

في تشخصه الى الأين مثلا لا يوجب أن لا يكون متشخصا الا بالأين مثلا لا من حيث هو أين معين بل من حيث

هو أين ما ويحتاج الأين إما أولا الى الجسم بما هو جسم ما أو أين معين الى

ما هو جسم معين وكذا الحال في سائر الأعراض التي بها التشخصات

والشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر بل إما معها أو متأخرا عنها فلو كانت

الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة

على الشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لأن

المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم عليه سواء

كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما مع التقدم على الشيء بحسب العلية فلا يتقدم
على ذلك الشيء والوجه في ذلك ان المعية في الوجود بحسب الذات انما يتحقق بين
معلولي علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما متقدمة على الآخر ايضا لاشتراكهما
في كونهما معلولين لها متأخرين عنها ولو كان المعلول المتأخر عن احدهما بالذات فلا يتأخر
عن الآخر كذلك لعدم كونه معلولا لهما وبهذا يندفع التدافع بين كلام الحكماء حيث
حكموا بان الفلك الحاوي لو كان متقدما على الفلك المحوي الذي هو مع عدم
الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء ثم حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع
العقل المتقدم على الفلك المحوي غير متقدم على الفلك المحوي لا يحمل المعية
تارة على علاقة المتلازمين بالطبع وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما
وقع لافضل المحققين في شرح الاشارات ولما ثبت التلازم بين الهيولى والصورة من
البين ان العلاقة بينهما ليست علاقة التضايف لامكان تعقل كل واحد منهما
بدون الآخر وان عرض لهما علاقة التضايف من جهة كونهما شيئين
مستعدا ومستعدا له ولكن النظر في تلازم ذاتيهما فلا بد هناك
من علة واذ قد ثبت ان شيئا منهما ليست علة للآخر فلهما
معلولا علة واحدة موجدة لهما تحقيقا لمعنى التلازم فاذن وجود

١٧٠

ولحكم كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام لتوابعهما او ذاتا

السبب الواحد اما ان يقيم كل واحد منهما بالاخر على الوجه الذي هو

معلوم الاستحالة مع الاخر فلا بد اما ان يكون كل واحد منهما بحسب

ذاتها متعلقة بنفس ذات الاخر تعلقا افتقاريا فيرجع الى الوجه الاول

او ليس هناك تعلق الافتقار من جانب فينقلب التلازم بالطبع الى التصاحب الاتفاقي

كما علمت او يكون التعلق الافتقاري من الجنبتين في الوجود لكن لا لكل من

الذاتين بنفس ذات الاخر بل بمعروضهما فيكونان عرضين متلازمين كالمعروض

كالابوة والبنوة او من الجنبتين في لكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى ولكن

لا في اصل الوجود بل في وصف اخر كالسنين المتحاذيين فيكون على افتراق في

الوجود وارتباط في ذلك الوصف فينفسخ فرض التلازم بينهما بحسب الوجود

فقد علم ان بعد فرض المقيم لكل منهما لا يمكنك ان تدبر الا في من الجنبتين

ولا ان يرفع الافتقار منهما جميعا وتقول ليس لاحديهما ان يقام بها الاخرى

اولى من ان الاخر بعكسه فقد تعين لاحدهما بخصوصها متعينة لان يقام

بها الاخر فلنا ان ننظر ايتهما كذلك وايته علة تكون لها حاجة واذ ليست

للهيولى الا قوة القبول وليست لها جهتان لتؤثر وتتأثر والقابل

من حيث هو قابل لا يكون بحسبها جوهر الشيء المقوم بل علاقة الاستعداد انما يكون
بحسب الجوهر الذي هو القوة لا الجوهر والفعلية فالهيولى ليست علة موجبة
التلازم ولا شريكتها فقد تعينت الصورة للعلية وان ليست آلة او واسطة
مطلقة فتكون جزءا من العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا او بعيدا او غير
الالة الواسطة لكن لتشخصها لا احتياجها الى الهيولى في لوازم تشخصها
من التناهي والتشكل بل لحقيقتها النوعية فقد علم ان الهيولى مفتقرة في
وجودها الى الطبيعة الصورية فتكون شريكة لعلتها الفاعلية والصورة مفتقرة الى
الهيولى لا في وجودها بل هو خارج عنها لازم لوجودها والى هذا اشار بقوله

وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل

بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا
انها لا تتجرد عن الشكل المفتقر الى الهيولى فالهيولى تفتقر في ماهية
الصورة وتشخصها في وجودها وبقائها واذ قد علمت ان الصورة
شريكة لعلة فاعلية الهيولى فلا بد ههنا من سبب اصل
هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق الذات عن
المادة وعما يتعلق بها من الجسمانيات والا لعاد بعض

١٧٢

بعض سند ومن معين هو وما الصورة التي يتحصل بوجودها من السبب
الاصل وتستحفظ تلك الماهية في عالم الاستقسات بتعقيب الصور
وتستبقي الهيولى بالسبب الاصل وبالصورة من حيث هي صورة فباجتماعهما تحصل
العلة التامة القريبة للسببية الوجودية والصورة العاقبة شريكة للسبب الاصل
في اقامة الهيولى بما يماثل الزائلة في انها صورة وبما يخالفها من المتنوعات
تجعل المادة جوهرا بالفعل غير الذي كان بالسابقة وقد يقال كيف
تكون طبيعة عامة الصورة المطلقة سد الذات المتخصصة هي الهيولى وقد
بين في موضعه ان الواحد بالعموم لا يكون علة الواحد بالعدد فيجاب
بان ذلك في غير سنخ المضاد في الشرائط والروابط فان العقل وان
استوحش عن تجويز كون العلة اقوى تحصلا من علته الفاعلية لكن
يمنع ذلك في الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم او
وحدة عمومية واحد بالعدد يكون علة الواحد بالعدد على ان ذلك الواحد لا يخرج
العلة التامة عن الوحدة العددية ولقد شبه الحكماء المعلم القدسي استحفاظ الهيولى
المتخصصة بالصور المترادفة المستمرة وحدة عمومية بمن يمسك سقفا معينا
بدعامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقيم الاخرى بدلها وفي المحال

١٧٣

عالم الطبيعة الخامسة كالحال في عالم الطبائع الاربع فان الصورة

اللازمة هناك تعين العقل الواهب للهيولى باذن مبدع الكل بما هي صورة

مطلقة لا من حيث هي متشخصة وان كانت لازمة الشخصية لاحتياجها

الى المادة في عوارضها من المقدار والشكل والمقدار والصورة تتقدم على الهيولى في

تشكلها اعلم ان الصورة وان كانت اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن اعتبار

الشخصية يوجب تكرر التعلق من الجانبين لا على الوجه الدائر بان يكون

تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة لا بشخصيتها وتشخص الصورة انما هو

بالهيولى الشخصية لا بالهيولى بما هي هيولى اذ لا يعقل هذه الحال بدون هذا

المحل واما الصحيح بقاء الحامل مع تبدل المحل بل هذه شاكلة الهيولى بالنسبة

الى الصورة فان قيل اذا عدمت الهيولى فتعدم الصورة فيصدق ان كل

واحدة منهما يرتفع برفع الاخر ولا حقية لاحديهما في تقويم

الاخر من الاخرى بعكسه قلنا نعم الا انه لا يرتفع احديهما الا وقد سبقه

ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح وابتعد [illegible] المفتاح

[illegible]

حركة اليد اولا وهكذا الحال في جميع [illegible] لا نعم [illegible]

١٧٧

175

التلازم المتكرر من الجنسين بين العلة التامة ومعلولها الأخير وبين المعلول في

الآن الأول وبحيث إنما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات إذ العلة متعينة فعلا وجودا

بالملازمة والسبق والمعلول بالأثرية واللحوق وإن كانا في درجة واحدة

بحسب الزمان اتفاقا وتحقيق والله أعلم بالصواب فصل في المكان

لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم أراد

أن يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن أعني البحث عن الأعراض الذاتية

للجسم الطبيعي فبدأ بما هو أشهر منها وهو وقوعه في المكان فجعل ماهية

المكان في هذا الفصل وأثبت البعد في الفصل الثاني

ونحن نريد أن نبين أولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق

ماهية المكان فنقول لا نزاع في أن المكان إما أن يكون جزءا من الجسم أو لا

يكون فإن كان جزءا منه فإما أن يكون هيولى أو صورة وإن لم يكن جزءا ولا

شك أنه يجب أن يكون مساويا له فلا يخلو إما أن يكون عبارة عن

بعد مساو [illegible] أو إما أن يكون عبارة عن

السطح [illegible]

[illegible] وهو ملخص [illegible] احتمالات وقد ذهب إلى كل منها

ذاهب ولما كان الاشكال في ماهية المكان في انه بعد او سطح خصصهما بالذكر
فقال هو اما الخلاء اي البعد المجرد عن المادة مسوله كان فارغا او مشغولا او السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي اعلم انه لما كان
المكان امارات اربع تصلح عليها التسان عون لئلا يكون النزاع لفظيا
وهي نسبة الجسم اليه بلفظة في او بما في معناه وصحة انتقال الجسم عنه اليه
واستحالة حصول جسمين في واحد منه واختلافه بالجهات اتفقوا على انه لا يجوز ان
يكون المكان امرا غير منقسم ولا ان يكون منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة
حصول الجسم في النقطة والخط فهو اما منقسم في جهتين او في الجهات كلها
وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن لعدم
صحة انتقال الجسم من سطحه مع بقائه بحاله بل فيما يحويه ويجب
ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن تماما
فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا
هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن تابعهم وعلى الثاني
يكون المكان بعدا منطبقا على البعد الذي في الجسم فهو اما ان يكون
امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه

ولما تباعد القائلين بأن المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شأنه أن

يفقد الأبعاد الجسمانية فيه ويتشربه والبعد المفطور وأما الثاني فهو مذهب

المتكلمين القائلين بأن لكل جسم فراغا هو وما يوافقه في المقدار

والتناسب يشغله الجسم ويملؤه على سبيل التوهم ولما كان مذهب المشائين هو

المختار عند المص أراد أن يبينه في هذا الفصل وقال بعد ما ورده بين البعد

والسطح بحجة الحصر الاستقرائي بحيث لا يتصور شيء سواهما يوجد له أمارات

المكان ولا أولي أي البعد المفطور كان أمره موهوما باطلا فتعين الثاني وهو السطح

المذكور وإنما قلنا إنه باطل لأنه أي المكان لو كان خلاء فإما أن يكون لا شيئا محضا

أو بعدا موجودا مجردا عن المادة لكن كلا من قسمي التالي باطل فكذا المقدم

أما أنه لا سبيل إلى الشق الأول من التالي لأنه يكون خلاء أقل من خلاء فإن

الخلاء بين الجدارين أقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان

فيكون مقدارا أو ذا مقدار واستحال أن يكون لا شيئا محضا لأن امتناع

الصفة يوجب امتناع الموصوف الذي هو معروضها فامتنع الخلاء

بمعنى اللاشيء المحض فبطل مذهب المتكلمين وأما أنه لا سبيل إلى الشق الثاني

منها أي كون الخلاء بمعنى البعد المفطور فلأنه لو وجد البعد مجردا

عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل واذا لم يتجرد عنه لان الحلول وعدم
الحلول ليسا من الامور التي تعرض للاشياء لامر خارج عنها كما يحكم به الحدس
الصحيح واذا كان البعد المكاني لذاته غنيا عن المحل فاستحال افتقاره الى محل
فيه هف لكن البعد المادي حال في الاجسام وهذا انما يتم اذا ثبت كون البعد
ماهية نوعية ولم يبرهن عليه بعد قيل لو كان البعد المجرد موجودا
لكان متناهيا لوجوب تناهي الابعاد فيلزم التشكل في الوجود وهو لا يمكن
الا ان يحصل للامتداد لا بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال
التي هي من لواحق المادة والمقدر خلافه اقول فيه بحث لان ما ذكره صاحب
حكمة العين من ان في كون الانفعال اي انفعال كان من لواحق المادة نظر
لان الثابت بالدليل هو ان الانفعال المخصوص الذي يكون بالانفصال
والانفكاك من لواحق المادة لا غير والجسم قد يختلف اشكاله من غير
انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة لان ما ذكره
ليس بصواب كما سيظهر لك وجهه وكانه انحصر طرق اثبات الهيولى
عنده في مسلك الانفصال والاتصال بل لانا نقول الانفعال المستدعي
للمادة كما مر مرارا عبارة عن قبول الشيء حالة مسبوقة بقوة

بتقوّم البعد المجرد بطل ذلك الفرق وبطل ما ذكره من الحاجة الى المادة في الجملة للعوارض المفارقة
لا لحصولها في كل شيء الى كون ذلك الشيء ذا مادة بخلاف اللوازم
والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها بالعوارض وغيرها
اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده الا اذا كان شكله
من العوارض التي يمكن تجردها عن زوالها وهو اول المسألة ولا دليل
على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب افلاطون انه لو كان
بعدا لكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول القسمة الوهمية فهذه
الخاصية اما ان يكون لذاته او لامر حال فيه او محل له فعلى الاخيرين
يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا ذا مادة وكلاهما خلاف الفرض
تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان لا يقبل الانفصال اصلا
لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال
ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال لذاته وهو
المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا تلخيص ما ذكره الشيخ
في الشفاء وليس لقائل ان يقول القول بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام غير
مسلم عند اصحاب هذا الرأي لان الجسم يقبل الانفصال ولا مادة له عندهم لانا

فهو قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال وسائر الحوادث مسلم الثبوت عند
الجميع سواء كان ذلك القابل نفس الجسم او جزءا منه ولا ان يقولوا لم لا يجوز ان المتصل
بذاته لا يقبل الانفصال والجسم عند بعضهم محض المتصل بذاته القابل
للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب وفساده يلزم كون الخلاء
ملاء بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل والتناهي
والتشكل ومنها انه لو كان بعدا يلزم تداخل الاجسام والابعاد او يكون احد
المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة راسا كما
وقع لبعض الاعلام بل لما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين اما ان يكون
للتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد والمادة او بين
كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين فهو ليس
لذاتيهما ولا لتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون البعدان هما المتمانعين
عن التداخل بالذات لا المادتان وان كان الاول فذلك باطل لان الجسمين
المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع بين ذات
المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها لا تابى البعد وتتقدر
وتتصير كلها في كله وان مانعت ببعدها فالمانع هو بعدها

بعدهما لانفسهما فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادة
ولا من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم
ان طباع الابعاد يأبى عن التداخل ويوجب التمانع والتنحي وايضا يلزم
على تقدير كون المكان بعدا ان لا يتصور كون بعضها طبيعيا لبعض
الاجسام وكون الآخر غير طبيعي للآخر وايضا يلزم من كون المكان بعدا في ذاته تحرك الا
ترتيب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعه امتناع الجسم فالا ان
يلزم البعد المنتقل بالحركة ويلزم منه الشيء منافيا لذلك الشيء وهذا ايضا
يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك اذا فرض
نملة متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة الرحى على خلاف
جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما سيجيء واعترض اصحاب
الخلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الاحكام تحرك الساكن
وسكون المتحرك اذ يلزم ان يكون الطير الواقف في الريح الهابة متحركا لتبدل
امكنته وان يكون المحموم في الكرباس والمحمول في الصندوق منتقلين من بلد الى بلد
ساكنا وكذا الحوت المتحرك في الماء حركة مساوية لحركته جهة وسرعة
لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده الحكيم ابن الهيثم من ان

بقاء المكان مع نقصان التمكن بل زيادة المكان مع ذلك اما النقصان وبقاء التمكن
مع زيادة المكان فظاهر الاول في الزق المملو ماء او هواء اذا انتقص شيء
مما فيه والثاني في الجسم المنتقب والثالث في الشمعة المدورة والمنبسطة
اخرى لكن المساواة بين المكان والمتمكن لازمة ومنها عدم عموم الامكنة
مع حكمهم بان لكل جسم مكانا ومنها عدم وجوب ما هو المطلوب الطبيعي للاجسام
الى غير ذلك ولها وجوه من الجواب النافعة والمسطورة في الكتب من اراد
الاطلاع عليها وعلى سائر الادلة والمباحث المذكورة في هذا الباب
بين اصحاب هذين المذهبين فليرجع الى الكتب المبسوطة لكثرة الايراد
على كل من هذين المذهبين ذهب بعض الاعلام الى ان المكان عبارة
عن الجسم المحيط من حيث انه محيط لخلوصه عن جميع ما يرد على القول
بالبعد وعن اكثر ما يرد على القول بالسطح ولقربه عن مفهومه العرفي
لانه اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه الكوز لا السطح الباطن منه فصل
في الحيز كل جسم اثيريا كان او اسطقسيا فله حيز طبيعي يطلب عند
الخروج عنه باقرب الطرق وهو عند القائلين بالجوهر الفرد هو الفراغ الموهوم
وهو عندهم عين المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد عليه الجسم كما

١٨٢

هو في العرف وعند القائلين بالبعد نفس المكان وعند الذاهبين الى السطح

ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تفسيرهم المكان الا انه في وضع ومحاذاة

بالنسبة الى ما في جوفه وما وقع في عبارة بعض المحققين انهما عندهم واحد

فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان كما سوى الجرم الاعظم وهو بناء على

كما توهم وذهب بعضهم الى ان المكان بما هو مكان ليس طبيعيا لجسم من الاجسام

اصلا سواء كان بعدا مجردا او سطحا اما على الاول فلتشابه اجزائه في الماهية والحقيقة

كما يشهد به النظر الحكمي فلا اختصاص لبعض اجزائه بكونه طبيعيا لبعض

الاجسام دون بعض واما على الثاني فلانه يلزم ان تسكن الارض بطبعها لو

فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان سواء انطبق مركز ثقلها على مركز العالم

او لم يكن وان تتحرك الارض بطبعها لو فرضت في وسط العالم غير محاطة بالماء

واللازم بكلا قسميه ظاهر البطلان فكذا الملزوم بل المطلوب بالطبع للاجسام

انما هو الوضع والجهة في المكان بطنا وبالعرض فالارض مثلا تطلب سكناها الذي

فيه لانه تحت جميع الامكنة او الماء يطلب ان يكون محيطا بالارض بكليته بشرط

ان تكون الارض على مركز العالم الا انا لو فرضنا عدم تاثير القوة القسرية في

الجسم على وفق ما يقتضيه طبعه فالاولى ان يقول اذا اخذنا الجسم

وقطعنا النظر عن تأثير اتصال السطوح الحاجزة في ذلك لأنه لا يمكن أن يرفع القواسر
الكل لأن ذلك الافتراض بحسب الذهن لكن جاز أن يكون مستحيلا بحسب نفس الأمر
فلا يتمشى الاستدلال به على أن للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الأمر بل بحسب الفرض
المحض اللهم إلا أن يكون في حيز معين لا محالة وذلك الحيز الذي حصل فيه حينئذ إما أن
يستحقه الجسم لذاته أو لقاسر لأن حصول العارض للشيء يدل على وجود سبب يقتضي ذلك
العارض والسبب إما أن يكون غير خارج أو يكون خارجا لا سبيل إلى الثاني لأنا
فرضنا عدم جميع القواسر على التقدير المذكور فتعين الأول فإذن إنما يستحقه
أي يستحقه بطبعه لا بجسميته المشتركة ولا بهيولاه إذ ليس شأنها اقتضاء شيء
مع أنها في التحيز تابعة للجسمية وهو المطلوب فإن الفاعل وإن لم يمكن فرض
رفعه مع وجود معلوله لكنك قد علمت في مبحث التلازم أن فاعل الأجسام
جوهر قدسي نسبته إلى جميع الأحياز نسبة واحدة فلا بد أن ينسب
طلب الأحياز المختلفة إلى أمور مختلفة داخلة في حقائق الأجسام
وما هي إلا طبائعها التي هي صورها النوعية أقول وبما ذكرنا
يندفع ما قيل من أن حصول الجسم في المكان لما كان من الأعراض
اللازمة التي لا يتصور خلو الجسم عنها فالتأثير

فالتاثير في حصول الجسم في مكان نوعي تتمة تاثير الفاعل في نوعه فالفاعل الاول
اوجد الجسم واوجده في مكان لا محالة كيف وقد علمت ان التلازم بين شيئين يوجب
استناد احدهما الى الاخر ولا يجوز ان يكون لجسم بسيط حيزان مختلفان
طبعيان لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تقتضي شيئين
مختلفين وايضا لو كان له حيزان طبعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في
احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل مستحيل اما الاول فظاهر واما الثاني
فاشار اليه بقوله فانا اذا حصل في احدهما وخلي مع طبعه فاما ان يطلب الثاني
اولا فان طلب الثاني لزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه طبعيا لان طالب الذي
لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا
طبعيا وقد فرضناه طبعيا هف وان لم يطلب الثاني لزم ان لا يكون
الثاني طبعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبعيا وقد فرضناه طبعيا
هف واما الثالث فلانه حينئذ ان لم يكن على سمتهما او كان عليه ولكن
بتوسطهما يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين وهو محال وان
وقع منهما في جهة يميل الى جهتهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما
عاد الى القسم الثاني ولقائل ان يقول انا لو توهمنا

النار في مركز الفلك فيحيث يتساوى نسبة جوانبها الى المركز فيلزم سكونها
بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبيعيا لها بيان الملازمة انها لو لم تكن
ساكنة بالطبع كانت مقتضية للحركة الى الجهة من الجهات ولا تخصص
لجهة دون جهة واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه يعرض لها سكون بالقسر لانها
كانت تقتضي ان تنبسط عن الوسط الى الجهات بالسواء ولا بد من تجويف
في داخلها الى التجويف اما بتحقق الخلاء او بدخول جسم في داخلها والاول
ممتنع والثاني لا يمكن الا بنفوذ في الهواء المحيط بها او غير ذلك والنفوذ
لا يتاتى الا بالخرق في جهة دون جهة مع فقدان المرجح لان هذا
الانبساط في كل جهة هذا تلخيص ما ذكره ثم قال وهذا عجيب جدا
فان الطبع يقتضي امرا صار غير ممكن لعارض عرض فادى ذلك الى
حكم غريب ونحن لا ندري سبب هذا العارض ولا نتمنى انتهى
واعلم انه كما لا يكون للجزء البسيط مكان الا بعد حصول الكلية فالقسمة
للذات البسيط بل يتوقع التجزية في المتمكن يتوقع الجزء في المكان ثم كان الجزء
هو جزء مكان الكل فكذلك لا يكون للمركب مكان الا بعد حصول
التركيب والتركيب امر يعرض بعد الابداع فلو كان للمركب

١٨٦

المركب مكان حال الابداع فيلزم حصول الخلاء قبل التركيب ثم لو انفصل المجموع

فيلزم او حصول الخلاء بعد التركيب فيها فتامل لان التركيب حيث لا يقتضي زيادة

في الجسم لا يحتاج بسببه الى مكان زائد على ما كان للبسائط فامكنة

المركبات هي امكنة البسائط بعينها لا يقال ان مكان الجسم البسيط واحد

فيجب كذلك ان للمركب مكان ليس الا واحدا لان كلا منها يقتضي الغالب

من اجزائه لانا نقول ان غير الغالب لا يطلب الا مطلقا في جهة المكان اما

اتفق وهو يحصل فيه اذا اتصل بالجزء فيه وتجاذب هذا ملخص ما اورده

افضل المحققين في شرح الاشارات واعترض عليه المحاكم بوجوه

منها ان القول بكون حيز البسيط جزء من مكان الكل انما يستقيم لو كان

المكان هو البعد المفطور او الخلاء واما اذا كان هو السطح الباطن فمكان

الجزء ليس جزءا من مكان الكل لان جميع الصوف فانه شيئا من مكان القدر الذي

هو جزء النقباء الحادثين جزءا من مكان الغالب فيه اقول هذه

المؤاخذة كلها واهيات لفظية فان غرضه قدس سره ان

مكان الجزء ليس امرا خارجا عن مكان الكل اذ هو بصدد دفع الحاجة

عن اجزاء البسائط وعن مركباتها الى امكنة سوى امكنة البسائط ومنها

١٨٧

ان القول بان التركيب لما كان عارضا بعد الابداع فلو كان للمركب مكان حالة
الابداع لزم وجود الخلاء منظور فيه لان المركب وان كان افراده محدثة الا ان مطلق
المركب قديم فلا نسلم انه لا يكون له في ذلك المكان مركب اقول مطلق المركب وان كان
قديما لكن تحققه انما يكون بعد تحقق البسائط بعدية بالطبع فلو كان
له مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء في تلك المرتبة وتحقق الخلاء
مطلقا مستحيل عندهم اي في مرتبة كان كما يظهر من نفيهم عليه الجسم
الحاوي المحوي في اثبات العقول ومنها انه لم لا يجوز ان يتمكن في ذلك
المكان بسيط قسرا ولو كان القاسر ضرورة الخلاء اقول لما كان تحقق
القسر في كل مرتبة بعد تحقق الطبع عاد المحذور المذكور جدا وههنا
قوله واما مكان المركب فما يقتضيه غالب اجزائه على الاطلاق او في
المكان فممنوع ايضا لجواز ان يكون الصورة النوعية التي للمركب مقتضية
لحصوله في مكان الغالب فيفيد الصورة النوعية ثقلا عظيما
كما ان ثقل الذهب ليس لثقل الاجزاء الارضية بل هو مستفاد من
صورته النوعية اقول انه ذكره مع كونه مجرد احتمال بعيد
عن التحصيل كما يحكم به الحدس الصحيح لا يقدح في اصل المقصود

المقصود من احتياج المركب الى غير مكثرة البسائط ولا يخفى ان ثقل الذهب وان
لم يكن لثقل الجزء الارضية لكن فعل الصورة ينبغي ان يناسب فعل الغالب من
الاجزاء البسيطة لها فلكثرة الاجزاء الثقيلة المندمجة اندماجا شديدا لم
يدخل في افادة الصورة ذلك الثقل البتة فصل في الشكل قد علمت معناه
فلا حاجة الى ان نعيده ولما كان الشكل من اللواحق التي تعم الاجسام كلها ذكره
ههنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل
وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه
فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلا حاجة الى التكرار وذلك لانه
يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وانما قلنا كل متشكل فله
شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع التاثيرات القاسرة بالاسر والتخلية عما يتم به قوامه
لكان على شكل معين لكونه على ما فرضناه مخصوصا وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه سواء
كان بلا واسطة او بواسطة مستندا اليه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم
القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المطلوب فان قيل كما ان الفلك لا يخلو عن وضع
معين وعندكم انه لا يقتضي وضعا معينا فكذلك لم لا يجوز ان لا يكون شيء من
الاشكال طبيعيا للجسم مع خلوه عن واحد معين منها قلنا الفرق

بين الصورتين بين ان الوضع الذي هو تمام المقولة انما يحصل بسبب الامر الخارج و
قطع النظر عن الغير لا يتحقق اصلا لا مطلقا ولا معينا فلذلك حكم
بان الفلك لا يقتضي وضعا معينا واما الشكل المعين فانه حاصل للجسم مع
قطع النظر عما عداه وان الحكم بكونه طبيعيا واعلم ان الشكل الطبعي للبسيط
هو الكرة اذ الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل الا فعلا متشابها و
اتفاق البسائط في الشكل المستدير لا يدل على اتفاقها في الطبيعة لان الحكم
العلوي لا ولى وان اوجب اختلاف العلل لكن اشتراكها لا يوجب اشتراك عللها
ولكن يجوز ان يكون ذلك لاستنادها الى الجسمية المشتركة لانها من حيث هي معينة
متاخرة عن المقادير المختلفة باختلاف الطبائع فلا بد من استنادها
الى الطبائع التي هي هنا شيء اخر وهو ان البسائط التي اشتركت في اصل
الاستدارة لكن لكل منها استدارة خاصة ومراتب الاستدارة مختلفة تخالفا
نوعيا كما بين في موضعه فلا بد لها من علل مختلفة بالنوع وما هي الا الطبائع
الاجسام التي هي مبادئ صورها النوعية واعلم ان طبيعة الارض تقتضي
الكروية والكيفية الحافظة لاي شكل كان ولا منافاة
بين ذينك الاقتضائين بل الثاني موكد للاول

للاول لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل انها صارت متضرسة لاسباب

الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما ازالت عنها الشكل والتضاريس

البيوت صارت البيوت حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود الى الشكل

الطبيعي بالعرض وعرض ذلك لكونها مقسورة من مطبوعة من جهة وكالتي

الذي تقتضي طبيعته بدانة الذي قلت رطوبته بسبب القاسر حرارة توجب فساده

واعلم ان اختلاف الافلاك الممثلات التي ارتكز فيهما كوكب او تدوير او خارج في

لاجل النقر وكذا اختلاف التمم فيه لاجل اختلاف رقة وغلظ ليس بسبب

القاسر لزم العدم في الفلكيات على رأيهم ولا بسبب صورة واحدة والا

ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بل بسبب الصور المتعددة والفعل

كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف باختلاف الفاعل فالصورة

المتعلقة بالفلك الكلي وان اقتضت كرية شكله لكن اتصلت به صورة اخرى

الفرعية مقتضية كرة اخرى هي كوكب او تدوير او خارج فحصل الشكل المختلف بالعرض

وتعدد الصور لا يتوقف على اختلاف المواد واختلاف استعداداتها

بل يجوز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل فكما جاز ان

يتصل ببعض المركبات صورة كمالية بحسب فطرتها الثانية كالصور

تتحول الى القوابل او استعدادا تها كذلك فجاز ان يتصل بعض الكبار
صور كمالية بحسب فطرتها الاولى لاسباب تحول الى العقول الفعالة او صور
انتظم على الوجه الاشرف لا تم قال صاحب المحاكمات ههنا اشكالات
احدها ان الصور النوعية الاولى لما كانت صور الفلك الكلي فلابد
ان يسرى في جميع اجزائه والصور الاخر فانما صور للاجزاء مختصة
بها فيكون في الفلك صورتان نوعيتان فهو محال والجواب بالمنع من استحالة
ذلك فان جميع صور العناصر في المركب باقية وحلت فيها صور اخرى
نوعية سارية في جميع اجزائه وهي العناصر فيكون في كل عنصر صورتان
نوعيتان اقول والحق في الجواب ان يقال ان صورة الفلك وكذا صورة المركب
فيه غير سارية في اجزاء الجسم حتى يلزم ما ذكره من كون جسم واحد
ذا صورتين نوعيتين بل انما تعلقت بمجموع الجسم من حيث هو
مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك بعينها نفسها المجردة
فان الصور صنفان صور تتقوم بها الاجسام وكانت سارية كالصور
المعدنية او غير سارية كالصور الحيوانية وصور لا تتقوم بها الاجسام
بل تقومها بذاتها ولما كانت لكل فلك بل الكل كرة اثنين صور مجردة

مجردة هي في اثناء بها تحصلت ماهيته فلا يكون له صورة اخرى منطبعة
فان في القوى كما قال المحقق الطوسي لم يذهب اليه ذاهب اذ الجسم
الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذا ذاتين وقد صرح به العلامة
بان القوى المنطبعة فيها كالحيوانية فينا فكيف يكون صورة جوهرية لها واما
ما افاده في الجواهر من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين كالاجزاء
العنصرية المركبة ففساده مما لا يخفى اذ يلزم ان يكون لشيء واحد
حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم واحد فلكا وكوكبا او نارا او هواء او ماء
وصور العناصر في المركبات العنصرية كانت باقية على التحقيق الصوري
الاخر سابقة فيها لكن لا يلزم منه ان يكون لعنصر واحد صورتان
نوعيتان بان المركب العنصري كالنبات ومثل الاعضاء البسيطة
الحيوانية الجزئية مقدار متحدة بالماهية الجوهرية واجزاء متباينة بالماهية
والجوهرية والصورة النباتية او الحيوانية او العظمية انما هي سارية في جميع
تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا في كل جزء
من الاجزاء المتباينة البسيطة فان الجزء البسيط من النار او الهواء
كيفيتها التي لاستعدادية للصورة التركيبية وقد قال ايضا والاخر

١٩٣

انه لو كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوى وطبائع فلا يكون بسيطا

اقول وربما قرر ناظر الشرح عدا وورد هذا السؤال حتى يحتاج الى الجواب

بانه عنى ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون لجزء الجسم قوة ولجزء

آخر قوة اخرى حتى اذا كان للجزء كان له قوتان وليس الامر في الفلك

هكذا لان احدى الصورتين سارية في الجميع والاخرى مختصة بالبعض

ثم قال والاخرى الصورة التي تتعلق بمجموع الفلك وتنوع سارية

في جميع اجزاء الفلك فيكون الخارج والمتمم افرادا من نوع واحد

فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرح بوجوب انحصار المبدع في شخصه

اقول وجب ان كل واحد من المتممين ليس جسما مستقلا بنفسه بل هو

جزء لجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة ولذلك لم يكن

كرة متشابهة الثخن كيف ولو كانت له طبيعة مستقلة لكانت له حركة تختص

بحسب نفسه بها الاوضاع من القوة الى الفعل لتتشبه بمبدأها المفارق كما

هو المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه جزءا من الفلك

لم يكن جسما مستقلا ولم يكن له حركة خاصة ولا مبدأ حركة خاصة

من الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة

مستقلة فلها حركة خاصة وصورة خاصة نوعية تكون مبدأ لها وهو من هذه الحيثية تغاير الحقيقة المفارقة الشاملة فعلى هذا لا يلزم في [illegible] تعدد افراد المبدء واعلم ان فاعل اشكال الاعضاء في الحيوان ومقاديرها واوضاعها المختلفة التي يلاحظ في كل منها منفعة خاصة يجب ان لا يكون قوة طبيعية عديمة الشعور بالمصلحة حتى يحتاج الى التجشم لاعتذار الدفع لزوم كون الحيوان كرة واحدة او كرات متعددة على ما فصل في موضعه فان كل فطرة سليمة تشهد على ان مثل هذا التوصيف المحكم والترتيب الانيق الذي عجزت العقول عن الوصول الى غايات منافعها يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم والادراك فهو لا محالة النفس ايضا سواء كانت ناطقة او غير ناطقة اما اولا فلان النفس لا يحدث الا بعد البدن واما ثانيا فلانا الان عند كمال علومنا لا نعلم كيفية الاعضاء واشكالها ومقاديرها واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف يمكن ان يقال انا كنا عالمين في ابتداء تكوننا بهذه الامور واما ثالثا فلانا الان عند استكمال قدرتنا لا نتمكن من تغيير صفة من صفات ابداننا ففي ابتداء الامر عند غاية الضعف كيف قدرنا على تركيب مثل هذه البنية فثبت ان

مشكر الايادى لخالقها بر حكيم فاطر عليم بواسطة الملائكة الكاملين
على نعم الاجرام كما هو رأى اساطين الحكمة والثالثة كافلاطون ومن تبعه من اصحاب
المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى فصل فى الحركة والسكون لما كانت الحركة
من الاحوال التى تعرض للجسم الطبيعى بما هو هو والسكون مقابل لها تقابل
العدم والملكة اراد البحث عنهما فى هذا الفصل فعرفهما اولا لتوقف البحث
عن احوالهما على تصورهما وهيتهما وقدم الحركة التى هى الملكة على السكون الذى
هو العدم فى التعريف لتوقف تعريفه على تعريفها اذ الاعدام انما تعرف
بملكاتها فقال اما الحركة فهى الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
او يسيرا يسيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف الحركة بهذا الوجه مما جرى
به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود اما ان يكون بالفعل من كل
وجه كالمبدأ الاول تعالى وبعض من الملائكة او بالفعل من بعض الوجوه
وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه بالقوة من جميع الوجوه
حتى فى كونه موجودا او فى كونه بالقوة فيكون الوجود والقوة حاصلا
له وغير حاصل له هذا خلف ومن شان كل ذى قوة ان يخرج منها
الى الفعل المقابل لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا قوة عليه

علیه فی ذلك الخروج فقد یکون دفعة وقد یکون تدریجا وهو بالمعنى الاعم من الحرکة

المقولة لکن الاصطلاح وقع على استعمال لفظ الحرکة فیما کان خروجه

على التدریج وهذا لا یمکن الا فی الاربع منها کما سیرد علیك وطعن

المعلم الاول فی هذا التعریف بکونه متضمنا للدور اذ معرفة التدریج وسیله

یسیر اشتمل على معرفة الزمان وکذا اللادفعة الملحوظة فی حدها الدفعة

الملحوظة فی حدها الان الذی هو عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحرکة

ولما عنونا المطارحات بان الدفعة واللادفعة والتدریج لما اتصف

اولیته لاعانة الحواس علیها فی الجانب ان تحدد الحرکة بهذه الامور ثم تجعل

الحرکة معرفة للزمان ولکن الذین هم ممن سیاهذه الامور الاولیة التصور

واستحسنه الامام الرازی فی المباحث المشرقیة والحق خلاف

ذلك لما قیل من انه لا یمکن تعقل التدریج بدون تعقل الزمان سواء

قلنا ان تصور التدریج بدیهی اولا اذ کون تعقله متوقفا على تعقل

الزمان غیر مسلم وان توقف ثبوت التدریج على ثبوت الزمان بل لا شك

لابد ان یعتبر بالاشتراك لا انطباق على امر ممتد غیر قار الذات

لئلا ینتقض التعریف بالانتقالات الفکریة التی تقع فی انات متعاقبة

١٩٧

يتوسط بين كل آنين منهما زمان فإنه يحسب الحركة والممتد على هذا النحو هو

الزمان وفي احتجاج بعضهم بأن تصور كل من الحركة والزمان بديهي وقد أخذ

ذلك التصور البديهي من كل واحد منهما في تحديد ماهية الآخر فلا دور

ونظر إذ البيان تحديد الزمان يتوقف على أخذ الحركة على وجه الانطباق وهو غير

بديهي وقد علم لزوم أخذ الانطباق في تعريف الحركة على تأويل الحقيقة

الاتصالية فالأولى أن يقال المأخوذ في تعريف الزمان إنما هي الحركة

باتصالها بحسب المسافة والمأخوذ في تعريف الحركة إنما هو الزمان الممتد المتصل

بنفس ذاته لأن التي قصد تحديدها إنما هي حقيقة الحركة بحسب اتصالها

المتوهم لها من قبل الزمان فلا دور ثم اعلم أن لفظ الحركة تطلق على معنيين

أحدهما التوسط الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث أي حد يفرض في الوسط لا

يكون ذلك الشيء قبله ولا بعده فيه بخلاف حالي الطرفين فهذا هو صورة

الحركة وهو صفة ولها شخصية غير متغيرة بتبدل الحدود التوسط

أن يكون المتحرك متوسطا ليس إلا لأنه في حد دون حد بل لأنه على الصفة المذكورة

أن ذلك التوسط وإن كان بحسب ذاته أمرا واحدا شخصيا مستمرا لكن يوا

نسبته إلى حدود المسافة الغير المتناهية بالفرض مما يقبل

يقبل انقساما بغير نهاية بالعرض اذ له حدود بالقوة من جهة اتصال المسافة
حدود المسافة فهو مستمر بحسب الذات غير مستقر بحسب النسبة الى تلك الحدود
وكما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل نقطة في الخط بين طرفيه لا يكون
بالفعل ولكن بالقوة فكذا الشكل كون من هذه الاكوان لا يكون الا بالقوة
فهذا المعنى من الحركة له وجود بين صرافة القوة ومحوضة الفعل فلذلك
رسموها بانها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وثانيهما ما يحصل
من الامر المستمر اذ له باختلاف نسبته الى الحدود في المسافة امر
متصل منطبق على المسافة منقسم بانقسامها والحد بوحدة وهذا
الامر يسمى الحركة القطعية والاول الحركة التوسطية والتوسطية كانها
فاعلة للقطعية ومثال ذلك النقطة المتنقلة كراس مخروط مماس
السطح يرسم بحركته وسيلانه على ذلك السطح خطا ما فقد يعرض
لما هو متصل ومستمر على ذلك السطح خط يفرض فيه نقط
هي شيء ليس منها فاعلة الواحد بالذات متاخرة عنها ففي الحركة شيء
كالخط المرسوم وهو الحركة المتصلة القطعية وشيء كالنقطة
الفاعلة للخط وهو الحركة التوسطية واشياء كالنقط

المفروضة التي لم تفعل بل تأخرت عنه وهي الآنات المفروضة
بحسب انفراض حدود المسافة وفي الزمان ايضا شئ كالراسم يقال له
الآن السيال وشئ كالمرسوم به وهو الزمان المتصل واشياء كالحدود
والنهايات يقال لكل منها الآن بالمعنى الآخر فكل من الامور الثلثة في كل واحد
من الاشياء الثلثة ينطبق على نظيره في الآخرين فليس الباقي مع المتحرك
الا الواحد المستمر من كل منها واضح انه لا يكون مع المتنقل خط المسافة اذ قد
خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان المتصل فقد مضى
فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة النقطة او ما في حكمها
ومن الزمان الآن فالآن على الآن المتحرك من حيث انه متحرك اعني صاحب الحالة التي هي الحركة
فنجم الامور الثلثة فيه من حيث انه متوسط بين مبدأ المسافة ومنتهاها
مع تركه لمبدأ النفسه من حيث انه لا انتقال اذ هو بهذا الاعتبار كانه شئ
منطبق على المسافة ونفسه من حيث انه وصل الى حد ما النفسه من حيث انه قطع
المسافة الى ذلك الحد واما السكون فهو عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك فالتقابل
بينهما تقابل الملكة والعدم فالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا
يكون متحركا ولا ساكنا والموجود الذي له جهة قوة وفعل لا

وفيه لا يمكن خلوه عنهما جميعا كالجسم والقار ان يتصور بما نعين آنا في زمان الحركة

فنقول الجسم اما ان يكون فيه متحركا فيقع الحركة في الآن فيلزم بازائه جزء غير متجزئ

المسافة لانطباقها عليها وهو محال او ساكنا فلا تكون الحركة متصلة وقد وضع انها

متصلة باتصال المسافة الغير المتألفة من الاجزاء الغير المنقسمة فيلزم خلوه

القابل عنهما جميعا فيجاب بان الجسم لا يكون في ذلك الآن متحركا ولا ساكنا لان

كلا من الحركة والسكون انما يتحقق في الزمان لا في الآن نعم آنا لم يكن الجسم

متصفا بالحركة في الآن كان متصفا فيه بسلب الحركة عما من شأنه الحركة و

فيلزم ان لا يكون الجسم متحركا ولا غير متحرك وهو ارتفاع النقيضين لانا

نقول في الجواب عن الاول نقيض الحركة في الآن هو عدم الحركة في الآن على ان

يكون في الآن قيدا وظرفا للمنفي اي الحركة لا للنفي اي عدمها وعن الثاني بانه لا

يلزم من عدم تحركه وسكونه في الآن خلوه عنهما في نفس الامر اذ الحركة في الآن

اخص من اللاسكون وبما يساويه فانتفاؤها لا يستلزم انتفاء مساوي

اللاسكون لتحققه بالحركة لا في الآن والحاصل ان الآن ان اخذ

ظرفا للاتصاف نختار ان الجسم متصف فيه بالحركة الواقعة في

الزمان لا فيه وان جعل ظرفا لوقوع الحركة او السكون نقول

انه لا ينقطع منهما في زمان بين السطوح الموضوع فيه على الاتصال بهما
واعلم ان الحركة لما كانت عرضا قائما بغيره فلا بد له من قابل وفاعل اما القابل
لها فلا بد ان يكون امرا ثابتا حتى يعرض له الحركة فهذا الثابت اما ان يكون امرا
بالقوة فقط او بالفعل فقط او ذا جهتين والاول محال اذ العرض لا بد له من محل
متقوم بالفعل وكذا الثاني لانه لو كان بالفعل مطلقا لحصل له جميع ما يجب له
ولم يكن له امر منتظر اصلا وما ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك يطلب
بالحركة شيئا لم يحصل له بعد وايضا فان الحركة امر طار على الشيء ويجب ان يكون
ما يعرض له شيء متجدد مشتملا على القوة والاستعداد على ما سيجيء فلا يكون
بالفعل مطلقا وقد ظهر ان الفعل الخالي عن المادة لا يعرض له تحرك فيجب ان يكون
الحركة موجودة في شيء مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهو الجسم واما الفاعل للحركة فيجب ان
يكون امرا غير الجسم بما هو جسم كما اشار اليه بقوله وكل متحرك فله محرك غير الجسمية
اما المتحرك بسبب من خارج مثل المدفوع والمجذوب فالامر ان محركه في جهة امر
خارج عنه ظاهر واما الذي لا يعرف ان له محرك من خارج ففي كونه متحركا من غيره يحتاج
الى نظر واستدلال وعليه براهين كثيرة نختار منها ثلثة الاول هو ما اشار اليه
المصنف بقوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لما امتنع تحرك غيره لكونه جسما

جسما لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية ولما كان الكذب ليسكون
بعض الاجسام كالارض مثلا فالمقدمة مثله واعلم انه قد اعترض على ان المتحرك الجسم هو
وكان الجسم جنسا للانواع الجسمية فاقول ان تقرير هذا البرهان منقوض بقولنا
ان البياض لو كان اللون الذي يقارنه بياضا لذاته لكان كل لون بياضا وليس
كذلك فكون اللون بياضا يحتاج الى علة وهو محال لكنه تقوض بان الجنس في
المركبات الخارجية وبينه في البسائط فان الجنس في الاشياء المركبة يمكن ان يجرد
عن جنسه ويوخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لانفصال من الفصول النفس
طبيعته فلا جنسية الجسم مثلا ليست باعتبار انه مجرد جوهر متكمم
غير داخل فيه شيء اخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو بهذا المعنى
غير مختلف في الاجسام بل هي داخلة بالوجود فيما اليه من خارج وهو بهذا
لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانهما مركبة منه ومن شيء اخر فيكون مادة
لهما فيكون نوعا محصلا لا جنسا حقيقيا ويتحصل في الخارج
والا لما امكن ان ينقلب الجسم من الجماد الى الحيوان ومن النبات الى الحيوان بل انما
يكون جنسا بمعنى انه جوهر ذو طول وعرض وعمق بلا شرط ان لا
يكون غير هذا او يكون واذا اخذ هكذا فكونه ذا حس او تغذ

لا يلزم ان يكون امراً خارجاً عنه لاحقاً به اذ يصدق على الحساس والمتغذي و
غيرهما من الحقائق المختلفة الجسمانية انه جوهر ذو اقطار ثلثة ولم يصدق عليها
انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما اللونية مثلاً فلا يمكن ان يعقلها الا ان يتنوع
بالفصول ولا يوجد في الخارج لونية وشيء آخر غير اللونية يحصل منهما البياض كما
يوجد في الخارج جسمية وصورة اخرى غير الجسمية يكون الانسان حاصلاً منهما
فقد تبين ان الجسم يحمل على الجوهر بجعل هذا الجسم شيئاً دون الجسم
الا بفصول في الذهن فقط واما البرهان الثاني فهو انه لو تحرك جسم من
الاجسام عن ذاته لما امكن توهم امر غيره في وجب بطلان حركته وان كان ذلك
هو السكون في حيزه او حصول ما هو المطلوب بالحركة اي مطلوب كان وبطلان
التالي ضرورة يوجب بطلان المقدم ومنهم من قرر هذا البرهان هكذا لو
تحرك جسم بما هو جسم بجسميته فلو لم يكن له في حركته مطلوب لكان اما متحركاً
الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة الى جهات
مختلفة وهو بديهي الاستحالة والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح وهو ايضاً محال
وان كان له مطلوب وجب سكونه اي لا مكان المطلوب بالطبع متروكاً بالطبع
والتالي باطل لانه حينئذ لا يكون متحركاً لذاته لامتناع زوال ما بالذات

ما بالذات وقد فرض كونه كذلك هف فالمقدم مثله وأقول فيه بحث

أما أولاً فلعدم انحصار هذه الوجوه إذ لا يجري فيما إذا كان تحرك

الجسم بشيء غير الجسمية لا بطبيعة وهو على حالة الطبيعية بل الأولى أن لا

ينفي كون شيء من الحركات ملائماً لذات الطبيعة بما هي وأما ثانياً فلا نجوز أن

يكون مطلوب الجسم المتحرك أمر يستحيل حصوله بالكلية كما في الأفلاك مثلاً فلا

يلزم الخلف المذكور وعلى تقدير أن يكون ممكن الحصول إنما يلزم سكون الجسم عند

حصوله إن لم يكن له مطلوب آخر وأما إذا كان فلا نجوز أن يتحرك كما بعد الكمال

إلى غير النهاية ويحدث فيه شوق بعد شوق فيتحرك من غير انقطاع وأما

البرهان الثالث فهو أن الحركة أمر يتجدد دائماً وكل حادث فلا بد له من علة فاعلية

محدثة هو في المتحرك وأما أن يكون نفس المتحرك أو غيره والأول باطل لأن المتحرك من

جهة ما هو متحرك مستفيد لوجود الحركة والمحرك من جهة أنه محرك مفيد

لوجود الحركة ولا يجوز أن يكون شيء واحد من جهة واحدة مفيداً ومستفيداً أقول

ينتقض هذا بمعالجة النفس فإنها إذا عالج النفس من حيث ما لها من

الطبابة وملكة المعالجة والمستعلج هي من حيث ما لها من المرض

واستعداد قبول العلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب معالج

والانتقاض تعالى فموضوع التأثير والتأثر مختلف فيه واعلم ان الحركة تتعلق
بامور ستة وهي المحرك والمتحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة والزمان
وقد جرت العادة بتقسيمها باعتبار امرين من هذه الستة وهما المتحرك وما فيه
الحركة كما فعل المصنف والانسب تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن المصنف قدم
التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار المقولة التي تقع فيها
الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون الموضوع في كل آن مفروض
من آنات زمان تلك الحركة فردا من تلك المقولة يخالف الفرد الذي يكون له في آن
آخر منهما مخالفة نوعية او صنفية وقد يتوهم انها عبارة عن تغير
حال تلك المقولة المعينة وهذا باطل لان معنى التسود ليس ان سوادا واحدا
يشتد بل كون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس التسود كيف وذات
الاول في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها الناقصة
ولا يتأتى لاحد ان يقول ان تلك الاول باقية وينضم اليه شيء آخر فان الشيء الذي
ينضم اليه ان لم يكن سوادا بل يكون شيئا آخر فما اشتد السواد الموجود في بيت
بل حدث فيه صفة اخرى وان كان الذي ينضم اليه سواد آخر فيحصل سوادان في محل
آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او المحل او الزمان هو محال وامتناع اتحاد الاثنين

الاثنين من السواد غير متصور لانهما ان بقيا اثنين فلا اتحاد وكذا ان انتفيا
او انتفى احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست بعينها سواد انضم اليه آخر بل انما
ذات الاول وحصول سواد آخر اشد وههنا بحث وهو انه لو كان معنى
وقوع الحركة في مقولة هذا الذي ذكره لزم ان لا يتحقق حركة في مقولة الكم لان الانتقال
من الكم الى كم آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة بالفعل وليس كذلك
لتركب الاتصال او انحصار ما لا يتناهى من الحجمات المترتبة بين حاصرين
وجوابه ان تلك الافراد وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها موجودة
بالقوة القريبة من الفعل بمعنى انه لو فرض انقطاع الحركة في آن لتلبس المتحرك
بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه ثم هذا الجواب يلزم ان لا يكون المتحرك الا
في آن الحركة متمكنا بالفعل ولا المتحيز الكمي كميا بالفعل وهو باطل ايضا
عند العقلاء الذي والجواب ان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة بالتوسط بين تلك
الافراد وذلك التوسط حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل والقدر
الضروري هو ان الجسم لا يخلو من تلك الاعراض والتوسط فيها واما انه لا يخلو
من افرادها بالفعل فليس ضروريا وما ههنا مبني عليه بل البرهان ربما
اقتضى خلاف هذا الكلام ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الاين

مما احاط به جسم كان فرض فيه الضرورة له اين بالفعل والا فيلزم الخلاء

وهو محال ايضا الاول ان الفرد غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم ان لا يكون

لها وضع اصلا في وقت من الاوقات وهو محال لان افراد المقولة التي تقع فيها

الحركة ليست منحصرة في الافراد الاينية بل لها افراد آنية هي معيار السكون

وافراد زمانية تدريجية الوجود منطبقة على الحركة بمعنى القطع بل هي عينها

على مذهب بعضهم فيكون للشيء المتحرك ما دامت الحركة باقية على اتصالها فرد

واحد منها متصل غير قار هو مقدار بالعرض متضمن لجميع الحدود التي

للشيء المتحرك في آنات زمان الحركة يكون نسبتها الى تلك الحدود نسبة النقط الى الخط

والخطوط الى السطح فالفرد الزماني حاصل للشيء المتحرك بالفعل من دون فرض اصلا

واما الافراد الآنية والزمانية التي هي حدود ذلك الفرد وابعاضه فحصولها

بمجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم عن المقولة المتحرك فيها ولا تتالي الآنات والآنيات

ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين اذ لا يوجد فرد واحد آني منها في

حال الحركة فضلا عن تتابع الآنيات منها وكونها غير متناهية ومما قررناه وبيناه

قد ثبت وتحقق عند البصير المحقق وجود الحركة القطعية التي هي ذات

هوية متكممة اتصالية منقسمة انقسام المقادير الى لا نهاية من الاجزاء المتشابهة

الذي نشأ بحسبه الحد والاسم سواء كانت عين المقولة التي وقعت فيها
الحركة او غيرها وكتبنا وحواشي مذكورة في الحلبية الملكوتية بيان ان المتحرك ما دام
له باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة
بين المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة ولا يلزم الانطباق
بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على حدود المفروضة في المسافة
لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم يتحقق في الخارج الا الحركة
التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة فيكون لا محيد بنقل
آخر بلا اولا فاقة مقدار من المسافة يكون بينهما فيلزم طفرا غير متناهية بحسب اجزاء الحد
غير متناهية تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع الحدود
مدركة وجميع المقادير متروكة وهذا اشد انحاء الطفرة حيث يقع في
جميع اجزاء المسافة وفيها نظر بالنقض والمنع والمعارضة اما اولا فلانتقاضه
فيما اذا فرض نقطة كرة المتحركة مارة على خط من سطح فلا محالة تلاقي تلك
النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس الى
الخط لانقسامه وعدم انقسامها فاذن الحكم في الحركة التوسطية بالقياس الى
المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا فائدة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة

٢٠٩

فی کل آن فرض من آنات زمان الحرکة لکن لا یلزم انه لا موافاة لها فی الحال الزمانی

فانه لا موافاة الغیر المنقسم مع المنقسم وان استحال فی الآن لکن لا یستحیل فی الزمان

وهذا کما ان الانطباق الآنی لا یمکن بین الخط المستقیم والمستدیر ولکن الانطباق

الزمانی فیهما انما یمکن بان یتحقق تلقاء ثالثا فلان نسبة الحرکة التوسطیة الی الحرکة

المتصلة لما کانت کنسبة القطرة النازلة او الشعلة الجوالة الی الشیء المتصل

المستقیم او المستدیر فلو لم یکن لها الا موافاة الحدود دون اجزاء المسافة

لم یمکن ان یفعل فی الوهم متصلا واحدا بل اشیاء غیر منقسمة متفاصلة سواء

کان المرسوم موجودا عینیا او خیالیا فقد ظهر مما ذکرنا انه مع قطع النظر

عن وجود الحرکة المتصلة وعدمها یجب للمتحرک باعتبار الحرکة التوسطیة موافاة

جمیع اجزاء المسافة وحدودها فموافاتها لیست دلیلا علی وجود المرسوم من

الحرکة علی نحو الرسم لا غیر واعلم انه یجب علینا ان نذکر بعضا من

الشبه الواردة علی نحو الحرکة الاتصالیة فی الخارج مع وجوه انحلالها لیقاس

علیها غیرها لان کثیرا من الشکوک الواردة علی اتصال الجسم یبتنی

علیها فبانحلالها تندفع تلک الشکوک کما وعدنا فی اوائل الکتاب

فمنها ان المتحرک ما لم یصل الی المنتهی لم توجد الحرکة تماما واذا وصل الیه

إليه ثم إذا انقطعت الحركة والجواب أن امتناع وجودها في آن الوصول إلى
المنتهى وكذا في كل آن من الآنات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا
لأن رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع إنما توجد في زمان
بين آن الوصول ثم إن وصول الجسم إلى المنتهى فإن قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف بالوجود العيني
قبل الوصول إلى الغاية ولا حال الوصول إليها تمام ولا بعده كما لا يخفى فلا
تتصف بالوجود العيني قلنا إن أريد بقولك قبل الوصول إلى الغاية آنا
قبل الوصول إليها فالترديد المذكور غير حاصر وإن أريد به أعم من أن يكون آنا
أو زمانا نختار أن نتصف بالوجود في نفس زمان هو قبل آن الوصول إلى الغاية وظرف
وجودها في ذلك الآن فإن كل جزء منها في جزء من ذلك الزمان فيه وتأمل سيظهر لك
ومنها أنه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم اتصاف الماضي
منها بالمستقبل أي اتصال الموجود بالمعدوم والجواب أنه إن أريد بالمعدوم
المعدوم في الحال أي الحد المشترك بين الماضي والمستقبل فالحركة التي في الماضي
أيضا معدومة بهذا المعنى وإن أريد به المعدوم مطلقا فلا نسلم
أن الحركة المستقبلة معدومة في الزمان المستقبل فالذي يلزم
ليس إلا اتصال الكائن في الزمان الماضي بالمعدوم في الحال

الكائن في الزمان المستقبل بحيث يحصل منهما موجود متصل واحد شخصي
متحقق في مجموع الزمانين ولا استحالة فيه انما هو في الملاحظة ان الماضي من
الحركة لو كان موجودا فاما ان يكون وجوده مقارنا لوصف المضي فيلزم
ان يكون موجودا او معدوما اذ لا معنى للمضي الا الانقضاء وان كان
مقارنا للوصف الحضوري ثم زال الوجود بزوال الحضور فيلزم ان يكون موجودا
في آن لا يكون موجودا فيه اذ لا يكون موجودا في الماضي وعليه يقاس
مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي من الحركة موصوف بوصف
الانقضاء بالقياس الى الآن لا في نفس الزمان مطلقا ولا بحسب الواقع مطلقا
فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن ولا يسلب عنه في الآن الوجود المطلق
فالآن انما يكون ظرفا للسلب لا للوجود فيه وليس ظرفا للحكم بسلب مطلق
الوجود في الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول في المستقبل
من الحركة في الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب اتصال جسم
آخر على وجه يكون الزيادة مداخلة في الاصل مدافعة لاجزائه الى جميع
الاقطار على النسبة الطبيعية كما يكون في الحد اقول انما قلنا ازدياد مقدار الجسم شامل
للتخلخل فيخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا على

على وجه يكون الزيادة مداخلة في الاصل بحيث الازدياد الحاصل للجسم بسبب
اتصال جسم اخر بسطحه الخارج وبقوة منافذ الاجزاء الى جميع الاقطار
السمن فانه في العرض والعمق وبقوة على نسبة طبيعية يخرج النمو فمخرج جميع الاقطار
والذبول عكسه وهو انتقاص مقدار الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء عن جميع اقطاره
على التناسب كما في الشيخوخة وعليه شبهة قوية على قبول النمو وهي بحث مشهور
تقريرها ان النامي لا يخلو اما ان يكون فيه شيء ثابت اولا يكون فان كان فهو اما ان تكون
الصورة فقط او المادة فقط او المجموع اما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل
بقاؤها عند تبدل المادة لاستحالة انتقال الصورة واما الثاني فلا يخلو اما
ان يكون الثابت كل المادة او الثابت هو البعض الذي كان فيها كالاصل و
التغير انما يقع في الزائد والاول باطل لانه دائما يتصل به شيء وينفصل
عنه اخر والجسم باق مع الفصل والوصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل
به وشبهه فان صار الكل متصلا واحدا والطبيعة واحدة امتنع
ان يحكم على بعض الاجزاء بالثبات والبقاء وعلى بعض اخر
التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والماهية وان لم يتصل ولم يتحد
فالوارد ما صار غذاء له وكلامنا فيه واما الثالث فهو ان يكون الباقي

مجموع المادة والصورة اذا لم يكن المادة باقية ولا الصورة باقية فلا يكون المجموع
باقيا وان لم يكن فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة اصلا لان بقاء الموضوع
شرط في تحققها كيف وزمان حركة النمو منقسم الى غير النهاية وبازاء كل آن
في الزيادة هي افراد المقولة التي هي كم في هذه الحركة اذ بازاء كل آن يكون هناك
اشخاص متتالية غير متناهية في زمان محصور ... ويمكن ان يجاب
عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة وهي الحافظ للصورة
النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي امتداد ظاهر كما لا تتبدل الصورة فالمتحرك
في النمو والذبول هو الاجزاء الاصلية مع الصورة النوعية ولما فرض ان الزيادة
العارضة لما وصلت تصلبت بالاصل وتشبهت بطبيعته لم يكن البعض
اولى بالبقاء والبعض الآخر بالتبدل فاجيب بان الاصل بها يتميز عن الزيادة
في الاستحكام والقوة فهو مما فيه من الصورة النوعية مبدأ لاشتداد
تلك الزيادة وتحليلها فتصير تلك الزيادة او النقصان كالصفة المتعاقبة
على تلك الاصل ويؤيد ذلك ما يؤول اليه كلام الشيخ الرئيس في طبيعيات الشفاء
من ان الباقي في النامي بعض المادة الاولى والنوع من الصورة وان النوع
هو الثابت بمعنى انه الزائد في مقدار خلقته بسبب بقاء لا المادة ولا المقدار

ولا المقدار فان المادة الباقية لم يزد مقدارها بل انضاف اليها مادة اخرى
فحصل مجموع اعظم مما كان اولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه
المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا تصريح بنفي الحركة الكمية في النمو حقيقة
ضرورة تبدل الموضوع بزوال الشخص وحدوث شخص آخر من نوعه مع بقاء النوع اقول
لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة النوعية لا الصورة النوعية الشخصية او يكون مراده
من النوع هو النوع على طريقة المسامحة المشهورة ولا يبقى المتحرك هو انقا بل
الحركة والصورة في الجسم الفاعلة للحركة على رايهم فكيف يكون شئ واحد قابلا
وفاعلا لانا نقول هي محركة من حيث ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها على بعض
المادة الاولى ولا فساد فيه لاختلاف الحيثيتين بقي شئ آخر وهو ان اثباتهم
الحركة في النمو والذبول ينافي قولهم بتجدد بدن الانسان حيث رأى والثابت ان
نفسه غير جسمية وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية واستدل على نفي
النمو والذبول بان النمو انما هو تخلل بعض الاجزاء في الجسم والاجزاء الاولية
مقدارها باق بحاله وقد انضم اليه مقدار الاجزاء الواردة فليس هيهنا زيادة
في مقدار جسم واحد اصلا بل انضم جسم ذو مقدار الى جسم آخر مثله
والذبول انما هو تحلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصاله عنه فليس

فيما ينقص مقدار الجسم بل الاجزاء الباقية على مقدارها واتما انفصل عنها

لجسم آخر لسعة مقداره فلا يخلو الامر فيهما عن حركة بعض الاجزاء الى الخارج حيث الاجزاء

الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال فهي بالذات حركة

اينية وبالعرض حركة كمية ولذا اعترض الكاتبي في شرح الملخص بانه لا شك ان

الاجزاء الاصلية زادت عند النمو على ما كانت عليه قبل النمو ونقص بدخول

الاجزاء الزائدة فيه منافذها وتشبهها بها وفي الذبول انتقصت عما كانت عليه

ولكن هذا مكابرة وقد حاكم السيد الشريف في حواشيه على شرح حكمة

العين بين المعترض والمجيب بقوله ان كان اتصال الزائدة بعد الداخل بالاصلية

بحيث يصير المجموع متصلا واحدا في نفس الامر كما قال المجيب والا فالامر كما

قال المورد وقال المحقق الدواني ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا وكذا الجزء الغذائي

ضرورة كونهما ممتزجين وبقاء صور البسائط في الممتزج كما قرر في موضعه

فكيف يصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه على تقدير التنزل فلا بد من

ان ينعدم المنفصل ويحدث جسم آخر متصل كما تحقق في موضعه فينعدم الجسم بالنمو

ويحدث جسم آخر وهذا ايضا يستلزم الانتقال والحركة الكمية النمو لتبدل الموضوع

وان لم يكونا متصلا في نفسه خلا التداخل فلا يتحقق الحركة في الكم

اى الاتصال الحقيقي فقط ١٢ محمد

في الكم ضرورة انه لم يبق مقدار الجسم واحدا اصلا اذ المقدار الزائد قائم بمجموع

الاجزاء الجديدة والقديمة انتهت عبارته ولقائل ان يقول الاتصال ههنا

بمعنى صيرورة الجسمين واحدا طبعيا منقسما الى اجزاء مقدارية متشابهة

الماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركبا من اجزاء اخر متباينة

الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان يتحقق بين الغذاء والمغتذي

بعد فعل الغاذية وصيرورته شبيها بالمغتذي والجسم النامي متصل واحد

في نفسه بمعنى ان له اجزاء وهمية متحدة الماهية والوجود وان لم يكن

بمعنى عدم تركيبه من الاجسام وتحقق الاتصال بهذا المعنى بين الجسمين

لا يوجب انعدامهما وانما يوجب ذلك الاتصال بالمعنى الآخر وقال العلامة

القوشجي في شرح التجريد ان النمو والذبول حركة كمية موضوعها باق بعينه فان

زيد الطفل بعينه زيد الشاب وان عظمت جثته وكذا زيد الشاب هو بعينه

زيد الشيخ وان نقص جثته والسر في ذلك ان العظم والصغر في مقدارهما

وهو ليس من مشخصاتهما وكذا الحال في السمن والهزال في ان موضوعهما

واحد وقد شنع عليه كل من نظر في كلامه بانه لو اراد به ان زيد الطفل

هو بعينه زيد الشاب بنفسه المجردة واحد فمسلم لكن لا يجدي نفعا

٢١٧

اذ هي ليست بمخصوصة بحد من الكمية اي بان هذا البدن بعينه كذلك البدن
فكيف وقد تبدل كثير من اجزاء الاول وانضم اليه ما بقي اكثر منه اقول لما كان المقصود
ان انا هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه الجسم بالاعتبار الذي يكون
به جنسا وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد اشرنا اليه قبل هذا
وتشخص المجموع من حيث هو مجموع وكذا وحدته العددية محفوظ بتشخص
النفس ووحدتها واذا صدق على المجموع الجسم بالاعتبار الذي صدق عليه انه متكمم واذا
كان محفوظ الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها فيصدق عليه انه
متحرك حركة كمية في النمو والذبول وبقاء الموضوع وتوارد افراد المقولة عليه
اي وتحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار غير قار وما هو على ما هو المحقق
من اتصال الموضوع بنفسه بتدرج … بما فيه الحركة في زمان الحركة فيلزم ان لا
يكون الكم الغير القار منحصرا في الزمان مع انه … منهم كلا الانحصار
لانا نقول مرادهم من الغير القار ما يكون غير مجتمع الاجزاء حدوثا
وبقاء معا بحسب الحدوث فقط والكم الذي يتحرك فيه الجسم وان كان
تدريجي الحدوث لكنه ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة من مقاربة خط عن
خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما والسطح والجسم التعليمي الحادثان

الحادث من قطع الجسم وفيه نظر اما اولا فلان معنى ازدياد الشيء
في الكم او انتقاصه ليس هو ان يكون هناك كمية في الحالة بعينها وقد انضمت
عليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع كيف وقد علمت ان
المتصل بالذات مما يمتنع ان يطرء الوصل والفصل عليه والمعدوم لا
يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشيء بحيث يلبس
في كل ان فرض فردا لا يكون هذا الفرد حاصلا له في ان اخر سابق عليه او
لاحق به فاذن لا يمكن ان يكون في الجسم حادث مستبد رباقية مجتمعة
واما ثانيا فلانه لا يدفع النقض عن الخط الحاصل من حركة الكرة على
السطح المستوي فانه محل الحدوث والبقاء جميعا فالاولى ان يجاب بان المراد
من الغير القار ما يكون كذلك بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه دفعيا اصلا
وغير الحركة والزمان ليس من هذا القبيل اذ ما من شيء من تلك الامور الا
ويتوهم ان يوجد ثابتا فعدم القرار مما يعرض لها بتبعية الحركة علم ان العلامة
الشيرازي جعل في شرح كليات القانون السمن والهزال من اقسام
الحركة الكمية اذ قال واما الحركة في الكم فهي اما ان تكون الى الازدياد او
الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان تكون بورود

مأخذ اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل والتي الى الانتقاص اما ان
تكون بانفصال شيء من المادة وهو الذبول والهزال او لا يكون كذلك وهو التكاثف
وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية وتسمى هذه
الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان تلك الحركة لا تقع في جميع الكيفيات بل انما
تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف بمعنى ان محله يشتد فيه لا بمعنى ان نفسه
يشتد اذ قد علمت ان ذلك مما لا يتصور وحركة في الاين وهي انتقال الجسم
من مكان الى مكان بل من اين الى اين اخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وحركة
في الوضع وهي ان يكون في الجسم المتحرك حركة على سبيل الاستدارة فان اجزاءه
تباين اجزاء مكانه او ما في حكم مكانه من نسبة الى الغير من الاجسام وقد يلازم كل
مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على سبيل التدريج وتتم ويختلف
نسبة الجسم المجموع الى مكانه من حيث كونه متحركا بهذه الحركة ولا ينقض عكسه بالكرة
المتدحرجة واعلم ان الجسم قد يكون متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة على احد قطريها
بشرط ان لا يفارق مكانهما وكذا البيضة اذا تحركت على قطرها الاطول والعدسة اذا تحركت
على قطرها الاقصر وكذا الاسطوانة القائمة والمخروط القائم اذا تحركا على سهمهما
وقد يكون متحركا في الوضع والاين معا لكن احدهما يكون بالذات

بالذات والآخر بالعرض كالكرة للدحرجة والشخص القائم اذا صار قاعدا لتغاير الشكل

طرفي الثاني كما توهم اذ لو توقف على الاثر كالحركة على الخلاف النوعي كما في صفا الالوان

بالتخيل مادة المتنا من غير هذه الحركة لان لا يقع الاشتباه بينها وبين غيرها

واعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة والا كان الانتقال فيه اما من شخص الى

اخر او من نوع الى نوع اخر فان كان الاول فانما تغير الصورة الجوهرية فهذا باطل لانها

تتغير في عارض فيكون استحالة لا كونا وان كان الثاني ففي كل آن يتحقق جوهر آخر

لامتناع تحقق الاتصال الوحداني بلا هو من حيث الذات بالماهية فيكون بين جوهر

وجوهر انواع جوهرية غير متناهية بالفعل وهذا محال وهذا بخلاف الكيف فانه

مما يقبل الاشتداد والنقص فيمكن وجود كيفية واحدة مستمرة من مبدأ

الحركة الى منتهاه لا يكون الحركة واحدة لا بحسب الفرض وهذا لا يتصور

الا في الجواهر بالنسبة الى الصور التي تقوم بدونها فلا يمكن الصور بالقياس الى المادة فالكون

والفساد لا يكونان حركة بل هما من مقولة العرض لا يقع الا بالعرض لما مر في الاضافة

فانها ان كانت عارضة لما تقع فيه الحركة فهي متحركة بتبعيته او لا

فان الماء اذا تحرك في السخونة انتقل من الاشد الى الاضعف او بالعكس

على التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل تابع للانتقال

من أين إلى أين لأن الانتقال من الأكبر إلى الأصغر تابع للانتقال الكمي ولا في متى
في الوضع الأخص فإنه تابع للانتقال الوضعي وكما في الجدة فتبدل الحال فيها إنما
هو في الأين فالحركة فيهما بالعرض لا بالذات فلا حركة ولا في العمامة بحسب الأين ثم
في التعمم والسلاح ثم في التسلح وأما متى فإن وجود الجسم يتوسط الحركة فإن كل حركة
كما سيأتي في متى فلو كان فيه حركة لكان للمتى متى آخر وهو محال وأما الفعل والانفعال
فليس فيهما حركة لأن الخروج عن هيئة وتأثر إلى هيئة قارة لأنه لو كان عن هيئة غير
قارة لما كان ذلك الخروج عنها وتركها بل إلى معان في تلك الهيئة مثلا إن كانت الحركة من
التسخن إلى التبرد وكان الجسم في حال التسخن يتبرد فإنه لم يخرج عن التسخن يكون قد
تحرك في مقولة أن ينفعل فإن كان قد ترك التسخن والحركة في غير مقولة أن ينفعل هذا ما
ذكره بهمنيار في التحصيل فنفى الحركة في مقولة أن يفعل وأن ينفعل وأقول توضيح الدليل
أن الحركة في كل مقولة عبارة عن أن يكون للموضوع في كل آن من آنات زمان تلك
الحركة فرد من تلك المقولة وهذا لا يتصور في غير القارة من
المقولات كمقولة متى وأن يفعل وأن ينفعل وكذا الحال في
كل هيئة غير مستقرة من حيث إنها غير مستقرة كالحركة وإن
أن يتحرك شيء في مقولة متى مثلا لزم أن يكون له في كل آن يفرض من زمان

من ان يأخذ سنة او شهرا وغير المغفي كون انتقاله من سنة الى سنة او من شهر الى
شهر فعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين انتهى وخذ في منعهم وقوع التدرج
و عدم الاستقرار فانهما التأثير على نهج التجدد والاتصال وحكم المستأمن فيه حيث
انه ساكن فلو تحرك جسم المستأمن في تلك الحيثية لابد ان يكون انتقاله في فرسخ
الى فرسخ او من الحياد فعلى البيان المذكور وما ذكرنا ظهر تحقيق كلام
الشيخ حيث قال في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في مقولة متى دفعيا كالانتقال
من سنة الى سنة و من شهر الى شهر يكون دفعة وتقابلها ان كل حركة باعتبار المحرك
فهي اما ذاتية او عرضية لان القوة المحركة اما ان تكون موجودة في المتحرك من حيث انه متحرك
او لا تكون موجودة فيه من تلك الحيثية فالحركة في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية
وكل حركة ذاتية فهي اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك
بما هو متحرك اما ان تكون باعتبار كونها مستفادة من خارج اي امر مباين للمتحرك
في الاشارة الحسية او لا تكون فان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون
لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية سواء كانت على
نهج واحد كما في الافلاك او لا على نهج واحد كما في الحيوانات وان لم يكن لها
شعور فهي الحركة الطبيعية سواء كانت على نهج واحد كما في العناصر او لا

بنحو واحد كما في النباتات او كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية والفاعل

للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميل قسري اليها بان يكون القاسر

علة معدة لها ولو كان القاسر فاعلا للحركة القسرية والميل القسري لانتفى كل منهما

بانتفائه وليس كذلك ومما يناسب هذا المقام ان الحركة لما كانت امرا متجددا اذ هي التجدد والحصول

فلا بد لها ان يكون علتها امرا ثابتا غير متغير اصلا والا يلزم تخلف المعلول عن علته

التامة وهو محال فالطبيعة مثلا اذا كانت على حالة ثبوتها كان مقتضاها ثابتا فلم يكن

مقتضية للحركة اذ هي متجددة شيئا فشيئا والثابت من حيث انه ثابت لا يكون علة للمتغير

كما بينا فهي في اقتضائها للحركة يجب ان يلحقها ضرب من تبدل الاحوال لان للحركة

حيثيتان احديهما حيثية ذاتها وهي توسط الجسم بين المبدأ والمنتهى

وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة الى اخره والثانية حيثية النسب

التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة مقتضية غير ثابتة فالحركة من

الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية الاخرى وهذه الحيثية

مستندة الى تلك الحيثية لا بناء على الكلام في استناد هذه الى تلك فهو عائد

بعينه فالحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي مجموع امرين احدهما ثابت

وهي الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصول الى حدود متجددة منتسب اليه

مستندا الى تكون تلك الحالات وصيرورتها مرة غير ملائمة للطبيعة نحو الانتقاض وتركه
فهو بحسب الطبيعة بشرط تبدل الحالات المعوقة الى الحالة الطبيعية وعند حصولها
ينقطع الحركة لانتفاء المحرك وانما هي الحالة المتجددة وكان العلة
ذات جهتين جهة ثبات وجهة تجدد وكذلك العلويات باعتبار التوسط والقطع الثابت
[illegible] المقتضى ولقائل ان يقول الكلام في علة تجدد الحالات الغير
الطبيعية كالكلام في علة تجدد اجزاء الحركة لكن يجاب بان الطبيعة مع كل حالة
غير ملائمة للحركة تتبع كل حركة على الحالة الاخرى غير الحالة التي كانت قبلها الى ان
فلا بد الحالة الموجبة للحركات والحركة معدة للحالات على التوالي المستمر الغير
الى ان يعود الطبيعة الى الحالة الطبيعية كذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة
[illegible] وذلك [illegible] في ذاتها ثابتة ومقتضاها ثابت فلا تكون الحركة الا
مقتضى النفس فلا بد من انضمام امر اليها وذلك هو [illegible] والتصور الكلي
لا تنسب جميع الجزئيات على السوية بل التخيلات الجزئية المنبعثة عنها الا ان
الجزئية المتجددة فهي بعينها لجزئيات الحركة وتجدد كل منها لازم والحركة تتجدد
الحركة على حد الاتصال كما عرفت في الحركة الطبيعية ولا يخفى على المتفطن انه كما
لا يجوز ان يكون فاعل الحركة امرا ثابتا محضا بلا انضمام امر متجدد اليه كذلك لا يجوز ان يكون القابل لها فكرا ما

التي يصح ... الآلة ... التي يتحقق بها

فصل في ان ما قالوا ... على ان الزمان

الثاني في تحقيق ماهية الزمان ففي بيان كونه غير مقطوع البداية والنهاية

النص ... الطالب ... اختلفوا في الزمان فقال ... اما

فمنهم من انكر ... ومنهم من ... الحكماء المتقدمون

ثم منهم من جعله جوهرا ومنهم من جعله عرضا والجاعلون له جوهرا منهم من جعله

جوهرا ليس بجسم ولا جسماني ومنهم من زعم انه الواجب الوجود ...

ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك الاعلى والجاعلون له عرضا

على انه عرض غير قار فهو اما نفس الحركة او غيرها وهذا التفصيل الذي ... واما

حجة كل فرقة فحجة المنكرين انه لو كان موجودا لكان

منقسما والا لزم ارتفاع التقدم والتأخر عن اجزائه وهو باطل بالبديهة

ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه واحدا فيلزم كونه موجودا

ومعدوما وهو محال واذا كان منقسما كان بعضه منقضيا وبعضه

مترقبا اذ لو كان حاصلا بجميع اجزائه لما ... الذي ... ويكون

ماضيا وبعضه مستقبلا وهما معدومان والآخر واما الآن الغير

الغير المنقسم المحصور فلو كان وجوده اما عندنا فلانه طرف الزمان والشيء اذا
لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفاه موجودا واما عند مثبتيه فلان
الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لكن الطرف في الزمان عندهم غير مقطوع
من الجانبين ولا يجوز ان يكون الوجود المطلق اعم من الوجود فيه الان او في الماضي
او في المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم فكما ان المكان اذا
كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان او في طرف منه كذا الزمان اذا
كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي او في المستقبل او في الان الذي
هو طرف والحجة الثالثة لو كان الزمان موجودا لكان بعض اجزائه قبل البعض
كما بينا فتلك القبلية لا تكون بالذات لما مر ولا بالعلية لان العلة من حيث هي علة
واجبة الحصول مع المعلول وههنا يمتنع حصول الجزء المتقدم مع
الجزء المتأخر واما ثانيا فلان الجزء المفروض علة اما ان يكون علة لتمام ماهية
الجزء الآخر او للازم من لوازم ماهيته او لامر عارض له او نقول
هكذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم لماهية او للازم من لوازم ماهيته
او لامر عارض له فعلى الاولين يلزم كونهما متخالفين بحسب تمام الماهية
والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل

جزء بعض في الزمان يجب ان يكون مخالفا لماهية الجزء الاخر لكن الاجزاء
المفترضة الانفراض في الزمان غير متناهية فتخالفها بحسب الماهية لا يتوقف امتيازها
بعضها عن بعض على الفرض فيما يمكن لها من الاقسام الغير المتناهية
ان تكون حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابل للانقسام
والا لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا وقد فرض كذلك هف
فيلزم تركيب الزمان على الاجزاء المتتالية المستلزم تركب الجسم من الاجزاء الغير
المتجزية وقد تبين بطلانه وعلى الثالث وهو كونه علة لامر عارض لماهية الجزء
المتاخر او كونه علية لامر عارض له بان يجوز تصيير ورة الغد امس والامس غدا
وذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتاخر مما يمكن ان يكون هو بعينه متقدما
كان حصول القبلية له بسبب وقوعه في الزمان المتقدم وكذا القول في الجزء
المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان هف فثبت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها
على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف بعين ما ذكرناه ولا بالمكان
وظاهر فهو اذن بالزمان لان اصناف التقدم منحصر في الخمسة باتفاق العقلاء
فيكون للزمان زمان وينتقل الكلام الى ذلك الزمان وهكذا الى غير النهاية
والجواب ان المتقدم والمتاخر اذا لم يكونا جزئين من اجزاء

اجزاء الزمان فيجب ان يكون اتصافهما بالتقدم والتاخر لاجل اقترانهما

بجزئين يكون احدهما قبل والاخر بعد واما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان

فلا يلزم ان يكون كونهما في زمان آخر اذ التقدم والتاخر من العوارض التي

تعرض لاجزاء الزمان لذواتها لا لملاحظة امر آخر معها فما به التقدم

والتاخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان التقدم والتاخر هي او غيرها فكل

جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين كما ان ذات الباري هو

نفس الموجود والوجود باعتبارين والجوهر الممتد في اقطاره نفس المتصل والاتصال

باعتبارين وكذلك التاخر الزماني والمعية الزمانية فان المعيتين اذا كانا جميعا

غير جزء من اجزاء الزمان كانا بالمعية فيهما امر ثالث هو جزء من الزمان

واما اذا كان احدهما جزءا منه كان ذلك الجزء ما به المعية فيكون مع ومعية باعتبارين

فان قيل فالزمان اذا كان له آن متقدما ومتاخرا وكل ما كان كذلك فهو من المضاف

فالزمان مجرد اضافة فنقول ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتاخر بل هو مقدار

يقتضي التقدم والتاخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم ولكنه لذاته يقتضي ان

يكون معروضا لهذين الوصفين لانه لا معنى له الا التقدم والتاخر كما في

الهيولى الذي لها جوهر لكنها لذاتها تقتضي القوة والاستعداد للاشياء

لا انها عرض لا يستعد له حتى تكون من مقولة الاضافة تم هذا ما ذكره في هذا المقام

وفي ... ويرد اشكال على انه بعض تلك الاجزاء لبعض يعني ان كون بعضها متقدما

وبعضها متأخرا مع تشابهها وتساويها في الحقيقة النوعية لابد له من امر

زائد عليها اذ انها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض والا يلزم الترجيح من

غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها عن بعض بذواتها

الشخصية وهوياتها غير سديد فانه ان جاز هذا لجاز ان يقال في كل شيئين

من نوع واحد انهما يمتازان بذواتهما من دون مميز واجزاء الزمان اشتركت

في الماهية والحقيقة فلا بد من مميز والحق في الجواب ان الزمان متصل واحد في الخارج

ولا اجزاء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى مميز خارجي لامتياز شيء

منه عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه عن بعض بالتقدم

والتأخر والقرب بما يؤخذ في الوهم مبدأ او البعد عنه ولا بعد في ان يمتاز بعض

بنسب كوكبية في الاجرام السماوية من مقابلاتها ومقارناتها وغيرهما من

الاوضاع التي تحدث فيما بينها البحث الثالث ان المعقول من الزمان ما يتقدم

الاشياء بعضها على بعض ويتأخر بعضها عن بعض بالتقدم والتأخر اللذين

يمتنع ان يوجد المتقدم والمتأخر بهما معا وهذا المعنى لو

لو كان موجوداً لكان متعلقاً بالمادة الجسمانية والحركة والتغير مع ان هذا المعنى
لا ينحصر في الجسمانيات والتغيرات فان الباري تع يصدق عليه انه قبل كل حادث
عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده فاذا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم
من العلية والشرف والطبع وجردنا النظر الى ذاته تعالى كان موجوداً لا مع الحوادث
وهو الآن موجود مع وجودها فكانت قبلية تارة ومعية اخرى كقبلية
سائر الاشياء ومعيتها فاذا كانت هذا النحو من القبلية والمعية فيما
يستحيل عليه الحركة والتغير فعلمنا ان حصول التقدم والتاخر بهذا النحو
لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب ان نسبة الباري تعالى
الى جميع الموجودات نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية ولا تجدد ولا
تعاقب الزمانيات بالنسبة الى الباري القيوم فكانها توجد بالنسبة اليه
تعالى مرة واحدة اما مبدعاتها فلا في زمان واما كائناتها فكل في زمانه
فيعبر عن نسبته تعالى الى المبدعات بالسرمد وعن نسبته تعالى الى الكائنات
المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى البعض بمتى
حجة من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته هو ان الزمان يلزم من
فرض عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو

٢٣١

وإجمال الجواب أنه أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلأنا لو فرضنا
عدم الزمان قبل وجوده أو بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية ثابتة فيلزم من فرض
عدمه فرض وجوده فيجوز العدم على الزمان متناقض والجواب أن استحالة الخصوص
من العدم الذي لا يقتضي استحالة مطلق العدم وفي الوجه الثالث أنا نمنع عليه
جميع أنحاء العدم الذاتي والزماني إلا بالذات أن لا يوجد أصلا أو لا يكون الذات أن
يعدم بعد كونه موجودا وأما ظن كون الزمان جوهرا قائما بنفسه مفارقا عن
المادة المنسوب إلى أفلاطون الإلهي وشيعته من الأقدمين فبناؤه التحرز عن مضايق
الشبه الواردة على مذهب المعلم الأول من كون الزمان مقدار الحركة قالوا لا
يقع في حقيقة ذات الزمان تغير أصلا وإنما يعتبر نسبته إلى المتغير فما لم يقع فيه
من الحركات والتغير لم يكن فيه إلا الدوام والاستمرار وإن وقع فيه شيء منها
حصلت لها قبلية وبعدية لا من جهة التغير في ذات الزمان والمتقدم إنما هي من
قبل التغير واستصوب ذلك الإمام حيث قال في شرح عيون
الحكمة إن الناصرين لمذهب أرسطاطاليس في أن الزمان مقدار الحركة لا
يمكنهم التوغل في شيء من مضايق المباحث المتعلقة بالزمان إلا بالرجوع
إلى مذهب أفلاطون والأقرب عندي في الزمان

في الزمان والمادة فهو مذهب افلاطون فهو انه شيء موجود قائم بنفسه مستقل فان
اعتبر بانه نسبة ذاته الى الموجودات الدائمة المنزهة عن التغير يسمى السرمد بهذا الاعتبار
وان اعتبر بانه نسبة ذاته الى ما قبل حصول الحركات والتغيرات فانه هو الدهر الداهر
وان اعتبر بانه نسبة ذاته الى الكون المتغير لمقارنته معه فذلك هو الزمان في تعاليم
واما مذهب افلاطون فهو الى العالم البرهانية الحقيقية اقرب وعن ظلمات
الشبهة ابعد ومع ذلك فالعلم التام ليس الا عند الله تعالى ولنجوان هذا
الظن ينفسخ بما سيأتي من تحقيق ماهية الزمان وانها مقدار لما هو في تقدم
وتأخر في ذاته لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر بحسب الذات وماهية
تعلق بامر متغير الذات بعضه فائت وبعضه لاحق ومثل هذا الامر
الذي يتجدد على سبيل حدوث امر فامر لا يكون الا ماديا فالزمان يتعلق بالمادة
بتوسط الحركة فلا يكون مفارقا كيف ولو لم يكن الزمان منقضيا الا في
ذاته لكان الشيء الذي حدث الآن فهو قد حدث في زمن افلاطون فاذا لا يكون بين
الاشياء تقدم وتأخر وهو مما يدفعه الحس وبالجملة لو لم يكن في الوجود
شيء يكون متقدما ومتأخرا بالذات لا يوجد التقدم والتأخر في شيء
من الاشياء بالعرض فذلك الشيء هو المسمى بالزمان واذا كان

الزمان متقضيا متجددا لذاته يستحيل ان يتعلق وجوده بالفاعل المفارق عن المادة اذ لا
تجدد ولا تصرم في عالم القدس فيفتقر لا محالة الى ان يكون هو بنفسه جوهرا قائما
بذاته مفارقا عن المادة وهم من جعل الزمان جسما هو الفلك الاعظم
لتوهمهم ان كل شيء في الزمان كل شيء في الفلك الاعظم فتلك مقدمتان على تقدير حقيتهما لا
تنتجان الا ان بعض ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك واما من جعل الزمان نفس
الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض متجدد والحركة ايضا
كذلك والجواب اما اولا فبان الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان واما
ثانيا فبان الاوسط غير متكرر اذ التقضي والتجدد في الزمان بالذات
وفي الحركة بالعرض كما هو رأي الجمهور او بالعكس كما هو رأي بعض الثاني ان
الحركة لا يحس بها من غير زمان والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان ههنا وجوها من
التغاير والفرق بينهما يدفع كونهما واحدا منها ان الزمان قد يوجد في حد الحركة
السريعة والبطيئة بالعكس ومنها ان الحركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان اسرع
من زمان ومنها انه قد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا ومنها ان اجزاء
الزمان متساوية وجزء الدائرة ليس ومنها ان الحركتان قد تتحدان في الزمان
ومنها الاختلاف في ما به الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

السابق فيتناقض كالحركة مثلا فقد ظهر كيف حكم الحكماء الاولى الفلكية فهذه

حجج اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان ولحوقه بهما واما التحقيق والمذهب

اليه اهل الحق فيه ففيه برهانان اما الاول وهو المناسب لمسالك الالهيين وهذا

ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشيء اذا كان

مع وجود شيء آخر فاذا اصاب وجودي كان ذلك الشيء متقدما عليه باعتبار اقترانه مع

عدمه هذا الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشيء المتقدم ليس

باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتأخر بخلاف قبليته كالاب

بالقياس الى الابن فان جوهر الاب قد يوجد مقارنا لجوهر الابن واما قبليته

للابن فلا توجد مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته ولا باعتبار وصف

لازم لذاته فانا نحيط بطلانه بما ذكرنا من ان ذات المتقدم قد توجد

مع زوال وصف التقدم وذلك عند كونه مقارنا لوجود ما تقدم عليه ولا بنفس

عدم المتأخر فقد تكون وجود بعده اكثر باعتبار من ذلك باعتبار نفس وجود المتقدم

واعتبار نفس عدم المتأخر اذ قد تجتمع هذه الهيأة التركيبية بعد كما

اذا فرضنا وجوده لا مع العدم الحاصل لانه بعد الوجود مع انه ليس

بعده الا عقب المستقبل على انه بل متأخر عنه ولا ذات الفاعل

فانه قد يكون قبل او بعد بالذات لا بد للعروض القبلية والبعدية من ان يكون
عروضهما للذات اذ كل صفة تتصف بها شيء من الاشياء لا بالذات فلا بد لها من ان
تنتهي الى ما يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل ولا يجوز ان يكون
المعروض بالذات للقبلية والبعدية امورا استقرارية غير متقضية تقتضي كل
منها لذاته سبقا على الآخر ولحوقا بالسابق اذ لو فرضنا متحركا يقطع بحركته
مسافة يكون بين ابتداء الحركة وانتهائها هيئات قبليات وبعديات تتصرم وتتجدد مطابقة
لاجزاء المسافة والحركة اذ التحقق قبلياتها وبعدياتها تتصرم وتتجدد على سبيل
الاتصال والانطباق لاجزاء المسافة فيجب ان يكون ما هو المعروض بالذات للقبلية
والبعدية امرا لا يزال يتصرم ويتجدد على الاتصال بحيث يستحيل انفكاك التصرم والتجدد
عنه وان يكون جزء منه لذاته قبل وجزء آخر منه لذاته بعد وبه يمتنع الذات القبل
منه بعدا والبعد منه قبلا وهذا هو المعنى بالزمان واما الثاني فيما المناسب المسالك
الطبيعيين فهو انه مقدار هذا التغير الذي اشار اليه المصنف بقوله اذا فرضنا حركة
واقعة في مسافة على مقدار من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها
وانقطعتا في الاخذ والترك وجدت البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة
والسريعة قاطعة لمسافة اكثر وربما اتفقتا في احدهما فقط

فقط فيتفق قطعهما للمسافة وانقضاؤهما معا اخرى على بدئهما من
السرعة وتتفقان في الاخذ والترك وجدناهما قاطعة لمقدار واحد من المسافة او لمن
ابتدا احديهما او ابتدا الاخرى ولكن كانتا معا وتكونان على عكس ذلك وجدنا احديهما تقطع
مسافة اقل مما تقطع الاخرى واذا كان كذلك فالامكان بين اخذ السرعة وتركها امكان اي
امر محدود يسع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطء معين وليس هو
نفس من المسافة والحركة او السرعة والبطء فان كل واحدة منها مختلف مع الاتفاق في
فيه او متفق مع الاختلاف فيه واعترض الامام الرازي في المباحث المشرقية على هذا
البرهان بانه اخذ فيه السرعة والبطء اللذين في مفهومهما الزمان وكون الحركتين معا
في الاخذ والترك وفيه معنى المعية الزمانية لا يمكن اثباتها الا بالزمان
فهذا اشتمال البيان على الدور واجاب عنه بان المطلوب بهذا البيان اثبات حقيقة الزمان
على الوجه المخصوص من كونه كمية للحركة فان العلم بوجوده من الاوليات ولهذا قيل الزمان
ظاهر الانية خفي الماهية والعلم بوجوده كاف في القطع بتحقق هذه الامور
وللمناقش ههنا ان يقول ان الغرض ههنا اثبات الزمان على وجه يترتب
عليه اثبات كونه مقدار الحركة وبرهان ايجاب يمنع توقف العلم بتحقق
هذه الامور على العلم بوجود الزمان في الخارج فان المنكرين لوجوده في الخارج

٢٣٧

٢٣٨

يعترفون بكون شيء مع شيء وبكونه اسرع من حركة وانما يتوقف ذلك على

ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجوداً خارجياً او وهمياً فيمكن ان يجعل

ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج والحق ان المتوقف على ملاحظة الزمان

انما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك الشيء البين يشبه الغير المحتاج الى

ملاحظة الزمان عياناً او ذهناً والمنحو في البرهان انما هو هذا لا ذلك

وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانا اذا نصفنا المسافة بعينها لو كان من السريع

والبطيء بعينه يحصل امكانان متساويان كل واحد منهما نصف الامكان

المفروض اولاً وايضاً فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ والترك في

فيهما جميعاً والامكانات الواقعة بين اخذ تمام الحركات وتركها متخالفة بالزيادة

والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار اذا كان متصلاً او عدد

ان كان منفصلاً والامكان كذلك فيكون مقداراً اما انه قابل للزيادة والنقصان بالذات فلان

العقل اذا نظر اليه وجده قابلاً لهما مع قطع النظر عن الحركات والمسافات

وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبولها انما هو بالذات واما انه متصل واحد فلانه

لو كان منقسماً الى الموجود غير منقسم لادى ذلك الى تركب المسافة من الاجزاء التي

لا تتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه

انه مقدار فتحوى كل مقدار اما ثابت اى قارّ الذات مجتمع الاجزاء فى الوجود
معا او غير ثابت وذلك الامكان مقدار غير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معا لانه
لو كان مقدار الثابت لكان اما مقدار المسافة او المادة للمتحرك وكل منهما باطل
اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة فى مسافة واحدة او مسافة متساوية
فى ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثانى يلزم كون زيادة المادة بزيادته ونقصانها
بنقصانه ويلزم كون الاصغر منهما اسرع حركة والاكبر ابطا او فى النجاة بعكس ما
ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدار المادة لكان بزيادته زيادة
المادة ولو كان كذلك لكان كلما هو اسرع اكبر واعظم واعترض عليه صاحب
المباحث المشرقية بان هذا المقدار فى الاسرع ليس اعظم مما فى الابطاء حتى يلزم
ان يكون الاسرع اعظم بل هو فى الاسرع اقل مما فى الابطاء لان الاسرع هو الذى
يقطع المسافة فى زمان اقل فاذن الصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار للمادة لوجب
ان يزداد المادة بزيادته فيلزم ان يكون الابطاء اعظم لان هذا المقدار فى الابطاء
اعظم فيمكن توجيه كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه شىء بان يقال معناه لو كان
هذا الامكان مقدار المادة يلزم ان يكون ما هو الاسرع فى الحركات الطبيعية
وهو الذى يكون مقدار جسميته اكبر لشدة الميل

الطبيعي فيه كما ستبين في موضعه يكون ابدا في هذا المقدار وليس كذلك بل الامر بالعكس

فانه هو لا انبساط فيها وهو الذي سميته اصبغ ... الاصغر يكون ابدا في هذا

المقدار فههنا امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان فثبت انيته

واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان فهو ما اشار اليه بقوله وهو مقدار

الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة فهو لا يخلو اما ان يكون مقدارا

للجسم او لهيئة قارة من هيئات الجسم او يكون مقدار الهيئة غير قارة بهما لا سبيل

الى الاول اي كونه مقدار الجسم او الهيئة قارة لان الزمان غير قار فما لا يكون مقدارا

للجسم او الهيئة قارة قيل لانه يلزم ان يوجد الشيء بدون مقداره اللازم له اذ

مطلق المقدار لازم للشيء ذي المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه

العلامة القوشجي في حواشيه على بعض شروح هذا المختصر بان الجسم اذا

تحرك بالحركة الكمية يكون الكم الغير القار مقدار الجسم القار ويبقى الجسم

ذو المقدار بدون مقداره ورد عليه كما هو منقول في الحواشي الفخرية بان

الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قار لاجتماع اجزائه نعم افراد كمية

هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي عدم قارية فرد من افراد الكم في ذاته

الصواب اقول الاولى في الجواب ان يقرر ان الكم الذي يتحرك فيه

٢٣١

الجسم المتوهم واحد وما ذكر لانه لا يخفى التخلخل عنه في زمان التحرك واقوالا اولية

بينا بين التحرك فيه كان يواسمها افلا يلزم خلو الجسم عن مقداره فلا في الزمان

ولا في الآن بخلافهما اذ كل امر من المقدار لامر قار فانه لا يخلو لزم خلو ذلك

الامر عن مقدار او كان فرض انه يكون الزمان فرد الا بان اصلا فهو مقدار

لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركة ما لموافق لما ذهب اليه شيخ

الاشراقيين وبان الغير القار بالذات منحصر في الحركة والزمان غير قار بواسطة

الحركة وعلى التقدير المذكور لا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدار النفس واما

ايراد النقض على كلامه بسائر الامور التي قد تحصل على سبيل التدريج

كالمنتو التي يقع فيه الحركة وكحدوث السطح الغير القار والجسم التعليمي الغير القار

فيما اذا قطع الجسم بشيء وكالخط الغير القار الحاصل من حركة الكرة على السطح

المستوي على ما ذكر في الحواشي الفخرية مبني على عدم التفرقة بين الاتصاف بالشيء بالذات

والاتصاف به بالعرض واما الجواب بما في الحواشي عن بعض هذه النقوض بقوله لما

كانت الحركة تدريجية الا انه لا يحصل السطح الغير القار اذا قطع الجسم بشيء اذا

تدريجي الحاصل كان زمان القطع امرا منقسما لاستحالة الجزء فالحاصل في

آن يجتمع الاجزاء فلا غير قار وحصول الخط من حركة الكرة على السطح ثم

لما عرفت من ان نحوا لها عن موضع الملاقاة لا يكون الا في آن بل لا يحصل

الا بالحركة وهي في زمان الحركة غير متوهمة السطح كما ذكره الشيخ في الشفاء فانت

بما في نحو من الحركة غير خفية على من استحضر الاصول التي قد ذكرناها سابقا

وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس الا نفي الملاقاة الآنية عن الكرة للسطح في زمان

الحركة عليها لا نفي الملاقاة الزمانية بينهما عنها فالتزام مقدار الحركة وهذا

من غفلة عن الحركات غفلة عن القرآن كما وقع لاصحاب الكهف ولقوم من المتألهين على

ما حكى المعلم الاول واما المطلب الثالث الذي هو كون الزمان غير مقطوع البداية

والنهاية فهو وتقوله ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له

بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تجتمع مع البعد وكل قبلية لا تجتمع مع البعد فهي

زمانية ومعرض بعضهم بان الذات نفس اجزاء الزمان لما ذكرنا من ان معروض هذا

النحو من القبلية ليس نفس العدم الذي وصف بالقبلية لزوال هذه الصفة

منه اذا تحقق بعد البعد ولا نفس شيء فرض سابقا غير اجزاء الزمان كالفاعل وغيره اذ

قد يوجد مع البعد وبعده ايضا ولا نفس مجموع وجود السابق وعدم اللاحق بل الاعتبار

الاخر اذ قد يتحقق ايضا بعد البعد فثبت انه اذا فرض عدم الزمان قبل

وجوده قبلية لا تجامع البعدية يكون الموصوف بقبلية حد نفس وجوده

٣٤٢

بعد البعد له لا تقال الا بالحقيقة بعد البعد انما هو العدم اللاحق العدم السابق الموصوف بالقبلية فيجوز ان يكون العدم موصوفا بالذات بالقبلية والآخر بالبعدية فلا حاجة الى القول بان يحتاج الى اثباته الى مقدمة لانا نقول ان اتصاف العدم بالسابقية واللاحقية انما هو بواسطة اتصاف الزمان بها فهو الموصوف بالذات ١٢ عماد رحمه الله

وجوده فيكون قبل الزمان زمان هف فرض عدم الزمان يستلزم فرض وجوده
وهذا معنى قول المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من حيث لا يشعر
وكذلك لو كان الزمان منعدما لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجتمع مع القبلية فيكون
زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف ولما ثبت ان الزمان من
عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم والحركة
كالقول في الزمان وهذه احدى الشبه للقائلين بقدم العالم ويمكن دفعها
لا بما انتشبث بها طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان على وجوده لا يجب
ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض آخر منها لا يكون زمانيا والا لزم ان يكون
للزمان زمان بل هو نوع آخر غير ما بالزمان وبالشرف والرتبة والعلية والطبع فكما عقل نوع آخر من
التقدم في الزمانيات لا يستدعي زمانا فليعقل مثل ذلك في تقدم عدم الزمان على
وجوده حتى لا يلزم ان يكون في عالم التقدم زمانيا لانك قد علمت ان تقدم اجزاء
الزمان بعضها على بعض زماني كيف وقد ذكرنا ان مصداق الحمل
ومطابق الحكم بهذا النحو من التقدم والتاخر نفس اجزاء
الزمان بلا ملاحظة امر آخر غيرها ولا بان
الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان

وكما كان كل فرد من افراد الحوادث الماضية مبتدأ الآن محكوما عليه بالزيادة

والنقصان يجب ان يكون مجموع الحوادث من حيث هو مجموع مما لا يجوز

في الخارج ولا يحكم عليه حكما ثبوتيا ايجابيا بان يقبل التساوي والتفاوت الا ثم ان الزمان

لو كان له بداية وجب ان يكون له عدم قبل وجوده التناهي في المقدار سواء كان

قار الذات او غير قار لا يستدعي المسبوقية بالعدم فكما ان تناهي البعد المكاني في

مقداره لا يستدعي كونه مسبوقا بالعدم فكذلك لا يستلزم تناهي الزمان فان

مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدم سابق عليه وكما ان تناهي الفلك

الذي هو محدد جهات الامكنة لا يستلزم تأخره عن امر مستقر موجود

او موهوم خلاء او ملاء تأخرا مكانيا فكذلك لا يستلزم تناهي الزمان الذي هو

محدد جهات الازمنة وعرش التقدمات لا يستلزم تأخره عن امتداد زماني هو

موجود او موهوم مقارن لشيء او غير مقارن تأخرا زمانيا وان كان الوهم

يعجز عن ادراك تناهيه كما يعجز عن ان يتصور ليس وراء الفلك الا على شيء

لا خلاء ولا ملاء واما ثانيا فلان الزمان لما كان امرا متصلا موجودا في الخارج

كما بينا فيجري فيه اكثر البراهين المذكورة في كتاب الكيمياء من التطبيق والتضايف

والوسط والطرفين والحيثيات والاعداد المتعاقبة وجملة المجتمعة غير محدد

يجدى نفعاً فى جريان تلك البراهين لانه وان لم يجتمع اجزاؤه فى حد
واحد لكن بعضها عند بعض فى مدارك المحبوسين فى مطمورة
الزمان المسجونين فى سجن المكان لكنها فى الواقع موجودة بوجود واحد شخصى
والناظر الى المبادى العالية من الزمان والمكان وما هو اعلى منهما مجتمعة
التحقق متوافقة الحصول اذ لا تقدم ولا غيبة هناك فلا تدرج ولا امر مستحيل
بل كلما يكون فى وجود تدريجى بالقياس الى زمانى فهو دفعى بالقياس الى
المراتب الرفيعة وكذا الحكم فى ما هو غائب عن مكانى فهو حاضر عندهم
فالتجدد والتصرم والحضور والغيبة انما يتحقق فى الزمانى والمكانى
بالنسبة الى الزمانى الاخر والمكانى الاخر واما بالنسبة الى القدوس الحق
وضرب من الملائكة فلا يتصور شئ منها بوجه من الوجوه فاذا كان
الزمان فى الواقع وبالقياس الى المفارقات والحق الاول موجودا متصلا فلا
فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ولقائل ان يقول لما كان
التناهى واللاتناهى من باب المضاف والمتضايفان متى كان احدهما
بالفعل كان الاخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة فلو ان كان
للزمان نهاية فى الوجود كانت نهايته لا محالة

انا فلا يخلو اما ان يكون وجود الان مع الزمان مقارنا له فيكون الزمان
معية ومقارنة في الوجود مع الان وهذا باطل لان الزمان منقسم
والان غير منقسم فكيف يكون بينهما مطابقة واما ان يكون
وجوده متقدما على وجود الزمان فيكون الان بالفعل حيث
يكون الزمان بالقوة مع انهما متضايفان والمتضايفان لا يكون
احدهما بالفعل والاخر بالقوة وهذه الشبهة مما سنح بالي في سابق
ايام التحصيل وقد عرضتها على الاستاذ ادام الله علاه ومجده فافاد
الزمان على تقدير التناهي لا يلزم ان يكون له طرف بالفعل فان
التناهي قد يطلق بمعنى قطع الامتداد في جهة تماديه وقد يطلق
بمعنى تناهي العدد العارض للمقدار بسبب تجزيه باجزاء
متساوية وقد يفارق المعنى الثاني الاول كما في محيط الدائرة فليكن
الزمان ايضا من هذا القبيل هذا واقول يمكن الجواب عنها بوجوه اخر
الاول انها منقوضة بالحركة الحادثة فان بدايتها ان كانت موجودة
فلا يخلو اما ان يكون التي هي بدايتها موجودة معها وهو محال
لامتناع المطابقة بين بداية الحركة وبينها وان لم تكن موجودة

موجود في كل واحد من المتضايفين بالفعل والاخر بالقوة فيلزم ان لا
يكون شيء من الحركات متناهيا هف الثاني ان المضاف قد يكون
بسيطا حقيقيا لا يكون له معنى غير نفس الاضافة وقد يكون
ذاتا له مقولة اخرى فتعرضها الاضافة وهو المضاف المشهوري
فكل من الزمان المتناهي والآن الذي هو طرفه حقيقة هو
كونه مضافا او هما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان يكونا معا في الوجود
والاضافة انما تعرض لهما في العقل ولا استحالة في وجودهما
دفعة في العقل الثالث انا لا نسلم ان الآن له مفهوم محصل اذ
لا معنى له الا قطع الزمان وهو امر سلبي فعلى تقدير تناهي
الزمان لا يكون له فعلية الوجود حتى يجامع وجوده مع عدم الزمان
والاضافة انما تعرض له باعتبار تحققه في العقل وقد قلنا
انه لا محذور في اجتماعه مع الزمان دفعة في العقل واما
ما تمسك به رئيس الفلاسفة في كتبه كالشفاء
والنجاة والتعليقات والمبدأ والمعاد من انه لو كان الزمان
حادثا لكان فرض حركتين متفاوتتين تنتهيان مع

بداية الزمان اما ان يكون ممتنعا او ممكنا فان امتنع فذلك الامتناع
ان كان عائدا الى ذات المقدور لزم انتقال الشيء من الامتناع الى الامكان
الذاتي وان كان عائدا الى قدرة الله تعالى لزم انتقاله من العجز الى
القدرة وكلاهما محال فاذن هذا الفرض ممكن فلا يخ اما ان يمكن
ان تبتدئ الحركتان العظمى والصغرى معا وتنتهيا او لا
يمكن ومحال ان تبتديا معا وتنتهيا معا فلا بد من ان تتخلف
الصغرى عن الكبرى بشيء فما تخلفت به عنها هو مقدار ذو
تقدم وتاخر وهو الزمان فيكون قبل الزمان زمان وهكذا
التمام اما كان وجود الحركات المختلفة يستدعي وجود الوقت بعد ذلك يستدل
بوجود المدة على وجود الحركة والمتحرك فهو ليس مسلكا برهانيا
بل مبناه على قانون الجدل وانما يصح للمخاطبة بما يسمع بعض
المتكلمين من المعتزلة حيث يضعون امتدادا ثابتا بين الاول تعالى
وبين خلق العالم ويسمونه اللاوجود كما يضعون فوق محدد الجهات
خلاء غير متناه فان للمبرهن ان يقول على تقدير تناهي الامتداد
الزماني يكون فرض وجود الحركة في اللازمان كفرض وجود الممتنعات

الممتنع بالذات فان الانطباق على الزمان ماخوذ في مفهومه من طبيعة الزمان
والممتنع بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة فاذا المصحح للمقدورية
هو الامكان وليس قبل الزمان كمية موجودة او موهومة حتى
يتمكن العقل من فرض حركتين او حركات فيها بل هذا وامثاله من
مخترعات الوهم وخرافاته كما ان الوهم ان يتصور الظاهر من الفلك الاعظم كرتين
محيطتين بالعالم تماس السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم بحيث
يكون ما بين سطحي احديهما اذرعا وما بين سطحي الاخرى ذراعين فهذا التوهم
لا يوجب تقدير امتداد خلاء او ملاء فوق المحدد فكذلك حكم فرض
الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لا يقتضي مدة ثابتة او عدما
مستمرا فكما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذلك فرض
الحركتين محال والشيخ ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انها نظر حكمي بل على انه
مسلك جدلي يسكت الخصم كما يظهر من كلامه حيث قال في الهيات
النجاة ان المخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتا قبل وقت بلا نهاية وزمانا ممتدا
في الماضي بلا نهاية وهو بيان جدلي اذا استقصي قاد الى البرهان

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام ويتلوه الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

احسن ما يزين به صدر الصحائف والكلام واحرى ما يوشح به ابواب النثار والنظام حمد حكيم خلق العالم بالجود والانعام وشكر منعم افاض علينا شآبيب العلوم من سجال الانعام واوثق العرى العصام واحكم الحبال التي ليس لها الانفصام الاعتصام والصلوة والسلام على خير خلقه وسيد الانام خاتم المرسلين اكرم الانبياء العظام وعلى آله الاتقياء الكرام واصحابه الاصفياء الجسام اما بعد فيقول الراجي عفو ربه الازلي القوي ابو الحسنات المعروف بمحمد عبد الحي الفرنگي محلي ثم اللكنوي صانه الله عن مشاغبة الغبي الغوي قد انتسخت طبع الفن الاول من شرح الهداية للفاضل النحرير العلام الكامل البحر الطمطام البارع في الفلسفة والتصوف والكلام البالغ في العقليات الفائق على العلماء الاعلام وكفاك شاهدا على غزارة علمه واعتباره مطالعة الشواهد الربوبية والاسفار بل هو لوفور اشتهاره استغنى عن التعداد بالاوصاف لتزيد الاعتبار لا يحتاج الى التعريف بالاوصاف كيف لا وهو الفاضل غواص بحار التدقيقات كالبازي محمد بن ابراهيم الشهير بصدر الدين الشيرازي المتوفى سنة الف وخمسين من هجرة سيد الاولين والآخرين اذ ذاك بلغ البصرة عازما على الحج والعمرة كذا في لؤلؤة البحرين ليوسف البحراني الفائق في الفضائل على الاقاصي والاداني وكان من ارشد تلامذة السيد الباقر ذي المراتب العالية والمفاخر السيد الباقر صاحب التصانيف المشهورات كالافق المبين والقبسات والصراط المستقيم والايماضات وغيرها من المعتبرات ومن تصانيفه سوى الثلثة المذكورة كتاب المبدأ والمعاد وشرح اصول الكافي للكليني في مجلدين على ما قال الفاضل المجلسي كذا في تذكرة العلماء للسيد المهدي الرضوي بلغه الله القوي الى غاية ما يتمناه والى الصراط السوي ثم لا يخفى على الناظرين في هذا الكتاب من اهل الكياسة واولي الالباب اني قد بالغت في تصحيحه وتزيينه بالحواشي ولم آل جهدا عن وجوه ضبطه برقم الحواشي فاستعنت اولا بالنسخ الصحيحة من الشرح المقبول وثانيا بالتعاليق النافعة للعلماء الفحول فما وجد في الحواشي القديمة اخذنا منها ما اخذنا بعبارتها وما نقل في الحواشي الجديدة تركتها في البيت لا يمد بها الا اذا كان فيها من زيادة قيد يفيد او توضيح مغلق يعين المستفيد وما عزوت الى نفسي الا التي لم اجدها في التعليقات او في افادات الاستاذ من التقريرات والتحريرات وما اخترت الطريق

٢٥٠

تصحیح اغلاط شرح ہدایہ حکمت صدر شیرازی

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۳	۵	ظرف	طرف	۶۹	۶	قلنا ان نمتار	قلنا ان نختار
۱۳	۱۳	والجواموضوعی	*	ایضا	۵	لخارجیة	الخارجیة
۱۳	۱۳	حقیقة	حقیقته	۷۰	۸	تقریر	هو تقریر
۱۴	۱۴	بالاعتسیة	بالاغشیة	۷۱	۱۱	افر	افراد
۱۶	۷	التفضیلیة	التفصیلیة	۷۲	۱۱	ان	ای
۱۷	۱۱	ماهیة	ماهیته	۷۶	۱۲	ومعنی	اومعنی
ایضا	۱۴	موجودا	موجودة	ایضا	۱۴	القبول	المقبول
۱۸	۲	قوة ته	قربته	۷۷	۲-۳	فتعین الی الهیولی	فتعین الی الهیولی
۲۵	۱۴	لسهولة	بسهولة	۷۹	۳	الممتددة	الممتدة
۲۶	۵	وبالتقدیم	بالتقدیم	۸۲	۱۴	بخلاف	×
ایضا	۱۰	سماعها	سماعه	۸۴	۴	شئین	شیئین
۲۸	۵	المسلمات	مثلثات	ایضا	۶	متصل	متصلة
۲۹	۶	ذلا	فلا	ایضا	۱۱	شئین	شیئین
ایضا	۹	فینقسم	فینقسم	۸۵	۱۳	الاستدلا	الاستدلال
۳۰	۱۳	ملتقی	ملتقی	۸۷	۷	لاقتصار	الاقتصار
۳۲	۳	فتقول	فنقول	ایضا	۸	مجازیی	مجاری
۳۲	۱۲	وانما	وانماهی	۹۰	۹	انها	انه
۳۴	۱۴	علی العاقلین	علی القائلین	۹۲	۱۳	عرضیة	عرضیته
۳۸	۱۵	تصرفة	نصفه	۹۳	۱۰	فی الباب	ما فی الباب
۴۲	۱۵	السندلاان	السندلاان	۹۸	۱۳	مستلز	مستلزم
۴۹	۱۰	فانتظرة	فانتظره	ایضا	۱۵	وعندنا	عندنا و
۵۳	۱	المتوسط	المتوسطة	۹۹	۷	بواسطة	بواسطته
ایضا	۶	علی ما	علی ما	۱۰۵	۸	لجعل	بجعل
۵۴	۱۵	باللقاوة مفاوتة	بالمتفاوتة متفاوتة	۱۰۹	۳	جل	جده
۵۶	۴	ذرع	زرع	ایضا	۶-۷	هی وایضا	وهی ایضا
ایضا	۵	الذرع	الزرع	۱۱۰	۶	وللاك	والملك
۵۸	۱	کل جسم هو	کل جسم فهو	ایضا	۱۰	المجوع	المجموع
۵۹	۷	یکون	یکونا	ایضا	۱۱	وایضالاستعداد	وایضا الاستعداد
۶۴	۱۵	مصدق الحمل	مصداق الحمل	۱۱۲	۳	الثلثة	الثالثة
۶۵	۵	الاسم	اسم	ایضا	۱۱	المذکور	المذکورة

صفحه	سطر	غلط	صحيح
ايضا	ايضا	فصل	[illegible]
١١٣	٧	يجتهما	[illegible]
١١٧	١٥	ان كانت	وان كانت
١١٩	١٢	ذلك	وذلك
١٢١	٤	واما	اما
١٢٣	٢	في شخصه	بتحرير شخصه
١٢٤	١٠	الاثبات	الاثبات
١٢٦	٢	اللاحه	ايضاحه
ايضا	٥	المتناسي	المتناهي
ايضا	٤	سياق	[illegible]
ايضا	٨	الانفتاح	الانفراج
ايضا	٩	خاص ن	خاصين
ايضا	١١	ا	اذ
ايضا	١٤	ا	ان
١٢٧	٩	التقدير	التقرير
١٢٨	٨	فلاانعدام	فلا انعدام
١٣٣	١٠	هي	التي هي
١٣٦	٦	العواض	العوارض
١٤٠	٢	منهما	منها
١٤٣	٥	لا	الا
١٤٤	١	الهيولى	للهيولى
ايضا	١٥	الطبيعة	الطبيعية
١٤٦	١	نسبتها	نسبته
١٤٨	٤	للباري	للباري
١٥٠	١٠	الراقيين	الرواقيين
١٥٧	٧	معا	x
١٦١	٦	تقوم	تقومه
ايضا	١٥	طبيعة	طبعية
١٦٦	١٣	الله	الله تعالى
١٦٧	١٣	[illegible]	[illegible]
١٧٠	٢	لهما	انها

صفحه	سطر	غلط	صحيح
١٧١	١٣	حج	[illegible]
١٧٢	١٣	ومقارن	مقارن
١٧٣	٢	الاسفقسات	الاسطقسات
ايضا	١٣	جمهور	[illegible]
١٧٨	٦	اشكل	شكل
١٨٣	٢	الغرض	الفرض
ايضا	٨	بجسمية	بجسميته
١٨٥	٤	جمتهما	جهتيهما
١٨٦	٣	ماكانت	لكانت
ايضا	١٣	الجزئية	التجزية
١٩١	١٣	اختلا	اختلاف
١٩٢	٣	الاشراف الاتم	الاشرف الاتم
١٩٤	١٢	بما يجعل	[illegible]
١٩٩	١٣	عنها	عنه
٢٠٠	٦	منهما	منها
ايضا	١٥	والاموجود	والموجود
٢٠١	٦	لاتق	لايقال
٢٠٣	٢	فالمقدم شل	فالمقدم مثل
ايضا	٧	جنسه	جنسية
٢٠٦	١٣	سواد في بنية	في سواديته
ايضا	١٤	سواد	بسواد
٢٠٧	٩	الآني	[illegible]
٢٠٨	٤	الاينية	[illegible]
ايضا	٥	كي	هي
ايضا	١٣	المحدى	المحذي
٢٠٩	٥	حدود	الحدود
٢١٠	٧	ما يفعله	ما نفعله
ايضا	١٢	الشبه	المشبه
٢١٤	١	اذا	واذا
ايضا	٣	تلك	ذلك
٢١٥	١٥	تخلل	تخلل